قاسيون

العدد 450
السبت 24 نيسان 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (13.737.029) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

ألا لا يجهلنَّ أحدٌ علينا!

ازداد الوضع في المنطقة خلال الفترة القصيرة الماضية توتراً، فطبول الحرب الأمريكية- الإسرائيلية ارتفع وتسرّع إيقاعها..

- أوباما يعلن من واشنطن أن إيران وكوريا «الشمالية» ليست مستثناة من الضربة النووية.
- الخارجية الأمريكية صعدت من لهجتها واستدعت القائم بالأعمال السوري لتبدي قلقها من الإشاعات حول نقل صواريخ «سكود» إلى حزب الله..
- نائب وزير الحرب الإسرائيلي متان فلنائي يهدد بأنه سيعيد سورية إلى العصر الحجري.
- صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول القرار ١٥٥٩، المعتمد على تقرير تيري لارسن الذي يوجه الاتهامات إلى سورية، والذي وصفه (نعيم قاسم) بأنه صهيوني الهوى والتوجهات..
- ازدادت الخروقات الإسرائيلية ضد السيادة اللبنانية جواً وبحراً وبراً..

كل ذلك يجري في ظل هزال موقف النظام الرسمي العربي، وخاصة بعد قمة «سرت» الذي يغري التحالف الإمبريالي- الصهيوني بالبحث عن حرب جديدة وعدوان جديد.

والسؤال الآن، الذي تدور حوله الكثير من النقاشات: هل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كلتاهما أو إحداهما، قادرتان على خوض حرب جديدة بعد كل ما جرى في السنوات القليلة الماضية على كل مساحات المواجهة المباشرة، وبعد الفشل الاستراتيجي الذي أصاب خططهم في العراق ولبنان وفلسطين، وبعد المعارك التي فتحوها والتي لم يعرفوا حتى الآن كيفية الخروج منها؟

وإذا أردنا أن نطرح السؤال بشكل آخر يمكن أن نقول: هل قرار الحرب في نهاية المطاف له علاقة مباشرة بضمان نتائجها بعد كل الفشل الذي حصده المعتدون سابقاً، أم أن هذا العامل هو أحد العوامل التي تحدد قرار الحرب؟ وأين يأتي ترتيب هذا العامل في سلم الأولويات الأخرى التي تفرض قرار الحرب؟

الواضح لمتابع الأحداث منذ بداية القرن الحالي، أن قرار الحرب في منطقتنا كان منذ البدء متجاوزاً في أسبابه رقعة الحرب نفسها.. وأكبر دليل على ذلك أن قرار الحرب كان له ضروراته المتعلقة ببنية النظام الإمبريالي العالمي والأمريكي خاصة، ومشاكله، والذي كان يبحث عن الذريعة لإطلاق الحرب، علماً أن الذريعة كانت مهمة في لحظتها فقط، وعند إطلاق الحرب لا يعود لها أية أهمية.. وتصبح من المنسيات مع الوقت.. فلنتذكر ذريعة أسلحة الدمار الشامل العراقية.. والأمثلة في التاريخ إذا عدنا إليه.. لا تحصى في هذا المجال.

لذلك فإن العدو الأمريكي- الصهيوني لن يعدم الذرائع، وهو قادر على اختلاقها دائماً، ويبقى أن قرار الحرب وإن كان يبحث، ويحاول أن يؤمن الانتصار المطلوب، إلاّ أن عدم التأكد من تحقيق هذا الانتصار يقيناً، لا يمنع إعطاء إشارة الانطلاق لها إذا تطلبت الظروف العامة ذلك. فما هي الظروف والأسباب الحقيقية لقرار الحرب؟

في لحظتنا، يبقى السبب الأساسي درجة احتداد الأزمة الاقتصادية العالمية الرأسمالية واشتداد التناقضات الاجتماعية داخل هذه المنظومة نفسها، والتي إن لم تبحث عن حل في الخارج عبر الحرب فإنها معرضة للانفجار في الداخل..

هكذا هي المعادلة إذاً.. تجنب الانفجار في الداخل باستباقه بتفجير ما في الخارج.. هكذا تعود المعادلة البسيطة- القديمة إلى السطح مرةً أخرى..

وتشاء الظروف أن تصبح منطقتنا الرقعة الأساسية في العالم التي ستقرر مصيره، لأنها ستقرر مصير النظام الرأسمالي العالمي بسبب تضافر عدة عوامل جغرافية- اقتصادية- سياسية- ثقافية..

فإشعال حرب في هذه المنطقة تؤدي إلى عدم استقرار وفوضى، ستفضي بدورها، بسبب وضع المنطقة الجغرافي، إلى الحد من تطور منافسي الولايات المتحدة الكبار: الصين- أوروبا- وروسيا، ومشاغلتهم لفترة طويلة.

وإشعال حرب في هذه المنطقة، التي تحوي على أكبر احتياطات النفط في العالم، سيؤجل إلى أجل غير مسمى مستقبل الدولار كعملة عالمية يعتمد عليه في تسعير النفط.

وإشعال هذه المنطقة سيحد من تطور قوى المقاومة عبر إنهاكها، لمنعها من التحول إلى نموذج عالمي يقتدى به، وخاصة أن تجربتها كانت في الظروف المستجدة باكرةً ومستمرةً، وبالتالي لديها خبرة هامة تفيد كل المقاومين في العالم.

وإشعال حرب في هذه المنطقة ومحاولة تفكيكها قومياً ودينياً وطائفياً، سيحد من التأثير الثقافي المعنوي لوحدة شعوب الشرق على تطور العالم بأسره..

إن قرار الحرب في منطقتنا، رغم أهمية قوى الردع التي أصبحت موجودة لدى قوى المقاومة، ورغم التجربة التاريخية التي تراكمت لديها، لا علاقة له بالرقعة نفسها وظروفها وتوازناتها، بقدر ما له علاقة بالوضع العالمي وبمحاولة الإمبريالية الأمريكية درء خطر الانهيار الجدي الذي يعاني منه النظام الرأسمالي العالمي.

لقد كتب على منطقتنا خلال كل التاريخ الدفاع عن سيادتها وحقوقها أمام الغزاة المختلفين الذين هزمتهم في نهاية المطاف مثبتة دائماً بالوقائع: ألا لا يجهلن أحد علينا.. فنجهل فوق جهل الجاهلينا.. وبالتالي لا جدوى الآن من «سد الذرائع» لمن قد يحاولون ذلك، بل الأجدى طرح السؤال الأهم: ماذا نحن فاعلون؟

لقد أثبتت الحياة أن ثمن المقاومة هو أقل كلفةً من ثمن الاستسلام، ولكنها تثبت اليوم أننا محكومين بالانتصار، فإذا كنا في حقبة سابقة محكومون بالأمل في ظل الانهيارات، فالمنحنى البياني للتطور العام أخذ سياقاً آخر، ولا خيار أمامنا إلاّ الانتصار.. وهذا الانتصار سيتطلب عاجلاً أم آجلاً إعادة الاعتبار لمنظومة المقاومة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ما سيتطلب تلك الإجراءات المطابقة لهذا التوجه.. لذلك فالحكمة تقول اليوم: أن تأتي باكراً أفضل من أن تأتي متأخراً.. وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..



نمشي ونكفّي الطريق..

شيوعيو طرطوس يحيّون ذكرى الجلاء بالمسير السنوي إلى ضريح المجاهد الشيخ صالح العلي

أدوات الرأسمالية في قفص الاتهام

في خضم التهم الموجهة إليها عبر الأطلسي بالتضليل وخداع المستثمرين قالت مجموعة غولدمان ساكس الأمريكية المصرفية العملاقة إن أرباحها تضاعفت تقريباً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، بواقع ٣,٤٦ مليارات دولار من أصل إيرادات بلغت ١٢,٨ مليار دولار، وبزيادة هائلة بلغت ٩١٪ مقابل الفترة نفسها من العام الماضي..!

ويأتي ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه سلطات الرقابة المالية البريطانية اعتزامها بدء تحقيق رسمي في الاتهامات التي وجهتها السلطات الأمريكية ممثلة بهيئة سوق المال الأميركية إلى المجموعة الأمريكية بالاحتيال والإضرار بمصالح المستثمرين قبل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، في أول تحرك من نوعه تقوم به الحكومة الأمريكية ضد البنوك والمؤسسات المالية على خلفية انهيار القطاع العقاري عام ٢٠٠٨.

وقالت الهيئة إن المجموعة تواطأت مع صندوق التحوط «بولسن أند كو» لتحقيق أرباح من سوق القروض العقارية عالية المخاطر، وهي سوق مصرفية تقدم قروضاً بأسعار فائدة سريعة النمو للعملاء الذين لا يتمتعون بوضع ائتماني جيد.

وذكرت أن غولدمان ساكس ضارب على أوراقه المالية المضمونة بقروض عقارية عالية المخاطر كانت تشكل الجزء الأكبر من السوق العقارية الأمريكية وأدى انهيارها إلى دفع النظام المالي الأمريكي كله إلى حافة الانهيار وإلى خسارة المستثمرين بالبنك لأكثر من مليار دولار.

وربما كان إعلان المجموعة عن أرباحها محاولة للالتفاف على أنباء الخسائر في بورصات النظام الرأسمالي، في وول ستريت وغيرها، حيث أدت أنباء الدعوى القضائية إلى هبوط شديد في أسواق المال الأمريكية والدولية في الأسبوع الماضي، فقد خسر مؤشر داو جونز ١,١٣٪ كما خسر مؤشر ستاندرد آند بورز١,٦١٪ وخسر مؤشر فايننشال تايمز بريطانيا ٢,٥١٪، في حين قالت صحيفة «فايننشال تايمز» إن الأنباء أدت إلى خسارة في القيمة السوقية لأسهم «غولدمان ساكس» وصلت إلى أكثر من ١٢ مليار دولار، موضحة أن هذه الأنباء ألقت بظلالها على مستقبل البنك «كنموذج في المجال الاستثماري» كما هزت مصارف أخرى.

أما صحيفة واشنطن بوست فقد أوضحت أن غولدمان ساكس التي وصفت من قبل بأنها «الحبار الكبير مصاص الدماء الذي يلف وجه الإنسانية» اتهمت ببيع سندات للمستثمرين كانت منتقاة ومقدر لها الانهيار، دون إبلاغ المستثمرين، في احتيال موصوف بحد ذاته، موضحة أن صناديق المعاشات والمؤسسات الأجنبية ومستثمرين من القطاع الخاص كانوا أول الخاسرين.

وأضافت أن «وول ستريت» لعبت دورها في دفع سوق العقارات إلى الطفرة ثم تحقيق الأرباح من انهياره، وكذلك كان صندوق بولسون آند كو الذي راهن على انفجار فقاعة العقارات واستطاع تحقيق أرباح بلغت مليار دولار من خلال استثمارات أدارها غولدمان ساكس، في حين خسر النظام الرأسمالي من جراء هذه الفقاعة تريليونات الدولارات.

مذكرة قضائية بالقبض على صاحب جامعة المأمون وصحيفة الدليل

أصدر قاضي التحقيق الأول بحلب مذكرة توقيف غيابية بحق رجل الأعمال مأمون الحلاق صاحب جامعة المأمون وجريدة الدليل الإعلانية، لإصداره شيكات دون رصيد!!

وبحسب مصادر مطلعة، فإن القضية بدأت إثر قيام مأمون الحلاق بتحرير شيك بقيمة مليوني ليرة سورية برقم ١٦٤-٠٠٠ صادر عن المصرف الدولي للتجارة والتمويل، لمصلحة المدعو سليمان. ح، ولدى مراجعة سليمان للمصرف، تبين أنّ الحلاق لا يملك رصيداً فيه، ما دفع سليمان لرفع دعوى أمام القضاء، متضمناً كتاباً من المصرف يؤكد عدم وجود رصيد للحلاق.

وذكرت بعض المصادر أنّ الحلاق عرض جامعته للبيع بقيمة ٣٥٠ مليون ليرة، وما تزال المفاوضات جارية مع رجل أعمال خليجي حول الصفقة.

• نقلاً عن: كلنا شركاء

الفريق الاقتصادي المعند: (عنزة ولو طارت)!!

مايزال اللغط حول نسب النمو التي يدعيها الفريق الاقتصادي على أشدها، وخصوصاً من جهة انعكاس هذا النمو «إيجابياً» على حياة السوريين، في وقت تئن فيه معظم الشرائح من الغلاء المستشري في الأسواق وكأنه مرض لا شفاء منه.. بينما يصر هذا الفريق على معاندة الواقع الملموس من جهة، ومعاندة التقارير الصادرة عن الجهات الدولية التي يثق بها وينفذ وصفاتها لمعالجة الاقتصاد السوري من أمراضه المزمنة وكأنها أوامر..

فقد أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً عن واقع الاقتصاد السوري يقول فيه إن إجمالي الناتج المحلي السوري بلغ ٥٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، متراجعا عن ٥٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي بتراجع قدره ٣,٨ ٪، فعلام يدل هذا التراجع؟ إنه يطابق تقريباً الرقم الذي وضعه الفريق الاقتصادي لنسبة النمو، ولكنه نسي أو تناسى هذا التراجع في إجمالي الناتج المحلي، فلم يضع إشارة الناقص على يمين الرقم معانداً تقرير صندوق الدولي، ومطبّقاً للمثل الشعبي (عنزة ولو طارت)!! ويصر على حدوث نمو، فكيف يستقيم الأمر والناتج المحلي المتراجع يثبت عكس ذلك؟

وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار الفاحش الذي أصاب وما زال يصيب كل المواد الاستهلاكية الضرورية للمعيشة بسبب سياساته، يغض هذا الفريق الطرف عنها وكأن شيئاً لم يحدث، ويستمر باتخاذ القرارات تلو القرارات التي تؤدي بالجملة والمفرق إلى تفاقم الوضع الاقتصادي - الاجتماعي للناس، وتزايد تسارع ارتفاع الأسعار إلى الحد الذي قد يصبح فيه كل الشعب السوري يعيش عند أو تحت الحد الأدنى للفقر، وبالتأكيد فإن قرار رفع ضريبة الضميمة على استيراد منتجات فول الصويا من ١٪ إلى ٣٪، لن يكون القرار الأخير في هذا المجال، فقد سبقه ارتفاع غير مسبوق بسعر لحم الفروج، وكأن لسان حال الفريق الاقتصادي يقول للشعب: فلتتحول إلى نباتي لأنه أكثر فائدة للجسم، متناسياً أن شعبنا سيصعب عليه ذلك أيضاً لأن أسعار الحشائش التي يقتات بها من خبيزة وسبانخ و بقدونس وكزبرة وخس، ناهيك عن الملوخية والفاصولياء والباميا والبندورة والخيار... مرتفعة جداً، بل وتستمر بالارتفاع، وفي هذه الحالة ما على الشعب إلا أن يتغذى على الحجارة كي يشبع ميل الفريق الاقتصادي إلى العناد... و(عنزة ولو طارت).

بصراحة

الأجور تحتاج لأكثر من زيادة

■ عادل ياسين

بدأت الاتحادات المهنية في الاتحاد العام لنقابات العمال عقد مؤتمراتها السنوية، وهي بهذا تناقش أوضاع الصناعات والمهن التي تتبع لكل اتحاد، إضافة لما يطرحه النقابيون في مداخلاتهم من المطالب العمالية المختلفة القديمة منها والجديدة، وبالغالب تكون مطالب العمال في القطاع العام، الذي يعاني عماله الكثير على أرض الواقع.

وقد وردت في مداخلات النقابيين في مؤتمرات الاتحادات المهنية التي عقدت حتى الآن كل المطالب العمالية العديدة التي لم تحل، ويجري تدويرها عاماً بعد عام مثل الكساء العمالي، الوجبة الغذائية، الحوافز الإنتاجية، التعويضات الأخرى المختلفة التي يجري تقليصها بحجة ضعف الموارد، ولكن اللافت للنظر في معظم ما طرح من مداخلات أنها أشارت بشكل واضح إلى الوضع المعيشي وغلاء الأسعار الذي فاقم الأوضاع، وجعل العمال في عوز دائم نتيجة ضعف الأجور التي تبقى ثابتة بينما الأسعار متحركة بشكل دائم ويومي، بحيث أصبح الفارق كبيراً بين متوسط الأجور وبين ارتفاع الأسعار، فقد أشار المكتب المركزي للإحصاء في مسحه الجديد، أن متوسط الأجور الشهرية للعاملين في سورية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ نحو /١١.١٣٣/ ل.س، وحدد المسح آنف الذكر أن متوسط أجر العاملين في القطاع الخاص يبلغ نحو /٩.٦٨٠/ ل.س، بينما في القطاع الحكومي نحو /١٢.٨٣٠/، وهذا المسح الحكومي الجديد يدلل بشكل واضح وجلي على ضعف الأجور وعدم تناسبها مع الأسعار اليومية، وهذا على خلاف ما يصرح به الكثير من المسؤولين الذين يزعمون تحسناً في الوضع الاقتصادي، وتحسناً في مستوى معيشة المواطنين نتيجة ذاك التحسن المفتعل الذي أشارت إليه نسب النمو المعلن التي لم يلاحظ المواطن آثارها المزعومة على مستوى معيشته.

إن الخلل في معادلة الأجور والأسعار يتطلب إيجاد حلول سريعة وإسعافية تقلص الفارق بين متوسط الأجور ومتوسط الأسعار، وهذا يضع الحركة النقابية أمام مسؤولياتها في إيجاد الآلية والوسيلة التي تمكن من زيادة أجور العمال وفقاً لنسب زيادة الأسعار، وهذا يحتاج إلى مركز دراسات ترعاه النقابات ويزود الحركة النقابية بدراسات الاقتصادية (ومن ضمنها الأجور) تستند إليها النقابات في صياغة برنامجها المفترض لتحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة.

إن الزيادات المتباعدة للأجور كانت تتبعها زيادة كبيرة في الأسعار تفقد الأجور أهميتها وفاعليتها المرجوة في تحسين الوضع المعيشي للعمال، بل أن تلك الزيادات التي حصلت زادت الطين بلة لدرجة أن العمال باتوا يتمنون أن لا تزيد أجورهم لأن تلك الزيادة ستجلب لهم المزيد من الويلات، وستعمق معاناتهم أكثر، لأنها في النهاية ستسحب من جيوب الفقراء وخاصة العمال عبر زيادة الضرائب المختلفة ورفع أسعار المواد الأساسية، وبهذا تكون مفاعيل أية زيادة تطرأ على الأجور لا تتعدى أياماً القليلة وبعدها تتبخر (ويا فرحه ما تمت).

إن قضية الأجور وزيادتها قضية وطنية فهي تسهم في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي ولا يمكن النظر إليها من زاوية اقتصادية بحتة، أي من زاوية توفر الموارد التي ستزاد من خلالها الأجور، حيث يبشرنا العديد من المسؤولين عن زيادة قريبة للأجور في حال توفرت الموارد الضرورية لذلك، ولكن متى ومن أية مصادر سيجري توفيرها حتى تكون زيادة مجزية وحقيقية ونسبة التبخر بها قليلة؟ (إن الله هو العليم بذلك)، مع أن الأمور واضحة لكل ذي بصر وبصيرة في حال أرادت الحكومة زيادة الأجور وتوفير الموارد اللازمة لذلك من غير أن يتحمل الفقراء في وطننا تبعات الزيادة المرتقبة منها من خلال المزيد من تدني مستوى المعيشة.

إن مئات الملايين من الليرات السورية المنهوبة بسبب الفساد، والتي أوصلت القطاع العام إلى أزمة حقيقية جعلت القيمين على أموره يطرحون تصفيته لأن نسبة الشفاء ضعيفة في اعتقادهم، والتخلص منه أهون من ضخ الأوكسجين في شرايينه لإعادة الحياة إليه دون نهب وفساد.

والمصدر الآخر الواضح هو التهرب الضريبي الذي تقوم به القطط السمان التي اغتنت سريعاً ودخلت كتاب «غنيس» للأرقام القياسية، لا بسبب إبداعاتها العلمية في الاقتصاد، ولكن بسبب ما حققته من سرعة في الغنى تفوق سرعة الصوت، وبالتالي استحقت هذا «التكريم» على اقترفت أيديها.

إن اختلال المعادلة (أرباح، أجور) لمصلحة الأرباح بالنسبة الحالية يعكس حجم النهب الذي يتعرض له العمال، والذي يزداد يوماً بعد يوم، ويجعل النضال من أجل تصحيح تلك المعادلة أمراً لا يحتمل التأجيل، وهذه المهمة تقع على عاتق كل القوى الشريفة في هذا الوطن، والنضال من أجلها ليس أقل أهمية من مواجهة العدو الخارجي، لأن قوى النهب في الداخل وقوى العدوان في الخارج وجهان لعملة واحدة.

adel@kassioun.org

النقابيون في مؤتمراتهم المهنية:

متابعة وإعداد: علي نمر

مؤتمر الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج:

الصناعة الأعرق تحتجُ على السياسات الحكومية

عمر الحلو رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج أشار إلى أن القطاع العام الصناعي وبخاصة قطاع الغزل والنسيج يمر بأزمات كبيرة على مختلف الأصعدة الإنتاجية والتسويقية والفنية، مشيرا إلى أنه وبالرغم من النجاحات التي حققها بعد عقد العديد من المؤتمرات النوعية والاجتماعات والقرارات التي صدرت بهذا الخصوص ومن أجلها، إلا أن واقع الصناعة مازال يعاني من عدم زيادة الإنتاج وتحسينه وتسويقه وخاصة في صناعة النسيج، وأكد أن خسارة الشركات ليس سببها العامل، وإنما غياب المحاسبة على نسب التنفيذ والتكاليف والبيع وغيره.

وأبدى الحلو استغرابه من خلال بعض الأرقام، ففي عام ٢٠٠٩ تم توفير أجور عمال ترك العمل منهم حوالي /٢١٠٠/ عامل على مستوى المؤسسة النسيجية، وهناك توفير في اهتلاك الآلات بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء، أي عدم احتساب اهتلاك الآلات المستهلكة دفترياً، وكذلك فرق أسعار القطن عام /٢٠٠٩/ عن عام /٢٠٠٨/، مؤكداً أنه من المفروض أن تنتقل الشركات من الخسارة إلى الربح في ظل هذه الوفورات خلال عام /٢٠٠٩/، وللأسف كانت الخسارة كبيرة وزادت.



مداخلات متنوعة

أكدت مداخلات أعضاء المؤتمر على العمل على إعادة مكافأة رئيس مجلس الوزراء للعاملين في المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان التي لم يتم الحصول عليها خلال الموسمين الماضيين، وتطبيق تعويض طبيعة العمل وفق القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ وزيادة النسب المقررة، ومنحها للعمال الموسميين بالمحالج العاملين على خطوط الإنتاج المباشر، أسوة ببقية العمال الدائمين المستفيدين من نصوص القانون المذكور، والعمل على زيادة المظلة التأمينية بإصدار قانون الضمان الصحي الذي يهتم بشؤون العاملين الصحية والاجتماعية ويدخل الاطمئنان إلى حياتهم، وتوسيع دائرة المستفيدين من الوجبة الغذائية الوقائية الداعمة بحيث تشمل أكبر شريحة ممكنة من العاملين في قطاع الغزل والنسيج، وقطاع المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان الذين ينطبق عليهم مضمون المادة ٥٩ من النظام الداخلي النموذجي الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم/٩٠٣/ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨، والعمل على إصدار الملاكات العددية للشركات التي لم يصدر ملاك لها على الرغم من تشكيل لجنة لهذه القضية.

وأكدت معظم المداخلات على أهمية منح تعويض الاختصاص لخريجي المعاهد المتوسطة الذين تم تعيينهم بعد عام ١٩٨٥، والعمل على رفد الشركات بخريجي المعهد المتوسط للصناعات النسيجية للعمل على خطوط الإنتاج المباشر، والعمل على وضع خطط متطورة لإعادة تدريب وتأهيل العاملين خاصة الكادر الإداري والفني والتسويقي، وضرورة العمل على تهيئة وتأهيل شركات الغزل والنسيج بحيث تكون قادرة على المنافسة، والإسراع في إحداث محلج في مركز الأقطان بالحسكة للاستفادة من حلج كامل إنتاج المحافظة المذكورة لضرورات اقتصادية واجتماعية، ولبعدها عن معامل الحلج مما يسبب الكثير من الحوادث. وأكدت المداخلات على ضرورة العمل على إنقاذ الشركة الأهلية للغزل والنسيج بحلب، والإسراع باستبدال وتجديد الآلات القديمة في شركتي السجاد بدمشق وساتكس بحلب كونها قديمة وغير مجدية اقتصادياً، ولا توجد لهذه الآلات قطع تبديلية، وإنتاجيتها ضعيفة وتكاليفها عالية، واستبدال قسم الغزل المخصص لإنتاج الخيوط الصنعية والممزوجة في الشركة العامة للصناعات الحديثة بدمشق لمواكبة حاجة الأسواق الداخلية والخارجية.

وطالبت مداخلات أخرى بالعمل على إصدار قانون الضمان الصحي للعاملين في الدولة، وضرورة دعم الوحدات الإرشادية لصناعة السجاد اليدوي للحفاظ على هذه الصناعة العريقة، والسعي لتشميل العمال الموسمين بأحكام المادة /٦٥/ من قانون العمل المتعلقة بالرعاية الصحية، و العمل على زيادة تسعيرة الطن المنتج الزائد عن حد الأداء المعياري، وزيادة تسعيرة علاوة الجودة من المحالج التابعة للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، والعمل على إعادة دراسة تحديد سقف الحوافز الإنتاجية للمحالج القديمة.

كما نوهت بعض المداخلات بضرورة العمل على إلزام أصحاب العمل في القطاع الخاص بوضع أنظمة داخلية لمنشآتهم يحدد فيها ضمان وحقوق العمال، وعدم تهرب أصحاب العمل من تنفيذها، والعمل على رفع تعرفة الحوافز الإنتاجية في شركات الغزل والنسيج بما تتناسب مع الزيادات الحاصلة على الرواتب والأجور لتشجيع العمال على زيادة الإنتاج، وخفض الهدر و فتح سقوف الرواتب والأجور للمحافظة على الكوادر والخبرات، وإلغاء فاتورة الكهرباء للشركات العامة من رسم ١٢٪ من قيمة الاستهلاك، وذلك لتخفيض التكاليف المرتفعة عن طريق فاتورة الكهرباء.

مداخلات من القطاع الخاص

تركزت المداخلات في مجال القطاع الخاص حول العمل على تكثيف وتطوير الجولات المشتركة بين النقابات ومندوبي مديريات العمل والتأمينات الاجتماعية للتفتيش على علاقات العمل وشروطه، ومتابعة تطبيق شروط الصحة والسلامة المهنية، وتنشيط العمل النقابي بين صفوف عمال القطاع الخاص، والعمل على استيعابهم تحت مظلة التنظيم النقابي، وإلزام صاحب العمل بالتأمين عليهم، وتسجيلهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، و إلزام صاحب العمل بوضع النظام الداخلي النموذجي لمنشأته متضمناً حقوق العمال وواجباتهم.

وأكدت المداخلات على إلغاء العقود السنوية التي يستعملها أصحاب العمل سنوياً من أجل عدم تثبيت العمال، حيث يوجد عمال لهم عقود مجددة لأكثر من خمس أو عشر سنوات، وذلك من أجل عدم إعطائهم حقوقهم في نهاية الخدمة، والعمل على رفع الحد الأدنى من الأجر المعفى من ضريبة الدخل والتعويض العائلي، وإلزام أصحاب العمل بدفع تعويض التدفئة والعمل على إيجاد تشريع يلزم أصحاب العمل بالتقيد التام بالشروط الصحية ضمن منشآتهم للحفاظ على صحة العامل.

■■

مؤتمر الاتحاد المهني لنقابات عمال البناء والأخشاب:

تزايد معدلات البطالة أصبح خطراً قابلاً للانفجار

كانت الهموم والمطالب المتعلقة بعمال قطاع البناء والأخشاب، وواقع المؤسسات والشركات العاملة فيه، والصعوبات التي تعترض مسيرة العمل في هذا القطاع الحيوي على صعيد الاقتصاد الوطني من أهم المحاور التي ناقشها المؤتمر. **حيث أكد خالد الخضر رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال البناء والأخشاب** في كلمته على ضرورة الارتقاء بالعمل بكل قوة التنظيم النقابي لتحقيق نقلة نوعية في معالجة شركات ومؤسسات القطاع العام بما يصونه ويطوره لإنهاء الهدر والإفساد ومحاربة المحسوبية وتطبيق الإصلاح الإداري، وأكد رئيس الاتحاد المهني على أن القطاع العام بني بجهد عمالنا وتضحيات شعبنا ليكون قاعدة توطيد القرار الوطني المستقل، وتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة، مؤكداً أن القطاع العام هو قضية وطنية بكل معنى الكلمة، والحفاظ عليه وتطويره إدارياً وإنتاجياً وتحديثه هو حفاظ على مصدر أساسي من مصادر قوتنا.



وأشار الخضر إلى أن تزايد معدلات البطالة أصبح اليوم بمثابة الخطر القابل للانفجار مبينا أن هذا التزايد ليس وليد الفراغ بل ناجم عن تحجيم القطاع العام وعن عدم توسيعه، وشدد الخضر بهذا الخصوص على ضرورة أن تضاعف النقابات الجهد لصيانة القطاع العام وإصلاحه من خلال مطالبة الحكومة بسياسات مغايرة لما اتبع في الخطة الخمسية الأخيرة، والاهتمام بتحسين الأوضاع المعيشية لعمالنا، وخلق فرص عمل جديدة تمتص البطالة القائمة حالياً أو تبقيها ضمن المعدلات الدنيا.

وأكد الخضر في ختام كلمته على أن عمال القطاع الخاص في سلم أولويات العمل النقابي، منوهاً بضرورة مضاعفة الجهد لجذبهم إلى التنظيم النقابي من خلال استنباط أساليب جديدة للعمل مع عمال القطاع الخاص.

هموم ومطالب عمالية من كافة الفروع

أشارت المداخلات إلى ضرورة رفع قيمة شرائح الحوافز الإنتاجية كي تتناسب مع غلاء المعيشة، والموافقة على استبدال صناعة الاترنيت للأنابيب بصناعة G.R.B، وإعطاء العاملين نسبة ١٠ ٪ من الأرباح السنوية كما جاء بالقانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٠ . وطالبت المداخلات بتشميل الأقسام الصعبة في شركات الأسمنت بالمهن الشاقة وتنفيذ الأحكام القضائية المكتسبة الدرجة القطعية، وتمليك مساكن شركة طرطوس للأسمنت للقاطنين فيها .

وفي مجال وزارة الإسكان والتعمير أكدت المداخلات على ضرورة حل مشكلة تأخير الرواتب والأجور وتراكمها، وإعطاء عطلة يومي الجمعة والسبت للشركة العامة للبناء والتعمير، وتأمين جبهات عمل وعقود بالتراضي، ورفع العمل الإضافي من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من عدد العاملين، و تطبيق الضمان الصحي على جميع العاملين أسوة بباقي الوزارات.

وأكدت بعض المداخلات على ضرورة رفع التعويض الشهري للطلاب في مراكز التدريب المهني، والمحدد بمبلغ /١٠٠/ل.س منذ عام ١٩٧٤ إلى /٥٠٠/ ل. س، وإيجاد فرص عمل للطلاب الخريجين من مراكز التدريب المهنية وخاصة في وزارة الإسكان والتعمير الذين طال انتظارهم، وحل مشكلة مصرف التسليف الشعبي في منح عمال شركة البناء والتعمير القروض، و تثبيت العمال المؤقتين الذين أمضوا أكثر من أربع سنوات، كما طالب المؤتمرون بحل مشكلة العمالة الفائضة وإشراك التنظيم النقابي في تحديد الفائض، وحل التشابكات المالية ودفع المستحقات المطلوبة للنقابات.

في حين تركزت مداخلات العاملين في قطاع الري على ضرورة إعطاء عطلة يومي الجمعة والسبت للجهات التابعة لوزارة الري، و رفع العمل الإضافي من ٢٥٪ إلى ٥٠ ٪ من عدد العاملين لجميع الجهات التابعة، ورفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة، وتطبيق الضمان الصحي على جميع العاملين، وإصدار نظام الحوافز للشركات الإنشائية، وخصوصاً بتطبيق طبيعة العمل على جميع العاملين في سد الفرات والمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي والهيئة العامة للموارد المائية والجهات التابعة لها، وتخفيف المركزية و تأمين جبهات عمل لجميع الفروع.

مطالب موحدة لعمال القطاع الخاص

أشارت المطالب التي قدمها أعضاء المؤتمر فيما يتعلق بالقطاع الخاص إلى ضرورة تنشيط العمل النقابي بين صفوف عمال القطاع الخاص، والعمل على استيعابهم تحت مظلة التنظيم النقابي، و تطوير أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتغطي هذا التوسع في منشآت القطاع الخاص، وحماية الحقوق التعاقدية والتأمين عليهم من الأخطار المهنية، و إصدار نظام داخلي نموذجي لمنشآت القطاع الخاص المشترك، وكذلك تأمين عقد عمل فردي نموذجي موثق من النقابات ومودع لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للاستقرار على قاعدة واضحة في التعاقد ما بين صاحب العمل والعامل.

كما طالبت المداخلات بضرورة منح الزيادات الدورية والتعويض العائلي وتعويض المحروقات لعمال القطاع الخاص، ومنح الحقوق العمالية، وتكثيف وتطوير الجولات المشتركة بين النقابات ومندوبي مديريات العمل والتأمينات الاجتماعية للتفتيش والوقوف على علاقات العمل وشروطه وبيئته في مختلف الورش، وضرورة إيجاد تشريع يلزم أصحاب العمل بالتقيد التام بالشروط الصحية ضمن منشآتهم.

■■

الدفاع عن القطاع العام محور العمل النقابي

مؤتمر الاتحاد المهني للصناعات الغذائية:

مطالب العمال حضرت... وغابت الحلول!



إبراهيم عبيدو رئيس الاتحاد المهني للغذائية:
القطاع العام ليس عبئاً على الاقتصاد الوطني

لا شك إن عوامل قوة اقتصادنا الوطني واستقراره تكمن في تنوع هذا الاقتصاد وتنوع ثرواته وعدم الاعتماد على مصدر واحد من الثروات أو قطاع واحد من القطاعات، وهذا يشكل عوامل حقيقية لاقتصاد قوي وسليم وآمن، وتحصننا من الآثار السلبية الكارثية التي أفرزتها العولمة والخصخصة التي أدت إلى تسريح للعمال وإغلاق العديد من الشركات والمعامل في أكبر دول العالم، ومن الخطأ كما أسلفنا أن نعتقد بأن قطاعنا العام غدا عبئاً على اقتصادنا الوطني بل على العكس تماماً إنه العامل الأساسي في كبح جماح العولمة وآثارها السلبية.

مداخلة نقابيي فرع حلب الموحدة:
ابحثوا عن العمالة الفائضة في الإدارات العليا!!

إلى متى سنبقى في دوامة الوعود والانتظار، نحن في شركة زيوت حلب نطالب بتأمين مخصصات معامل الزيوت في القطاع العام بشكل كامل، وقد نص قانون الاستثمار /١٠/ على إعطاء الفائض من القطاع العام /٤٠٪/ للقطاع الخاص، مما يؤدي لتوقف المعامل لأربعة أشهر وحرمان عمالها من الحوافز الإنتاجية ونسبة الـ/١٠٪/ من الأرباح لأنها شركة تنافسية رابحة.

كلنا أبناء القطاع العام تعلمنا في مدارسه وجامعاته يوم كنا لا نملك ثمن الدراسة، وإذا كان البعض يتحدث عن الاستثمار أو الخصخصة فإن اقتصادنا السوري يحتاج لإصلاح فقط.

سقط خمسة عمال شهداء في معمل البسكويت والألبان، والذين قتلوا في سبيل القطاع العام من حقهم أن يبقى القطاع العام ملكاً لأولادهم.

ولمن يتحدث عن فائض العمالة في شركاتنا نقول إن العمالة الفائضة ليست في معاملنا ومخابرنا ومطاحننا وصوامعنا بل هي موجودة في الإدارات وتحديداً في الإدارات العليا. إن أغلب عمالنا مصابون بأمراض مهنية أو كبار في السن، ونعاني من نقص في اليد العاملة المنتجة القوية.

لماذا التناقض الواضح بين القول والفعل، ولم نلحظ أية جدية في الإصلاح منذ عام ٢٠٠٥، فهل تريد الحكومة قطاعاً عاماً صناعياً أم لا؟!

إننا نحمل المسؤولية لكل من له صلة بإبقاء معملي الألبان والبسكويت على وضعهما الراهن دون حراك، بعيداً عن التفكير في الإصلاح.

إننا نرى أن القطاع العام يستنزف ويموت موتاً بطيئاً... نسأل: أين لجان الإصلاح لتطويره والنهوض به ودعمه وتخليصه من معيقاته؟ أين الحلول؟ وكل المقترحات تبقى مجرد حبر على ورق.

ميادة الحافظ رئيس نقابة عمال التبغ في دمشق:
من هموم الشركات الرابحة:

هناك بعض المطالب التي لابد من ذكرها وهي:

١) فتح سقف الحوافز الإنتاجية لأن سقف /٣٠٠٠/ ل.س هو سقف منخفض ما يعني حرمان عمال المؤسسة من حقهم في الحصول على كامل حوافزهم الإنتاجية.

٢) منح العاملين في المؤسسة طبيعة العمل بما يتناسب مع المخاطر التي يتعرضون لها وخاصة عمال الإنتاج المباشر.

٣) تصنيف العاملين في مهنة التبغ من ضمن الأعمال الشاقة والخطرة وتشميلهم بالمرسوم رقم /٣٤٦/ لعام ٢٠٠٦، أسوة بباقي المؤسسات الصناعية الأخرى.

محمود رحوم نقابات عمال الصناعات الغذائية بدمشق:
حتى نخفف العبء عن القطاع العام

نطالب بما يلي:

١. إلغاء الرسوم والضرائب التي تفرض على عمليات الشراء والمبيع، وخاصة على المنتجات، وتأمين المواد الأولية اللازمة للتصنيع بأسعار مخفضة.

٢. وقف احتساب الاهتلاكات التي تدفع على الآلات المستهلكة دفترياً.

٣. تطوير وتشجيع الزراعات الصناعية اللازمة لمعامل الكونسروة وتأمين الحليب لمعامل الألبان من مباقر الدولة وبأسعار مخفضة وتخفيض أسعار الوقود.

٤. استبدال وتجديد خطوط الإنتاج القديمة لمواكبة تطور الصناعات الغذائية.

٥. إصدار الملاك العددي لشركة المياه والوحدات التابعة لها، وتوزيع /١٠٪/ من الأرباح في المعامل الرابحة.

٦. إصدار مرسوم بتسمية لجنة المخابز الاحتياطية شركة عامة وتثبيت العاملين فيها وتشميلهم بالمظلة التأمينية.

طلال عليوي نقابة عمال الصناعات الغذائية بدير الزور:
نطالب بالمساواة بين العمال

– ضرورة إعادة منح طبيعة العمل الفني المتخصص لحاملي الشهادة الثانوية الصناعية في شركات السكر والكونسروة أسوة بالفنيين الذين يحملون شهادات المعهد المتوسط الصناعي والمدارس الصناعية والمهنية غير الثانوية والثانويات الزراعية في وزارة الصناعة، لأنهم عمال يعملون جنباً إلى جنب ويمارسون طبيعة العمل نفسها، ويعملون بنفس الاختصاص فلماذا نفرق بينهم بالتعويض. علماً أنه صدرت توصية جديدة من وزير الصناعة توصي بالتريث بمنح هذا التعويض حتى لحاملي شهادات المعاهد المتوسط المعينين قبل عام ١٩٨٦ !!

– إدراج عمال التعقيم ولجان التعقيم في مؤسسة الحبوب والصوامع في تصنيف الأعمال الشاقة والخطيرة المدرجة في المرسوم/٣٤٦/ لعام ٢٠٠٦ كونهم يتعاملون بمواد التعقيم المضرة بالصحة والتي يدخل في تركيبها مواد كيميائية، والعمل على رفع تعويض العمل الإضافي لهم إلى /٣/ ساعات، وتخصيصهم بوجبة غذائية داعمة.

– تشميل العاملين الذين يعملون في مجال التعقيم في مؤسسة الحبوب بالقرار رقم /٦١/ الخاص بمنح تعويض /٥٪/ من الأجر لقاء المخاطر التي يتحملونها بالعمل، ومنها مواد التعقيم المسببة للعوامل المسرطنة.

مداخلة نقابيي التنمية الزراعية:
مطالب الفلاح... والأرض

نطالب بما يلي

١) إعادة النظر بأسعار مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذار ومحروقات لأن ارتفاع أسعارها انعكس سلباً على العملية الإنتاجية.

٢) منح الحوافز الإنتاجية للعاملين في المراكز الزراعية والمشاتل ودوائر الحراج والتنمية الزراعية. المتوقفة منذ عام ٢٠٠٨ من رئاسة مجلس الوزراء، على أن يتم منح مكافآت بدل الحوافز، وحتى الآن لم يتم منح المكافآت.

٣) رصد الاعتمادات الكافية لصرف تعويضات العمال كما جاءت في القانون رقم /٥٠/ مثل أذونات السفر.

٤) إعادة النظر بالمادة رقم /٦/ من القانون رقم /٥٠/ الخاصة بكف اليد.

٥) معالجة وضع المخزون العلفي الذي لم يبع منذ ثلاث سنوات (في مركز شهبا محافظة سويداء /١٥٠/ طن) حيث يوجد علف للجمال لم يبع منها كيلوغرام واحد.

سليمان بيطار نقابة الصناعات الغذائية بحماه:
من يكفل حقوق الفلاحين؟

الإسراع في إقرار وتشغيل مشروع الآغروبولس الذي يعتمد على إنشاء مدينة زراعية صناعية تعتمد على إقامة صناعات تتعلق بإنتاج المنطقة. إن مشروع الأغروبولس لا يعتمد على إقامة صناعات تتعلق بإنتاج المنطقة كما جاء في التقرير المقدم إلى المؤتمر بل يعتمد على:

١) إقامة زراعات بديلة عن الزراعات الإستراتيجية (القطن، الشوندر السكري، القمح والشعير) بزراعات أخرى.

٢) استقدام شركات عملاقة مجردة من كافة قيود الاستيراد والتصدير وحتى استقدام العمالة.

٣) إن مشروع الاغروبولس يخضع لقوانين خارج القوانين السورية العاملة وخارج الخطة الزراعية الموضوعة.

٤) السؤال الكبير: من يلزم الشركات القادمة إذا تخلت أو أخلت بالتزاماتها؟ وخاصة أن الوثيقة تعطيها الحق والحرية في استيراد وتصدير كل ما تشاء بما فيها اليد العاملة!!

٥) إذا تعاقدت الشركات مع الفلاحين على شراء محصول ما وبدلت رأيها بحجة أنها اشترت بأسعار أقل من الأسواق أخرى... فمن يلزمها ويحاسبها؟

٦) إن الدراسة للمشروع بقيت محصورة في أضيق الحلقات ولم يتمكن لا المجتمع المحلي بفعالياته المتعددة ومنها النقابات العمالية وخاصة نقابة التنمية الزراعية من الإطلاع عليها.

٧) ما هو دور الدولة في المشروع؟!!

٨) من ينظم العلاقة بين الفلاحين والشركات ومن يكفل حقوق الفلاحين المتعاقدين مع هذه الشركات؟

■■

مؤتمر الاتحاد المهني لنقابات عمال الكهرباء:

القطاع العام قاعدة صلبة لتحقيق التنمية الشاملة

أشار عبد القادر جنيد رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الكهرباء في كلمته إلى أن أمام المؤتمر جدول أعمال حافل بمواضيع وقضايا هامة تعكس انشغالات ومطامح العمال في ظروف عمل ومعيشة أفضل، ومعالجة مشكلة البطالة، وتخليص القطاع العام من الواقع الراهن الذي حشر فيه لأسباب بعضها ذاتي وغالبيتها خارج إرادة العاملين فيه. وأكد جنيد أن هذا الاهتمام يأتي من منطلق وطني وطبقي لأن القطاع العام وشركاته تبقى قاعدة صلبة نستند عليها في تحقيق التنمية الشاملة والتطور المتواصل، وهو مصدر رزق وعمل ملايين السوريين يتوجب الحفاظ عليه.

مطالب عمالية

ركزت المداخلات التي قدمها أعضاء المؤتمر على جملة من القضايا والمطالب ومن أبرزها:

إعادة النظر بقرار وزير المالية رقم /٢٥٩٢/و تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ بشأن معادلة نسب تعويض طبيعة العمل، وتشميل فئات جديدة، وعرض الأمر على لجنة القرار ٨/م.و لعام ٢٠١٠ المشكلة لهذا الغرض، وإعادة النظر بقرار وزير المالية رقم ٢٥٩٢/و تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ المتضمن منح المهندسين تعويض صعوبة الإقامة في مناطق العمل ليشمل بقية العاملين، وعرض الأمر على لجنة القرار ٨/م.و لعام ٢٠١٠٢ المشكلة لهذا الغرض. وطالب النقابيون بإعادة النظر بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٦١/م.و بشأن تعويض لقاء المخاطر وتشميل العمال المؤقتين، ومتابعة تثبيت العاملين المؤقتين بموجب تعميم رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥/٥٦٥٩ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٧. تعديل نظام العلاوات الإنتاجية وخاصة من حيث رفع سقف الحافز إلى ٦٠٠٠ ل.س شهريا، السعي مع الجهات الوصائية وخاصة وزارة المالية لصرف مستحقات الأرباح بمعدل ١٠٪ من الأرباح الحقيقية، وليس من الوفر استنادا للقانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٥، تعديل نظام الصندوق التعاوني من حيث زيادة قيمة المستحقات من الأدوية وأثمان الأجهزة الطبية، وشمول جميع أفراد الأسرة بخدماته بغض النظر عن عدد الأولاد، خاصة وان نظام الصندوق التعاوني لا علاقة له بقانون التعويض العائلي. كما تطرقت المداخلات إلى واقع شركات القطاع العام الصناعي، وطالبت بإيجاد الحلول المناسبة وانتقدت وزارة الصناعة بشدة لاعتمادها منطق الربحية أساساً لتصنيف شركات هذا القطاع دون أن تأخذ بعين الاعتبار دوره الاجتماعي.

■■

ردٌ من اتحاد عمال دير الزور

وصل إلى «قاسيون» الرد التالي من السيد عامر الحنيدي رئيس اتحاد عمال محافظة ديرالزور:

«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم

إشارة إلى ما نشر في صحيفة قاسيون العدد /٤٤٨/ تاريخ ٢٠١٠/٤/١٠ في الصفحة الثانية (شؤون نقابية) تحت عنوان «في مؤتمر اتحاد عمال ديرالزور: استياء عام.... وتبريرات واهية».

نود أن نشير بأن أغلب ما جاء في المقالة عار عن الصحة، ويتضمن تحريفاً حقيقياً للواقع وتلاعباً بالألفاظ، الأمر الذي يفقد الصحيفة مصداقيتها، ويضع أمانة العمل الصحفي وشرف المهنة في الميزان، وهذا مالا نريده من صحيفة قاسيون. ففي مداخلة النقابي محمد الياس وحول استنكاره ما يقال عنه في الاتحاد .... إلخ، نود أن نشير بأن التلاعب بالألفاظ والجمل شيء كبير وخطير، لأن كل ما ذكر عار عن الصحة، وكنا نأمل من كاتب المقال أن يذكر اسمه حتى نبين له ما وقع فيه من تزييف.

والأمر الآخر في تعليق رئيس الاتحاد حول قبول القانون والامتيازات... إلخ، نقول بأن هذا الأمر عار عن الصحة جملة وتفصيلاً، وعن منع النقابيين عن تقديم مداخلاتهم السياسية والاقتصادية، والسماح لهم بمناقشة التقرير المقدم من الاتحاد .... إلخ.

فكاتب المقال يعلم علم اليقين بأن الجميع قدم طروحاته كما يريد، ولكن وبعد انتهاء الطروحات طلب رئيس الاتحاد بمناقشة التقارير المقدمة من الاتحاد، وهذه من أولويات العمل النقابي.

فكيف سمح كاتب المقال لنفسه أن يزور الحقيقة ويختلق فلاشات ما أنزل اللّه بها من سلطان؟!

ما نريده ونأمله أن تكون المصداقية هي سمة وشعار العمل الصحفي، فالكذب حبله قصير والخداع والتلميع سيظهر مهما طال به الزمن.

ونود أن نشير أخيراً بأن حالة الانسجام بين أعضاء المكتب التنفيذي في اتحاد عمال ديرالزور هي السائدة، إضافة إلى العمل الجماعي الذي يخدم المصلحة العامة أولاً وأخيراً».

«قاسيون» تشكر السيد عامر الجنيدي على متابعته ورده، وتؤكد أن الموضوع تجري متابعته مع مراسل الجريدة الذي يحضّر لتعقيب مفصّل سيجري نشره في العدد القادم.

أعيدوا للعمال حقوقهم؟!

وردت إلى مكتب الصحيفة في القامشلي رسالة عمالية جاء فيها:

«نحن مجموعة من العمال المتقاعدين سبق أن عملنا في شركة «ريما»، والتي تحولت فيما بعد إلى «الشركة العامة للمشاريع المائية» بعد دمج بعض الشركات، وبعد أن وصلنا إلى سن التقاعد كان من الطبيعي أن نحصل على مستحقات نهاية الخدمة من صناديق النقابة، مثلنا مثل كل العمال، ولكن الذي حدث أن حقوقنا التقاعدية ضاعت بين فرع الحسكة والإدارة العامة، واليوم نتوجه من خلال صحيفة قاسيون إلى المدير العام بضرورة صرف جميع مستحقاتنا ونحن في هذا العمر وبعد خدمة في الشركة دامت عشرات السنين، فليس ذنبنا نحن العمال أن هذه الجهة أو تلك لم تحول الأموال المقتطعة من رواتبنا أصلا إلى حساب الإدارة العامة، وليس ذنبنا ما يجري من إهمال وتسيب وروتين في هذه الشركة أو تلك، وببساطة نحن عمال ولدينا حقوق لدى جهة عامة ومن حقنا أن نحصل عليها».

إن «قاسيون» إذ تنشر هذا الموضوع للمرة الثانية تطالب اتحاد العمال بالتدخل فوراً لمصلحة العمال، فمثل هؤلاء يجب تكريمهم لا التفريط بحقوقهم بسبب سلوك وعقلية إدارات آخر ما تفكر به هو مصلحة العمال، كما أننا نتوجه إلى مدير الشركة لحل هذه المشكلة، فهو وحده القادر بحكم صلاحياته بعد دمج الشركات بالتقصي عن مصير هذه الأموال، وكل ما عدا ذلك أقل ما يقال عنه أنه إهمال واستهتار بحقوق العمال.

احتفالات الجلاء تعم أرجاء البلاد



الشيوعيون السوريون يشاركون في احتفالات الجلاء بالجولان..

شارك الشيوعيون السوريون عشرات الآلاف من جماهير الشعب السوري في احتفالها السنوي بذكرى الجلاء المجيد، فأقاموا احتفالاً مشتركاً كبيراً في حرش جباتا الخشب في الجولان، رافقه مهرجان خطابي..

كلمة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ألقاها الرفيق هاني خيزران عضو مجلس اللجنة الوطنية، ذكّر فيها بملاحم البطولة التي سطرها رجالات الثورة الأبطال، بشجاعتهم وإيثارهم وتمسكهم بمبادئهم الوطنية السامية، مشدداً على أهمية وحدة الشيوعيين السوريين للعودة بحزبهم، حزب الجلاء، إلى استعادة دوره الوظيفي التاريخي..

وألقيت في المهرجان كلمات الحزب الشيوعي السوري- فصيل النور-، وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية (حزب الشعب الفلسطيني، حركة فتح، جبهة النضال الشعبي)، أشادت كلها بالمناسبة وبالتضحيات التي قدمها أبطال الثورة السورية لتحقيق الجلاء..

الشباب الشيوعي في محافظة السويداء يحتفلون بيوم عيد الجلاء العظيم موحدين

قامت كل من منظمة الحزب الشيوعي السوري ولجنة المحافظة للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في السويداء، بمناسبة عيد الجلاء، بزيارة نصب شهداء الثورة السورية الكبرى في بلدة «القريا»، حيث شارك عشرات الرفاق والرفيقات الشباب في إحياء هذه المناسبة الوطنية العظيمة بحماسة منقطعة النظير.

عند ضريح القائد العام للثورة السورية الكبرى المجاهد البطل «سلطان باشا الأطرش»، تقدم رفيق ورفيقة ووضعا إكليلاً من الزهور باسم الشيوعيين السوريين في جبل العرب، في الوقت الذي ردد فيه الرفاق النشيد الوطني، حيث ملأت أصواتهم المكان اعتزازاً وفخراً بتضحيات أبطال الجلاء، مما أحدث أثراً بالغاً في نفوس جميع الزوار، الذين وقفوا بكل احترام وأنشدوا مع الرفاق حماة الديار عليكم سلام ..

قام الرفاق بعدها بتوزيع البيان المركزي أمام مضافة قائد الثورة.

بعد ذلك توجه الرفاق في اللجنة الوطنية نحو بلدة الكفر، لزيارة نصب شهداء معركة الكفر الخالدة، أولى معارك الثورة السورية الكبرى، وتجاوزوا بصعوبة الأبواب المغلقة، ووقفوا بخشوع أمام اللوحة التذكارية التي دونت عليها أسماء العشرات من شهداء معركة الكفر الخالدة، ثم وضعوا إكليل الزهور باسم اللجنة الوطنية في مكان بارز على النصب.

عند الثانية عشر ظهراً، تم اللقاء من جديد مع الرفاق من منظمة الحزب الشيوعي السوري في منطقة حراجية غنية بالأشجار والجمال الطبيعي، حيث تم تنظيم نشاط احتفالي مشترك، وعلا في المكان أصوات الرفاق جميعاً بحناجر موحدة يرددون الأغاني الوطنية والأناشيد .

في مشهد يستدعي التساؤل: إلى متى سيبقى الشباب الشيوعي مضطراً لتعداد المنظمات التي ينتمي إليها ، في الوقت التي تؤكد فيه كل المواقف والأحداث والمطالب الوطنية وحدة الرؤية والموقف لدى الشباب الوطني..؟

ملاحظة :

مما عكر صفو الاحتفال بيوم الجلاء اضطرار الرفاق والأصدقاء للدخول إلى صرح شهداء الثورة في قرية «الكفر» ليس عبر البوابة الرئيسية المفترض أنها مفتوحة لاستقبال الزوار في عرس الأعراس الوطنية، وإنما بتجاوز السور المنخفض.. فبأية حجة تقفل أبواب صروح تخلد ذكرى الشهداء الشرفاء.. وإن كان يوم الجلاء عطلة رسمية؟!!..



إحياء لذكرى الجلاء

مسير شيوعيي طرطوس السنوي باتجاه ضريح الثائر صالح العلي



لمسافة لا تقل عن ٢٥ كم سيراً على الأقدام، اتجه مسير الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين في طرطوس، تؤم ضريح المجاهد الشيخ صالح العلي في قريته وبيته ومسقط رأسه (المريقب) في منطقة الشيخ بدر. ضم المسير أطفالاً وشباباً وشابات ونساء من كل الأعمار، حاملين رايات الوطن والحزب رافعين على طول الرتل يافطة كتب عليها عبارات التحية والتخليد لذكرى الجلاء ولتجربة الشيخ في ثورته ومقاومته للظلم والاستعمار. وعلى دقات الطبول والهتافات والأهازيج اخترق الموكب عشرات القرى على خط عام السودا – الشيخ بدر، حيث وزع الرفاق بيان اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين في ذكرى الجلاء لأهالي القرى والمارين، وكثيرا ما وقفت السيارات تستفسر عن الحدث ومن قام به، وتطلب البيان، وتعرض على المتعبين من عناء السير إمكانية نقلهم..

ما ميز هذه المسيرة التجاوب والتفاعل الكبير للأهالي مع الحدث والجهة التي تتبناه، ومنهم من بكى فرحاً وتأثراً، ومنهم من زغرد ورش الأرز، وكثيرا ما قدموا المياه وعرضوا بيوتهم للاستراحة، والمشهد الطاغي تصوير المواطنين للمسيرة وخاصة في مركز وشوارع الشيخ بدر وساحة الضريح.

المشهد المؤثر والمفعم بالحماس والتفاعل بين المسيرة والمواطنين والقائمين على الضريح والمتحف، هي عملية دخول ساحة الضريح، للأسلوب الفني وترديد الأغاني التي كان يرددها الأهالي في عصر الشيخ الثائر. تقدم المسيرة كل من **الرفيقين سلام الحصني ورئيف بدور** حاملين إكليلين من الزهور أحدهما باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين والآخر باسم جريدة قاسيون، وقد وضعاهما على ضريح الشيخ الشهيد .

إن هذه النشاط الوطني الدوري هو بمثابة دعوة مفتوحة للأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية والجمعيات بتلاوينها والمواطنين كافة، لاعتبار هذا اليوم عرساً وطنياً وتكريساً لثقافة شعبية مقاومة، وأن لا تمر فقط بالهتافات والأهازيج وتسجيل مواقف، بل أن تكون حلقات متواصلة من الاحتفال وقراءة التاريخ وتكريساً لتجربة الفكر المقاوم.

وكما فشل الاستعمار في محاولة إضفاء صفة مذهبية للمقاومة ضده، نجح المسير، بالإضافة للوفود التي تؤم الضريح بتلاوينها السياسية والمذهبية والاجتماعية، في تكريس وتجذير هذا الفشل، مؤكدين أن الوطنية لا تعرف لوناً أو مذهباً بل هي انتماء وطني عام ورحب يعلو فوق جميع الطوائف والمذاهب.

■ طرطوس – مراسل قاسيون

احتفالات الشيوعيين بالجلاء المجيد في محافظة الحسكة

أقام الشيوعيون السوريون في محافظة الحسكة احتفالاً جماهيرياً حاشداً بمناسبة عيد الجلاء المجيد، شارك فيه الآلاف من أبناء المحافظة وذلك كتقليد سنوي ترسخ على مدى أعوام..

فمنذ الصباح الباكر توافد الشيوعيون وأصدقاؤهم إلى المكان المحدد وهم يرفعون الرايات الوطنية والرايات الحمراء، وعقدت حلقات الدبكة على أنغام الأغاني حيث امتزج الفرح وحماسة الشباب كإشارة إلى استمرار الروح الكفاحية وإحياء أقدس الأعياد الوطنية في البلاد.. عيد الجلاء.

كلمة الشيوعيين السوريين ألقاها **أحمد أيو**، تحدث من خلالها عن معاني العيد ونضالات الشعب السوري من أجل تحقيق الجلاء ومواقف الشيوعيين من القضايا الراهنة.

كلمة الشباب الديمقراطي ألقاها **أبو يزن** الذي تحدث عن دور الاتحاد في حياة الشباب السوري، مذكراً بأهم المطالب التي يناضل الاتحاد من أجلها .

ثم كان البرنامج الفني الذي شاركت فيه فرقة اتحاد الشباب، وكل من الفنانين حميد ابراهيم و أحمد سلو ورستم بشير والفنان آلان .... وعلى هامش الاحتفال كان لقاسيون لقاءات سريعة مع بعض الرفاق والأصدقاء:

رفيقة شيوعية: إن الاحتفال بالنسبة لنا - نحن الشيوعيين- يعني استمرار النضال من أجل تحرير الجولان، ومواجهة أعداء الخارج وأعداء الداخل أولئك الذين يعملون على لبرلة الاقتصاد وإفقار الشعب وسرقة معاني الجلاء.

ملول عمرو عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري قال:

الجلاء هو عيد أعياد الوطن عيد جميع السوريين مسيحيين ومسلمين عرباً وأكراداً، ونحن الشيوعيين نتبنى هذا العيد لأننا جزء من النضال الوطني، وكما هو معروف سمي الحزب بحزب الجلاء. وتحدث عن وحدة الشيوعيين قائلا: نحن ماضون نحو الوحدة لأنها أصبحت ضرورة في زمن الاصطفافات، وليس من قبيل التكتيك والمجاملات، وهناك الآن لقاءات وتبادل الرؤى بيننا وبين الرفاق في اللجنة الوطنية، وهناك لجنة ستجتمع لتوحيد الرؤية ونشر نقاط الاتفاق، أما الخلافات فسنتركها للمستقبل والحياة كفيلة بحلها. وتوجه إلى الشيوعيين بالكلام: وحدوا صفوفكم، وحدوا صفوفكم، وعن موقف الحزب من مشكلة فلاحي المالكية الأخيرة قال: إن هذا القرار بمثابة جريمة، وسنكون إلى جانب الفلاحين مهما كان الثمن.

محمد موسى: سكرتير الحزب اليساري الكردي في سورية:

تحقق الجلاء بفضل نضال جميع الوطنيين والشرفاء من أبناء بلدنا الحبيب سورية عربا وكرداً وغيرهم.. بغض النظر عن الانتماءات الضيقة، والجلاء كانت ثمرة التفاف هذا الشعب لمواجهة التحديات الخارجية، وتحفزنا هذه المناسبة على التفاهم على أرضية مصلحة الوطن من اجل تطوير البلد وبناء وطن ديمقراطي تنتفي فيه كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، وأعتقد أن جميع القضايا على الساحة السورية متداخلة، فلا يمكن فصل هذه القضايا عن بعضها، وأدعو الرفاق الشيوعيين أن نتفاعل ونتكاتف من أجل القضايا الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

مجدل دوكو عضو لجنة محافظة الحسكة لوحدة الشيوعيين السوريين:

الجلاء تحقق نتيجة الإرادة الوطنية والمقاومة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال على امتداد ساحة الوطن بقيادة الإبطال يوسف العظمة وسلطان الأطرش وصالح العلي وسعيد آغا الدقوري... والمهم في ذكرى الجلاء استمرار المقاومة لتحرير جميع الأراضي المحتلة والنضال ضد السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أنهكت الشعب، وزادت من دائرة الفقر والبطالة، وأدت لتدني مستوى الصحة والتعليم والخدمات، وهذا ما يتطلب توحيد جميع القوى الوطنية الشريفة، الأمر الذي يتطلب بدوره بناء حزب شيوعي موحد قادر على القيام بدوره الوظيفي، ويكون قلب الحركة الوطنية السورية، وقائد الجماهير الكادحة في نضالها من أجل حقوقها الاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية..

■■

«حرفة» التسول تتفاقم في حلب..

مع ازدياد الظواهر الاجتماعية السلبية التي انتشرت في مجتمعنا وتزايد القلق حولها، انتشرت ظاهرة تسول الأطفال (الشحادة) بطريقة غريبة في معظم المدن السورية وخصوصاً في مدينة حلب، التي يسمي البعض فيها هذه الظاهرة بـ(تجارة الأطفال).. واللافت اليوم أنه ليس كل من يعتمد هذا الأسلوب في تأمين عيشه هو بالضرورة بحاجة إلى المال، أو غير قادر على العمل، بل أصبح التسول مهنة يحترفها البعض ويستغلها محترفون، حيث يقومون بتشغيل فئة من الأطفال واستغلال فقرهم وحاجتهم للمال والطعام، فيعملون على تأمينها لهم وإعطائهم نسبة مما يحصلون من أموال..



الأطفال المتسولون المدربون جيداً، يقومون بجمع الأموال المتسولة بأساليب مبتكرة، ومنها استعطاف قلوب الناس من خلال التظاهر باليأس، أو باستخدام الحيل الكلامية والمكر والكذب والخداع.. ولا ينحصر الموضوع بالأطفال فقط بل يوجد أيضاً مجموعة من الرجال والنساء يمارسون المهنة ذاتها بأشكال مختلفة.. والجميع، الكبار والصغار، العلنيون والسريون، يكوّنون فيما بينهم شبكات منظمة، لكل شبكة أسلوبها..

ومن الطرق المعتمدة بكثرة، امرأة تحمل طفلاً في يد، وفي يدها الثانية تحمل مجموعة من التقارير الطبية، تفيد بأنها الحاجة إلى المال من أجل عمل جراحي..

ومنهم من يتبع أسلوباً مبتكراً ، فيؤكد أنه بحاجة لـ(٢٥ ليرة فقط) من أجل الذهاب إلى باصات البولمان لأنه غريب عن البلد ومقطوع!!، وهناك من يدّعي أنه ذو عاهة دائمة يتفنن في إقناع الناس بوجودها، ومنهم من ينتقل من سوق إلى آخرى وهو يطلق الأدعية، وهؤلاء ينتشرون أمام المساجد والتجمعات والمولات الكبرى..

في كل صباح أمام كلية الآداب بحلب، يظهر الأطفال والنساء (المشردون)، فيدخلون إلى حرم الجامعة وكأنهم من الطلبة، ومن المدهش أنهم يعرفون مواعيد المحاضرات أكثر من الطلاب في أغلب الأحيان، فيتوزعون بين أرجاء الكليات يتوسلون ويدعون للطلبة بالنجاح، وينتهي دوامهم مع انتهاء المحاضرات فيتوجهون إلى مكان آخر.

حاولنا مراقبة البعض للاستفسار عن صدق حاجتهم، لكن معظمهم هرب مسرعاً ، والبعض رفض الحديث وأدار لنا ظهره وكأنه لم يسمع شيئاً..

وفي ظاهرة فريدة من نوعها أيضاً هناك طفلة لا يتجاوز عمرها (٦ سنوات) تدخل إلى داخل القاعات وتقوم بالرقص بين الطلاب لاكتساب المال!..

والسؤال هنا ، أين دور أمن الجامعة؟؟ وأين دور شرطة السياحة؟ أليس من مهام هذه الجهات الحد من انتشارتلك الظواهر بهذه الصورة العلنية الفجة؟

إن أغلب دول العالم تمنع التسول وتحاربه بطرق متعددة وسليمة، أما في بلدنا فالظاهرة في تفاقم وتزايد، رغم أننا بحاجة إلى إيجاد حلول سريعة جدية للحد من انتشارها أكثر من سوانا كوننا بلداً له سمعته التاريخية، وهو الآن بلد مواجهة.. فهل من الصعب على الجهات المعنية أن تجمع هؤلاء الأطفال وتضعهم في مراكز إصلاحية، والعمل على كشف العصابات التي تقف في الظل وتدير شبكات التسول ومحاسبتهم ومعاقبتهم؟.

أليس من واجبنا الحفاظ على حقوق هؤلاء الأطفال، وحماية مستقبلهم وتأمين حياة كريمة لهم ؟!!

■ **أحمد فاروق مرضعة - شريهان الابراهيم المحمد**

الحشرات تغزو الفستق الحلبي وغابات الصنوبر

◄ **نزار عادلة**

جائحة كبيرة بدأت تغزو غابات الصنوبر في سورية اليوم، وهي حشرة جادوب الصنوبر، وإذا استمرت الأمور بالسير وفق الواقع الحالي سوف لن نجد شجرة صنوبر واحدة في طول البلاد وعرضها، ولسوف نصحو فجأة على تصحر القسم الأكبر من الجبال والغابات، وهذه كارثة وطنية كبرى..

حشرة جادوب تبدأ بيرقة تعيش بشكل أعشاش على أشجار الصنوبر، وتتغذى على أوراقها، وهي تعد من أخطر الآفات التي تصيب أشجار الصنوبر بأنواعه المختلفة، فهي عدا عن كونها تلتهم أوراق الصنوبر وتعري الأشجار وتؤدي إلى اليباس التام سريعاً، فإنها تشكل خطراً كبيراً على صحة الإنسان أيضاً، وتتسبب للبشر بالتهابات جلدية وحساسية في العين وخاصة أثناء التماس المباشر معها، كونها سامة في بعض مراحل أطوار نموها.

الخطير في هذه الحشرة أنها لا تكافح بالمبيدات، بل تكافح بجمع البيض وأعشاش هذه الحشرة أو بحرق الشجرة وقلعها، وفي هذا الصدد يشير رئيس دائرة وقاية النبات في الغاب إلى أنه حتى شهر آذار الماضي تم جمع /١٠٣٧٩٩/ مجموعة بيض ومجموعة أعشاش للحشرة في منطقة الغاب، ولكن هناك مئات الملايين من الأشجار لاقت حتفها، والمطلوب حملة وطنية يشترك بها عشرات الآلاف من العمال للمكافحة، ولكن هذا لم يتحقق ويبدو أنه لن يتحقق قريباً، وأغلب الظن أن هناك من ينتظر موت غاباتنا بحيث يتحول حطبها للتدفئة في العام القادم من أجل أن يشيّدَ المستثمرون مقاصف على أنقاضها!!

الفستق الحلبي لم يسلم

ثمة جائحة أخرى ضربت أشجار الفستق الحلبي مؤخراً في معظم المناطق التي يزرع بها، وهي حشرة الكرمانيا التي تتسبب بدورها بأضرار بالغة على العناقيد الثمرية وجفاف الشجرة، وتؤدي إلى تساقط حبات الفستق، كما تؤدي أيضاً إلى صغر حجم الثمار وتساهم في نمو الأعفان لسنوات طويلة..

وفي هذا الصدد أشار مدير مكتب الفستق الحلبي في حماه، أن هناك ثلاثة أنواع للمكافحة: الأول المكافحة الميكانيكية والتي تقوم على التخلص اليدوي من الفضلات الموجودة تقوم على الأفرع المصابة، والثاني المكافحة الحيوية بمساعدة الدبابير التي تتطفل على هذه الحشرة وتهاجم بيوضها ويرقاتها، والثالث يعتمد على نوع من النمل والعناكب من خلال زيادة أعدادها في البساتين المصابة ضمن برنامج المكافحة الحيوية المتكاملة.

المهم أن الحشرة ضربت أشجار الفستق مؤخراً، والخسارة بالمليارات وهي في تصاعد، علماً أن المساحة المزروعة في حماة تبلغ نحو /٢١/ ألف هكتار أنتجت العام الماضي /١٦٢/ ألف طن، وتشكل نسبة /٥٠٪/ من إنتاج سورية.

متى تُستكمل البنية التحتية والخدمية في جرمانا؟

◄ **تيسير مخول**

نتمنى على الجهات المعنية في محافظة ريف دمشق ومجلس مدينة جرمانا، أن ينصب اهتمامهم أكثر على استكمال البنية التحتية والخدمية، لأنه رغم الجهود التي يبذلها مجلس المدينة، مازالت مدينة جرمانا بحاجة ماسة إلى مشاريع خدمية وصحية وتعليمية.. إلخ، ومن أهمها:

١- تخديم الشوارع والطرقات بالأسفلت الجيد، وإزالة المطبات والحفر الناتجة غالباً عن عدم دحل الطرقات جيداً قبل فرشها بالأسفلت، وتأمين الإضاءة المناسبة في معظم الشوارع.

٢- تحسين شبكة الصرف الصحي ومعالجتها، وإعداد الدراسات للتوسع العمراني.

٣- تنظيم الشبكات الكهربائية على نحو يحافظ على السلامة العامة.

٤- تنفيذ المنطقة الحرفية، للتخلص من الإزعاج والضجيج في المناطق السكنية.

٥- التوسع في بناء المدارس للتخلص من الدوام النصفي وتخفيف ازدحام الصفوف.

٦- إقامة مشافي عامة، ويفضل الاستعجال في إنشاء مشفى حكومي كبير يضاهي المشافي الخاصة أو يتفوق عليها بالخدمة، على أن تكون الأجور فيه مقبولة تناسب الوضع المعيشي للمواطن.

٧- تأمين وسائل نقل عامة مريحة.

٨- الاهتمام بالمراكز العلمية والثقافية.

٩- تجهيز المستوصفات الموجودة بالمعدات الطبية الحديثة والمراقبة المستمرة.

١٠- إقامة حدائق عامة مريحة.

١١- إنشاء سوق مركزي للبائعين المتجولين (سوق شعبي).

١٢- إنشاء مركز دفاع مدني (فوج إطفاء).

ملاحظة هامة : لاحظنا من الجهات المعنية في مجلس مدينة جرمانا بأنه يوجد اهتمام كبير في تأمين الخدمات على أكمل وجه في جميع الأحياء التي يقطنها بعض العاملين في البلدية ، ومثال على ذلك مبنى جمعية المهندسين في حي الوحدة –مقابل ثانوية الشهيد فايز سعيد محمود ، علماً نحن من المتضامنين في هذه الخطوة شرط أن تعم على جميع الأحياء دون تميز بقاطنيها .!! والواقع يشهد على ذلك في معظم الأحياء، مثال (الشارع الممتد من مبنى الجمعية حتى شارع الروضة، المحروم من الإضاءة، إضافة إلى الحفر والمطبات وسوء الأسلفت الذي مضى عليه أكثر من عشرين عاماً).

منظمة الهلال الأحمر.. لا مكان للشباب!

هل وصل الفساد إلى الجمعيات الأهلية التي تعتمد العمل التطوعي، أم أنّ محاولات الهيمنة والتهميش والمصالح الذاتية المتعددة المالية والإدارية وغيرها هي السبب، أم أنه الطموح والحماس هو وراء ما حدث في انتخابات فرع الهلال الأحمر بالرقة وبعض المحافظات الأخرى؟!

تعتمد منظمة الهلال الأحمر في عملها عموماً على المتطوعين، وخاصةً الشباب وبعض المختصين كالأطباء والصيادلة وغيرهم، للقيام بنشاطاتها ومساعداتها الإنسانية، لكن يبدو أنّه مع الزمن أصبح للكبراء والمتنفذين هيمنةً تحول دون تقدّم الشباب إلى الأمام، أو أنّ هناك مصالح أو اعتبارات أخرى وأشياء خفية تدفع باستبعادهم، وهذا ما تبدى من خلال انتخابات فرع الرقة التي جرت في ٢٠١٠/٢/٢٥ بحضور وزير الدولة لشؤون الهلال الأحمر د.بشار الشعار ومحافظ الرقة، علماً أن الفرع يعتمد بشكل أساس على الشباب، حيث تقدم ١٧ مرشحاً لشغل مقاعد الإدارة السبعة، ويثبت محضر جلسة مجلس الفرع رقم ٢٠ تاريخ ٢/٢٤ أسماء المرشحين وصحة طلباتهم وفق الأصول، لكن نتائج الانتخابات النزيهة التي تمت بحضور رئيس المنظمة أيضاً د.عبد الرحمن العطار والتي فاز فيها الشباب بخمسة مقاعد من السبعة، أقامت الدنيا ولم تقعدها بعد.. إذ اعترض بعدها رئيس الفرع السابق د.ابراهيم شعيب، بأن بعض الشباب لم يستوفوا الشروط القانونية وفق كتاب وجهه إلى رئيس فرع المنظمة، رغم أنه من الذين أقروا صحة الترشيح قبل إجراء الانتخابات..؟ وتمّ تشكيل لجنة تقصي حقائق من المركز الرئيس بدمشق وقرر المكتب التنفيذي في جلسته رقم ٦٢ تاريخ ٣/٢٧ ووفق كتاب المكتب التنفيذي رقم ١٢/٥١٥ تاريخ ٢٠١٠/٤/١ بعد الاطلاع على تقرير اللجنة حول انتخابات فروع حمص وحماه والرقة والحسكة تقرر إعادة الانتخابات في الرقة وحرمان بعض المرشحين الشباب من الترشح والتصويت بدعوى حصول مخالفات قانونية، منها وجود ٦٥ ناخباً لا يحق لهم التصويت وفق المادة ١٩-١ من النظام الداخلي. بينما يؤكد أحد الشباب، وهو حازم باقر في كتاب وجهه إلى رئيس المنظمة أنّ المادة ٢٦ من النظام الداخلي الجديد والمعدلة عن المادة ٢٥، تنطبق عليه بأنه أمضى خمس سنوات كعضو وعمره أكثر من ٢٥ عاماً، وأرفق معه نسخ من طلب انتسابه ومن محضر جلسة مجلس الإدارة لتثبيت الشباب الذين تجاوزوا ٢٥ عاماً ومحضر قبول ترشيحه لدورة ٢٠١٠.. كما قدم أربعة آخرون معه من المنتخبين الفائزين، مطالعة تؤكد أن اعتراضات رئيس الفرع لا أساس قانونياً لها، وهي (كيدية) مع بعض المخالفات التي ارتكبها مكتب الفرع ورئيسه، وأنه أغفل بعض قرارات المنظمة لأنها تتعارض مع مصلحته وتثبت حقوق الفائزين، ومنها مع بعض الشباب الذين لم يمض على انتسابهم سوى شهرين، وسمح لهم بالانتخاب في دورة ٢٠٠٦ مخالفاً النظام الداخلي الذي يحدد مرور سنة من العضوية ليحق للعضو الانتخاب، مع مخالفات على مستوى المكتب التنفيذي بقبول مرشحين أقل من خمس سنوات عضوية مذكورةً أسماؤهم مفصلةً في المحافظات الأخرى، بل إنّ أحدهم من فرع دمشق أصبح عضواً في مجلس (إدارة المنظمة) مع مخالفات عديدة للنظام الداخلي سواء في الرقة أو الفروع أو المركز..

من خلال الاطلاع على الوثائق ولقاء بعض المرشحين، نطرح التساؤلات التالية:

كيف جاء قرار اللجنة بإعادة الانتخابات مع أنّ الوثائق تبين قانونية وضع الشباب في الترشيح والانتخاب..!؟

لماذا لم تُفصّل اللجنة ماهية الأخطاء ومن يتحمل مسؤوليتها، أليس أعضاء مجلس إدارة الفرع السابق ومنهم رئيس الفرع المعترض، وبدل أن يُحاسبوا سُمح لهم بالترشح مرةً أُخرى.. وحُرم الفائزون الشباب حتى من حق الانتخاب!؟

لماذا قُبلت الترشيحات إذا كانت غير قانونية، ولماذا لم يعترض رئيس الفرع أثناء اجتماع الهيئة وجلسة الانتخابات، أم لأنها لم تأت على هواه!؟

من خلال محضر المكتب التنقيذي للمنظمة يتبين أنّ المسألة شبه عامة، إذ شملت محافظات أخرى كحمص وحماة والحسكة أيضاً، وهذا يعني أن هناك خللاً عاماً في المنظمة ككل!!

ثمة سؤال ملح: كيف لفاسد أن ينجز عملاً إنسانياً تطوعياً بالشكل الصحيح؟؟

■ **الرقة - مراسل قاسيون**

الشِّيخ صالح العلي.. قائدُ ثورة الفقراء ضد الاستعمار

كانٍ الشيخ صالح العلي مناضلاً من هذه الأمة، منتمياً لها، منفذاً لإرادة أبنائها، استطاع أن يتوسم بحدسه ما تتطلع إليه، مؤكداً أن الزعامة الناجحة تعتمد على بصيرة نافذة وقراءة عميقة للحوادث أكثر مما تعتمد على أمور أخرى. كان نضاله واضح الرؤية والهدف، انطلق عندما اقتحمت دورية من الدرك الأتراك قرية (كاف الجاع)، وقاموا بإهانة الأهالي وتحطيم ما وصلت إليه أياديهم وسلب مؤن الفلاحين، فهب الشيخ، وقتل ثلاثة منهم وأعاد المؤن المنهوبة إلى أصحابها، وأخذ سلاح وذخيرة المعتدين القتلى.

سرعان ما انتشرت قصص الحادثة، وأدرك الشيخ بأن الأتراك سيبحثون عنه لاعتقاله ومحاكمته، وبالتالي قتله، فذهب إلى لبنان والتقى (شكيب أرسلان) واشترى الأسلحة والذخيرة لرجاله، وأعلن ثورته، وكانت أكبر معركة بين الثوار والأتراك معركة (وادي العيون)، عندما اشتبكوا مع مجموعة كبيرة من الدرك المدججين بالسلاح، فقتلوا ما لا يقل عن ثمانين منهم، ولاحقوا البقية بين الأودية، وقتل في هذه المعركة بعض النسوة الثائرات.

في فترة الاحتلال الفرنسي، كان الشيخ ينسق مع الأمير فيصل عبر رسل، وطلب إليهم تبليغ الأمير أن صالح العلي يحسب لنوايا الفرنسيين مائة حساب، وأنه بادر لاتخاذ الاحتياطات اللازمة. أول معركة قادها ضد الفرنسيين عندما أمروا قواتهم في (القدموس) بالتوجه لاحتلال (الشيخ بدر)، أي معقل الشيخ، لقتله أو اعتقاله، فكمن الشيخ لهذه الحملة مع ستة من المقاتلين فقط في منطقة وعرة جداً (وطن النيحة) غرب (وادي العيون)، فقتلوا منهم لا يقل عن ٣٥ جندياً وأسقطوا عدة جرحى وكسبوا غنائمهم، وهنا ازداد عدد المتطوعين في صفوف الثورة، ووصلت إلى الشيخ رسالة من الجنرال الفرنسي (سومرست) نائب الجنرال (اللنبي)، يطالبه بدفع الدية عن كل قتيل وجريح بارودة حربية ومائة خرطوشة، وبعد رفض الرسالة ومطالبها، وجهت القيادة الفرنسية حملة ثانية لاحتلال الشيخ بدر، فكمن الثوار لها، واشتبكوا معها بمعركة قصيرة أسفرت عن سقوط ٤٨ قتيلاً وجريحاً من المستعمرين.

اجتمعت القيادة العامة لجيوش الحلفاء في الشرق، وأرسل الجنرال اللنبي رسالة إلى الشيخ لم تخل من عبارات الرجاء والإلحاح، طالباً من الشيخ السماح للقوات الفرنسية المرابطة في القدموس بالمرور عن طريق الشيخ بدر إلى طرطوس، متعهداً ألا يقف هذا الجيش في الطريق أكثر من ساعة واحدة ليشرب وينال قسطا من الراحة، فوافق الشيخ مع أخذ كل الاحتياطات، لكن القوات الفرنسية ما إن وصلت إلى الشيخ بدر حتى نصبت المدافع وبدأت تقصف وتدمر دون تمييز، فانقض الثوار على الجيش غاضبين، وخلال معركة قصيرة دب الذعر في صفوف الفرنسيين وقتل وجرح الكثير منهم، وفر الباقي هاربين.

لكن أهم المعارك كانت في وادي (ورور) مع الحملة الفرنسية بقيادة (الكولونيل جان) عندما استخدم الشيخ تكتيك أدى لفصل قوات الحملة في المقدمة عن المؤخرة، وبدأت المدفعية تطلق حممها بشكل عشوائي والجنود الفرنسيون يقنصون بعضهم بعضاً، وسقط ما لا يقل عن ٨٠٠ قتيل فرنسي وشاركت النسوة في هذه المعركة ومنها المجاهدة عزيزة خير بك.

قامت القوات الفرنسية بردة فعل عنيفة، فنكلت بالقرى التي ساعدته وهدمت البيوت وأحرقت محاصيل وخاصة في قرية (قلعة الخوابي)، لكنه تصدى لها وجعلها تتقهقر، ونتيجة للخسائر التي مني بها الفرنسيون تحطم كبرياؤهم وأرسلوا وسيطا بإقناع الشيخ للتفاوض، فوافق الشيخ على مقابلة الوسيط البريطاني وإعلان الصلح على الأسس الثلاثة التالية:

١- الجلاء عن الساحل السوري، والموافقة على ضمه إلى حكومة الشام.

٢- إطلاق سراح الأسرى من الفريقين.

٣- دفع تعويضات عن الأضرار التي ألحقها الجيش بالقرى التي أحرقها أو مر بها.

رفضت وزارة الحربية الفرنسية شروط الصلح، ووبخت القيادة الفرنسية العاملة في الشرق الأوسط لإذلالها من فلاح فقير.

■ **محمد سلوم**

مطبات

تدخين لا يطاله المنع

التدخين مضرة والامتناع عنه مسرة، العبارة الأقدم في جهدنا الحكومي لإيقاف الموت القادم من بين أصابعنا، وأعتقد أنها العبارة التي زادت من عدد المدخنين في سورية، وأنا منهم، وكلما سمعتها زادتني إصراراً على التدخين، واستفزتني الطريقة التي كانت تخاطب فيها ولهي النفسي والجسدي لجرعة نيكوتين عاتية.

اليوم هو أول أيام تنفيذ مرسوم منع التدخين في الأماكن العامة، واليوم أكتب زاويتي دون سيكارة وسط مجموعة لا تدخن، وفي مكان نظيف من الدخان ومخلفاته، يبدو الأمر صعباً في بدايته، كأنما هي محاولة لترك التدخين، على الأقل امتثال بقية المدخنين للقانون يبعث على الرضا وقبول الأمر الواقع، ومع ذلك يسأل البعض عن مكان مخصص لإشعال عادتهم، هنا لا مكان للتدخين هكذا يجيب صاحب مقهى الإنترنت، والبعض يهز رأسه ويقول: لن يكون مصيره سوى التعديل كما حصل مع شقيقه قانون السير، سوف تكون هناك نافذة لاختراقه، المشرفون على التنفيذ أليسوا بشراً مثلنا، سوف نتفاهم، والبعض من هؤلاء سيغض الطرف ببعض الدلال.

لنخرج سوية من مشكلة التدخين، فالحديث في الأمر يثير في دمي الرغبة في الخروج إلى الشارع حيث يمكنني أن أدخن، لكنني أفكر بحال من سيقرؤون (قاسيون) دون مطبات، وقد يثير تأخري حفيظة الأستاذ جهاد فيؤجل نشرها إلى عدد آخر، نخرج إلى ما هو أكثر من موتنا بسيكارة تقودنا إلى سرطان بالرئة أو بالحنجرة، وفي أحسن حالات موتنا جلطة في القلب أو الدماغ.

ككل الذين يكتبون عن دمشق أفتتح بغمامتها السوداء، أكنت تأتيها من جنوبها أو شمالها، من جهاتها الأربع، من فوقها الأسود، من طائرة أو من جبلها قاسيون، أما من تحت فنحن لا نرى سوادها لكننا نحاكيه بحواسنا المتبقية، نسمعه في الضجيج الذي سيحولنا إلى مرضى نفسيين، مصابين بـ(باركنسون) أو أحد علل الفصام، نشمه بأنوفنا الملونة بالأسود، بعطاسنا الرمادي، بأمراض الصدر والرئة والتنفس، بأطفالنا الذين يزورون الطبيب ولا يشفون، نمسه بأصابعنا التي تمسح كل يوم طاولاتنا بأكمامنا التي كانت بيضاء، وأنامل من يكتبون أسماءهم على النوافذ، نتذوقه حين نمر بين السيارات، وأمام الإشارات، وفي الطريق المزدحمة إلى أعمالنا.. ثمة تدخين لا يطاله المنع والقانون.

الأمر الأكثر أهمية من موتنا فيما لو نظرنا إلى الأمر من بوابة الخسارات المادية، ومن وجهة نظر من يخطط لاقتصاد سوري يضبط الهدر، نعم يخسرنا التبغ الذي يقتلنا أكثر من ٢٥ مليار ليرة سنوياً، من أدوية، وتهريب، ومشاف، وعلل، ووقت مهدور.. وأكفان.

التدخين يخسر الوطن المال والعيال، لذا أنا المدخن أول من سيمتثل لقرار وقانون المنع، مع أن الدولة لن تستفيد من ضبطي متلبساً بسيكارة أكثر من الحد الأدنى للمخالفة، كوني وكوننا في أغلبنا لسنا من مرتادي فنادق ومطاعم النجمات الخمس، ربما مقهى بفتحة سماوية بنسبة ٧٠٪ يمنحنا حرية التدخين القاتل، ويذهب المدخنون السلبيون إلى أماكنهم النظيفة، ويموتون بيد غيرنا.. لكنني أتساءل من سيمنحني أنا المدخن قليلاً من الهواء النظيف، الماء النظيف، الخضراوات غير الملوثة بروثنا وروث المدخنين السلبيين، قليلاً من الهدوء بعد منتصف الليل دون مزامير وصراخ المنتصرين (لأنتر ميلان)، قليلاً من الصمت لحاجتي للوحدة لأسباب لا تمس الكتابة والإبداع، من سيمنحني صباحاً دمشقياً نظيفاً وخالياً من الكربون.

بالنيابة عن كل مدخني هذه المدينة التي لا أستطيع أن أوغل في حبها دون سيكارة، فأنا لا أتخيل مشواراً في حواريها دون دخان، كأس شاي في مطعم لغير المدخنين، قصيدة شعر دون نفث آه ممزوجة بالسم الطائر.. ومع ذلك سأمتثل، وبالنيابة عنهم سنمتثل، ونحترم القانون.. لكننا ننفث دخاناً لا يطاله المنع والقانون.

■ ع.دياب

تعديل المادتين (٥٨) و (٦١) من المرسوم ٥٥.. صراع الرساميل يفتك بالتربية!



◄ عبد الرزاق دياب

تخلى الأستاذ الذي يشكو دائماً من التردي الذي وصل إليه التعليم عن لغته القاسية، وأجاب عن سؤالي دون أن يهز رأسه أو(يصفن) كعادته: أنا مع قرار وزير التربية، المعاهد الخاصة لا تمتلك أية مشروعية تربوية، المدارس الخاصة تمتلك هذه المشروعية، وإن كان ذلك ينضوي تحت صراع كبير بين الرأسمال الصغير والكبير، بين الرأسمال (المشرعن) وسواه، العملية برمتها صراع رساميل، بين رأسمال غبي (المعاهد الخاصة)، ويمكن أن نشبهه بشراء قطعة أرض بورقة كاتب عدل، نهايتها استملاك دون بديل أو تعويض، وبين رأسمال ذكي (المدارس الخاصة) يمكن تشبيهه بـ(الطابو)، وبينهما التربية وزارة و قاعدة.

قبل الصراع

ككل مؤسسات القطاع العام تسير الحالة التعليمية والتربوية باتجاه خصخصتها، خصخصة هذا القطاع وإن كانت هادئة، لكنها تمس الناس أكثر من بقية القطاعات الأخرى، كونها تتأتى من جانب الأبناء أولاً، وإضافة هامش كبير من العبء المالي الذي سيقع على الناس، فالعملية التربوية في سورية كانت وإلى وقت ليس بعيداً تعتبر من المحرمات التي لا يسمح المساس بها وتلويثها بالاستثمار والرأسمال الذي سيقودها بالضرورة إلى البازار عبر بحثه عن الربح.

أضف إلى ذلك العوامل المادية، وانخفاض دخل المعلم، والغلاء وتكاليف الحياة الباهظة، كل هذا دفع بالعاملين في التربية باتجاه البحث عن بدائل أثرت على العملية التربوية وأخذتها إلى الحسابات من باب سد الحاجات، من دروس خصوصية، هروب المعلم إلى المدرسة الخاصة، والمعاهد الخاصة (المخابر اللغوية) التي دخلت على خط المنافسة من باب العملية التعليمية.

كل هذا شكل الأرضية الصالحة للصراع، المدارس الخاصة التي تزداد عاماً تلو آخر، وسجل العام المنصرم الترخيص لأكثر من مائة مدرسة خاصة، دافعها أن الاستثمار في مجال التعليم يبدو أكثر أمناً وضمانة، فاحتدم الصراع على من يستحوذ على العملية التربوية الخاصة، وبالتالي مفردات هذه العملية.

المشروعية لمن؟

الأستاذ الذي فاجأني باستبساله في الدفاع عن قرار الوزير، وعزز دفاعه بقربه من المدرسة أولاً، وبرؤيته لتجارب المعاهد الخاصة.

من مشروعية المعاهد تربوياً، هل تطبق برامج تربوية خاصة، هي تطبق برامج تلقين غير قابلة للمتابعة والإشراف، هل تطبق وسائل وتقنيات وطرائق تربوية... لا طريقة حوارية واستنتاجية

إن دور المعهد الخاص هو تحويل المنهاج المقرر من الوزارة إلى معلبات، نوطة.. إنه يعمل على مسخ البرامج التربوية.

المعاهد ترتكب جريمة نجاح الطالب دون بناء نفسي واجتماعي، وهنا من حق المعترضين أن يسجلوا: هل تمارس المدرسة الحكومية دورها النفسي والإرشادي بشكل حقيقي؟

أما عن كون المدارس العامة أبنية مغلقة ومسورة، يقول الأستاذ: في كل دول العالم الأسوار لا تعني الحصار أو كما يشاع زرائب، هناك كل مدرسة لها إطار اجتماعي، ولأضرب مثلاً: طالبة في معهد خاص اكتشف الأب أن ابنته لا تدرس، والسبب أنه يضعها في مكان مكشوف، مدرسة بلا أسوار، المعاهد الخاصة مدارس دون أسوار.

في متابعة الحديث عن المشروعية يأتي الضرر الأخلاقي الذي تسببه المعاهد الخاصة، وهنا يتدخل مدرس عتيق: الأساليب المتبعة في بعض المعاهد ولاسيما في دمشق، تثير الاشمئزاز في العملية التربوية التي تسبق التعلم، ماذا تقدم المعاهد سوى أسئلة المسابقات والامتحانات والتوقعات، هذا يأتي وهذا لا يأتي، المفارقة أن أحد المدرسين في المعاهد الخاصة من خارج الملاك، وصل به الأمر أن يكون في لجنة مناقشة سلالم الامتحانات لمادة اللغة العربية (ه.ش) وهو صاحب أكبر معهد بدمشق وله ثلاثة فروع، ولديه أذرع وأرجل في مفاصل التربية، ويمارس تجارة التربية والسطو على الأستاذ الجيد، وترغيب الطلبة.. بعض المعاهد الخاصة يعملون على الحرب من خلال من خلال أولياء الأمور... المعاهد الخاصة لا تطبق برامج الحماية التربوية.. الوزير على صواب.

المسكوت عنه.. المطرود

أكثر من ست سنوات والوزارة صامتة، المعاهد الخاصة تنتشر وتتوسع، لا توجد قرية أو مدينة صغيرة إلا وفيها معهد أو أكثر، على طول الطرقات لا إعلانات تصادفك سوى إعلانات المعاهد، حتى أمام أبواب الجوامع وفي يوم الجمعة يوزع أصحابها ومن يعملون معهم دعاياتهم، وتقويماتهم السنوية، وإمساكية رمضان، أين كانت وزارة التربية من كل ما يجري؟.

أكثر من ست سنوات والمعاهد الخاصة تمارس أكبر من دورها في تعليم اللغة، المعاهد درست أجيالاً مواد درسية دون أن يسألها أحد، وعينت أساتذة على سمعة علمية عالية ودرجة كبيرة من المهنية، وسحبت من الجسد التعليمي خيرة معلميه.. أين كانت الوزارة؟

يجيب الأستاذ عن كل هذه الأسئلة: إنها طريقتنا في العلاج، إننا لا نتحرك وهنا تتفاقم المشكلة، هي حالات غير قانونية وليست مبنية على أسس واضحة، تصير ظاهرة، ثم نحاول بقرار قسري أن نوقفها، لكن هذا التقصير لا يجعل منها مشروعة، ولا يسقط المشروعية عن المدرسة الحكومية أو الخاصة، فهي تمارس عملية تربوية في إطار الحامل الاجتماعي، والحماية التربوية. لكن الأستاذ يصل إلى (صفنته) ويسأل: من الضامن أن لا يتم التغاضي عن ممارسات البعض؟ المدرسة الحكومية لها أخطاؤها، فلماذا صار الطالب بحاجة إلى دورات خارج المدرسة مدفوعة الثمن، واليونسكو تقول إن ٦٥ طالباً هو رقم مثالي لثلاثة صفوف، ولماذا هؤلاء طلاب صف واحد في أغلب مدارس الحكومة؟

المدارس الخاصة.. الطابو

إذاً هو الرأسمال الذكي، القوي، الذي لم يقبل أن يكون إلا في قلب العملية التعليمية، وأبوها الاستثماري، أين مشروعيتها، الأستاذ يقول إنه المدارس الخاصة تمارس برامج تربوية، وهي ضامن اجتماعي، وتمارس الحماية التي يطلبها منها المجتمع، ولكن هل بتسرب المدرسين، ألا تساهم في تسرب الطلاب والأساتذة؟

يصفن أستاذنا ويجيب: المدارس الخاصة تعتاش على الفوارق بين المدرسين، وهي شريك في صراع الرأسمال على نهب المدرسة الحكومية، يساهم في كل هذا غياب البطاقة الوطنية للكفاءات وتصنيفها وفرزها.

المعهد الخاص.. يعترض

المذكرة التي سطرها أصحاب المعاهد الخاصة ووقعها أكثر من مائة معهد، وجاءت على ثلاث صفحات تشرح فيها مشروعيتها التعليمية والتربوية، ومدى الضرر الذي ألحقه القرار الوزاري في بنيتها التعليمية والمالية:

(إن القرار فيه مخالفة واضحة وصريحة لأحكام المرسوم التشريعي رقم/٥٥/ لعام ٢٠٠٤ الذي ينص في المادة ٥٨ على أن يصدر الوزير التعليمات لتنظيم عمل المخابر اللغوية ودوراتها التعليمية للمواد الدراسية المقررة» وقد تم التعريف للمخبر اللغوي على أنه «المخبر اللغوي هو المؤسسة التعليمية الخاصة التي تقيم دورات لتعليم اللغات الأجنبية غير المحلية أو المواد التعليمية للشهادتين (التعليم الأساسي والثانوي حصراً) من خلال دورات لا تتجاوز مدة كل منها ستة أشهر شريطة أن تكون هذه الدورات خارج أوقات الدوام الرسمي للمدارس.

وأوضحت المذكرة أن القرار الذي يحصر عملها بتدريس اللغات الأجنبية فقط مجحف ومفاجئ، ويتجاهل المخاطر الكبيرة والخسائر الفادحة التي يمكن أن تقع، ومخالف لأحكام المرسوم التشريعي، والنصوص القانونية، حيث لا يجوز إلغاء مرسوم تشريعي بقرار وزاري، وثانياً أنه لا بديل لتعديل نص مرسوم تشريعي من مرسوم تشريعي آخر ينص على هذا التعديل، وفي حال صدور أي تعديل لقرار وزاري أو مرسوم تشريعي فإن هذا التعديل لا يصدر بأثر رجعي وبالتالي لا يؤثر على الأوضاع القانونية التي كانت سارية في ظل القانون أو المرسوم التشريعي السابق.

أصحاب المعاهد قالوا إذا لم تتراجع وزارة التربية عن قرارها فإن ذلك سيؤدي إلى فوضى قانونية وانعدام الثقة لدى المواطن الذي يقوم بترخيص أي منشأة سواء أكانت تربوية أو غير تربوية نتيجة الخوف من صدور قرار يلغي ترخيص منشأته بعد أن يكون قد دفع كل ما جمعه في حياته من مصاريف وتكاليف باهظة لإنشاء مؤسسته أو مشروع عمره.

ومن الأضرار التي فندتها المذكرة (إضاعة الكثير من فرص العمل لأصحاب المعاهد والعاملين فيها من مدرسين ومعلمين وإداريين وغيرهم بما يقارب تقريباً مئة ألف فرصة عمل يعملون في تلك المخابر على مساحة الوطن، خسارة ملايين الليرات السورية والتكاليف الكبيرة التي صرفت على إنشاء وترخيص المخابر اللغوية من قبل أصحابها والأبنية التي دفع ثمنها مبالغ باهظة لكي تتماشى مع شروط الترخيص الواردة في التعليمات التنفيذية في المرسوم، ترك الطلبة الذين لا يحق لهم الدراسة في المدارس الخاصة والعامة من كبار السن والأمهات والطلاب الذين استنفدوا سنوات الرسوب، إضافة لانعدام ثقة المواطن بالقرارات الوزارية والقوانين نتيجة خوفه من تعديل القرارات والقوانين التي قامت بالترخيص على أساسها).

سم وترياق

من المؤكد أن المعاهد الخاصة ليست في مجمل عملها التربوي دخيلة وغير مشروعة، ألا توجد حسنة واحدة لمؤسسات تعليمية منذ ست سنوات تساهم في العملية التربوية بل تحتكرها.

الأستاذ الآخر يقول: المعهد الخاص يأتي بمدرسين أكفاء من مدارس الحكومة، كما أنه يساهم في إلغاء الحالة الإنشائية للمقرر، وتقديم المعلومة جاهزة،وهنا لي دعوة لماذا لا تستخدم الوزارة شاغلي النوط لإعادة النظر في مناهجها؟.

أفرز الصراع المحتدم أستاذاً جديداً، الأستاذ الخاص وهو الذي يعمل ليس في بيت الطالب فقط، بل في مدرسته الخاصة، ومعهده الخاص، أضف إلى أدوار منوطة به من قبل المدرسة التي تقدم له الراتب الشهري المغري، أن يسحب المدرسة الحكومية إلى غرف المدرسة الخاصة والمعهد الخاص.

أستاذ يعيش دون درس خاص، مثله مثل أي باحث عن فرصة عمل أخرى ويدعو أن تظل دائماً خارج التعليم يقول: زميل لي يؤمن بين ٧٥-١٠٠ حصة درسية أسبوعياً، يوجد مدرسون يعملون حتى السادسة صباحاً أثناء الامتحانات، هل تعلم أن جلسات ليلة الامتحان وهي في أغلبها توقعات وشعوذة يمكن أن تشتري سيارة أو بيتاً للبعض، أحد مدراء المعاهد يجمع على دفعات أكثر من ٧٥٠ طالباً في هذه الليلة المشؤومة.

الحل الذي اقترحه الأساتذة الذين حاولنا سؤالهم ربما لا يرضي أطراف الصراع، على الصعيد المالي يمكن تجاوز الضرر المادي من خلال إعادة تنظيم الرأسمال في مدارس خاصة، لماذا لا يجتمع أكثر من معهد خاص لتشكيل رأسمال (طابو)، أي مدرسة خاصة.

يجمع الأساتذة أنفسهم أن هذا مدعاة لحوار بين المعاهد الخاصة والمدارس الخاصة والتربية لأن الحالة التربوية تتطلب قبولاً اجتماعياً.

ملاحظة: نظراً لأن الأساتذة جميعهم رفضوا ذكر أسمائهم اضطررنا تحت سطوة الوعد الذي أطلقناه، وسطوة عدم الوقوف على الحياد في موضوع هام كهذا أن نلبي رغبتهم، والأستاذ هنا هو مجموع ما التقيناهم.

■■

تعديل المادتين ٥٨-٦١ من المرسوم ٥٥

بناء على أحكام المادتين /٥٨-٦١/ من المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢م وتعديلاته الناظم للمؤسسات التعليمية الخاصة للتعليم ما قبل الجامعي. وعلى قرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٣م القاضي بحصر عمل المخابر اللغوية بتدريس اللغة الأجنبية فقط وتعديل التعليمات التنفيذية بما ينسجم مع ذلك .

وعلى مقتضيات مصلحة النظام التربوي.

مادة:١ - يعدل تعريف المخبر اللغوي الوارد في المادة الأولى من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي المشار إليه ليصبح كالآتي:

المخبر اللغوي :المؤسسة التعليمية الخاصة التي تقيم دورات للغات الأجنبية /غير المحلية/ لا تتجاوز مدة كل منها ستة أشهر وفق كتب أو سلاسل موافق عليها من وزارة التربية أصولا .

مادة: ٢- يضاف إلى الفقرة الرابعة من المادة /١٠١/ المتضمنة المخالفات التي تستوجب الإغلاق الإداري وإلغاء الترخيص البند التالي:

٨ - في حال قيام المخبر اللغوي بتجاوز الترخيص أو تدريس أو إقامة دورات للمواد الدراسية المعتمدة لدى المدارس الرسمية أو الخاصة.

مادة: ٣- يضاف إلى المادة /١١٨/ من التعليمات التنفيذية الفقرة/١٢/ الآتية: تقوم كافة المخابر اللغوية المرخصة أصولا بتسوية أوضاعها وفق أحكام المادة الأولى والبند/٨/ من الفقرة الرابعة من المادة/١٠١/ من التعليمات التنفيذية خلال فترة أقصاها بدء العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١م وتعد كافة الموافقات الممنوحة سابقاً لتدريس المواد الدراسية ملغاة حتماً مع بدء العام الدراسي المشار إليه .

يبلغ أصحاب المخابر اللغوية المرخصة أصولا بمضمونه أصولا وتعلن هذه التعليمات عبر وسائل الإعلام،كما يبلغ المتقدمون بطلبات ترخيص مخابر لغوية سواء من حصل منهم على موافقة مبدئية أم لم يحصل بعد من قبل دوائر التعليم الخاص بمديريات التربية ويثبت ذلك بوثيقة تضاف إلى ملف الطلب المقدم تبين قبوله بهذه التعليمات وقبول التقدم بالترخيص على أساسها وإلا يعاد الطلب لصاحبه مع عدم الموافقة.

■■

القروض العقارية بين المعروض والمفروض..

تهافت البنوك الخاصة للسيطرة على القطاع العقاري في ظل تراجع دور الدولة

◄ يوسف البني

تزداد الأزمات الاجتماعية الاقتصادية التي تحيط بالمواطن السوري وتؤرق حياته ومعيشته واستقراره، في ظل السياسات الليبرالية للحكومة الداعية إلى تخلي الدولة عن دورها الرعائي، وإطلاق يد التجار وحيتان المال للتحكم بمقدرات البلاد الغنية بالخيرات والثروات الهامة، وفي ظل غياب حقيقي للتخطيط المستدام والاستراتيجي لحل الأزمات، وتحت تأثير ضعف وتائر النمو الاقتصادي وازدياد نسب البطالة والفقر، وتردي الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين بشكل عام.

في هذا الإطار تتعاظم أزمة السكن كجزء من الأزمة العامة المركبة التي يعيشها المواطن السوري، والتي تتجلى في تضييق الخناق عليه بكل جوانب معيشته، وحرمانه من مقومات الحياة الحرة الكريمة، ويساهم في تفاقم أزمة السكن احتكار التجار وسيطرتهم على ما يزيد عن ٧٥٪ من القطاع العقاري وتجارة البناء، وارتفاع أسعار المواد الأولية الأساسية كالحديد والأخشاب والأسمنت، التي يتحكم بها التجار احتكاراً واستغلالاً، وفي مقابل هذا نرى بوضوح تام انعدام مسؤولية الدولة، وعدم القيام بواجبها في وضع خطط وبرنامج علمي ودائم للسكن الشعبي للمواطنين، بأسعار وشروط سهلة التسديد مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة النمو السكاني والطلب المتزايد على السكن سنوياً.

تسابق البنوك الخاصة لقضم الكعكة الدسمة

تحاول الشركات الخاصة للتطوير العقاري والمصارف الخاصة تحقيق الأرباح الفاحشة من قطاع العقارات استغلالاً للحاجة الكبيرة والطلب المتزايد على السكن، وتسيطر الشركات الخاصة على السوق العقارية في سورية بنسب تزيد عن ٧٥٪ بينما لمن تساهم مؤسسات الدولة بأكثر من ٢٢٪ من الدور المنوط بها في تأمين السكن الشعبي، وتتسابق المصارف الخاصة لتقديم القروض العقارية والسكنية ولكن بشروط مرهقة للمواطنين، وبنسب فائدة فاحشة تصل إلى ١٠,٥٪ من قيمة القرض سنوياً، مستغلين بذلك الأزمة الخانقة للمواطنين وحاجتهم الماسة للسكن والاستقرار.

.بنك عودة مثلاً يقدم قرضاً سكنياً تبدأ قيمته من ٧٥٠٠٠٠ ل.س كحد أدنى، إضافة إلى تمويل الإكساء بمعدل ١٠٠٪ من تكاليفه. أما ضمن نظام التمويل المرن للسكن، والمصمَّم لمن يرغب بشراء منزل جاهز دون أن تكون لديه القدرة على تسديد دفعة أولى، مع الاستفادة من مدة تقسيط تصل إلى ٢٠ سنة، تكون الفائدة بمعدل ١٠,٥٪، وتبقى ثابتة لمدة أربع سنوات، ثم ترتفع في السنوات المتبقية، مع أنهم يقولون إن الفائدة هي على المبلغ المتبقي من القرض، بعد تسديد أقساط هذه المدة (يعني مطرح ما ......).

يبلغ متوسط القسط الشهري ١٢٥٠٠ لقرض قيمته ١٥٠٠٠٠٠ ل س على مدى ١٥ سنة، حيث يتم تسديدها بمجموع مبلغ ٢٢٥٠٠٠٠ ل س، أي بزيادة قدرها ٥٠٪ من قيمة القرض. وفي قرض الإكساء يتم تحويل ٦٠٪ من قيمة المنزل بفائدة تبلغ ٩,٩٪ ثابتة لمدة سنتين، ثم ترتفع في المدة المتبقية للقرض والمبلغ المتبقي منه، (يرجى الانتباه إلى أنه لم يتم تحديد كم سترتفع الفائدة في المدة المتبقية بعد الـ٤ سنوات الأولى من القرض المرن، والسنتين من قرض الإكساء).

. بنك بيبلوس سورية يقدم قروضاً سكنية بالشروط والمواصفات السابقة نفسها تقريباً، ويضيف شرطاً تعجيزياً أن يكون الحد الأدنى لراتب المقترض ٣٠٠٠٠ ل.س للعازب، و٣٧٠٠٠ ل س للمتزوج، وبمعدل الفائدة ٩,٩٪ من قيمة القرض.

.بنك فرنسبنك سورية يقدم قرضاً سكنياً بالليرة السورية ابتداء من مليون ل.س لتمويل ٧٠٪ من قيمة الشقة، و١٠٠٪ من قيمة أعمال الإكساء والترميم، حتى ولو وصل المبلغ المقترض إلى ٥ ملايين ل.س، وتصل مدة القرض إلى ٢٠ سنة، ويضيف البنك فائدة سنوية تبدأ من ٨,٥٪ في أول سنتين، ثم ١٠,٥٪ لباقي السنوات، أي أنه إذا حصل مواطن على قرض بمبلغ ٢ مليون ل.س على فترة ٢٠ سنة، فإن القسط الشهري يبدأ نحو ١٧٦٠٠ ل.س على ١٢ دفعة للسنة الأولى، والمبلغ المتبقي من دون فوائد يكون حوالي مليون و/٩٨٠/ ألف ترتفع فائدة من /٨,٥٪/ إلى /١٠,٥٪/ وبذلك يرتفع القسط الشهري إلى /١٨٨٠٠/ ل.س

دور المصرف العقاري والقطاع الحكومي

أفادتنا مديرية التخطيط في المصرف العقاري أن حجم القروض التي منحها المصرف حتى نهاية أيلول الماضي قد بلغت حوالي ١٩ مليار ليرة سورية، ٦٠٪ منها ذهبت للأفراد لغايات شراء مسكن، أي حوالي ١١,٤ مليار ليرة سورية، وكانت الأولوية لتوجيه القروض إلى المواطنين الراغبين بالحصول على دفعة مهمة من سعر المنزل، إذ لا يزال المصرف العقاري هو الوجهة الرئيسية والحقيقية أمام المواطن السوري، للحصول على قرض عقاري نظراً لصعوبة الحصول عليه في المصارف الخاصة، وخاصة بالنسبة لذوي الدخل المحدود، حيث أن هناك ٢٠٠ ألف شخص يقصدون المصرف شهرياً لسداد أقساط قروض عقارية حصلوا عليها من المصرف، ونظراً لكثافة هذا العدد فقد قام المصرف بتنويع طرق السداد، والتي تمكنت حتى الآن من جذب ٢٠٪ إليها من عدد المقترضين.

كما يقدم المصرف قروضاً للجمعيات التعاونية السكنية بنسبة ٧٥٪ من الكلفة العامة وبفائدة ٧,٥٪ لمدة عشر سنوات، وبفائدة ٨٪ لمدة خمس عشرة سنة، بسقف ١٠٠٠٠٠٠ ل س لإنشاء المسكن جاهزاً، و٥٠٠٠٠٠ ل س لإنشاء المسكن على الهيكل، وقروضاً لا تتجاوز ٧٠٠٠٠٠ ل س لإكمال المساكن، لمدة عشر سنوات. كما يموِّل المصرف قروض شراء المساكن للمكتتبين لدى المؤسسة العامة للإسكان وبما لا يتجاوز ١٠٠٠٠٠٠ ل س بفائدة ٩٪ لمدة عشر سنوات، و٩,٥٪ لمدة خمس عشرة سنة.

عروض كثيرة... ولكن!!

نجد من خلال هذه العروض الكثيرة لقروض المصرف العقاري، وغيره من البنوك الخاصة،أنها تخدم شريحة صغيرة من القادرين على الدفع، لأن الأقساط الشهرية بهذا النظام المطروح، تشكل عبئاً كبيراً على كاهل المواطن السوري ذي الدخل المحدود، ولا يستطيع تحملها إلى جانب سلته المعيشية المثقلة بالأزمات والهموم، ولا يقدم على تحملها إلا من أجبرته مرارة الأيام على اجتراع المر.

يجب على المصرف العقاري أن يضطلع بمسؤولياته التي وجد من أجلها، وهي مساعدة المواطن على الحصول على مسكن بشكل يحفظ استقراره وكرامته، ولا يهدد أو يثقل على معيشته اليومية الحرة الكريمة. ويجب التنسيق مع وزارة المالية لوضع سياسة إقراض عقاري كاملة في سورية، حيث يجب زيادة حجم الإقراض الكلي، وصولاً إلى زيادة حجم القروض، وتخفيض معدلات الفوائد عليها، وفتح مدة القرض بما يريح المواطن حتى ولو وصلت سنوات التقسيط إلى خمسين سنة.

ملامح تدعو إلى العمل.. والأمل

تتمتع سورية بكل الإمكانيات المالية لحل أزمة السكن وتأمين مساكن للعمال والموظفين وذوي الدخل المحدود وبأسعار معقولة وسهلة الدفع لتسديد قيمة العقار، بالاعتماد على أموال الدولة بما لديها من واردات مالية ضخمة، ويجب أن ترصد في ميزانيتها مبلغاً ضخماً للإنفاق في مجال الاستثمار العقاري للسكن الشعبي بدلاً من القروض الضخمة التي تقدمها للتجار وشركات التطوير العقاري، الذين يتحكمون بأسعار العقارات احتكاراً. ولماذا لا تتم الاستفادة من مدخرات مؤسسة التأمينات الاجتماعية في إنشاء مشاريع وتجمعات إسكانية فإن المدخرات الموضوعة في صندوق الدين العام تزيد على /٦٠/ مليار ليرة سورية، وهي تؤمن وفراً يزيد عن /٧/ مليارات ليرة سورية وفائضاً سنوياً بحدود /٣/ مليارات ل.س، وبإمكان المؤسسة أن تساهم في تأمين آلاف الشقق السكنية للعمال بأسعار وشروط سهلة الدفع، وكذلك فإن هناك مليارات الليرات السورية لدى وزارة الأوقاف استولت عليها الدولة لمصلحة صندوق الدين العام .

لكن مع كل ذلك تبقى الخطوة الأهم على طريق حل أزمة السكن هي تسهيل شروط المصرف العقاري وزيادة المبلغ المحدد للإقراض نظراً لارتفاع الأسعار وتكاليف البناء والإكساء، وتخفيض الأقساط الشهرية وفتح سقوف المدة المحددة للقرض بحيث يسهل على المواطنين تسديد الأقساط دون أن يشكل عبئاً جديداً على حياتهم المعيشية اليومية المثقلة بالأزمات.

عبئاً جديداً على حياته المعيشية اليومية المثقلة بالأزمات..

كما زودتنا مديرية التسليف بالجدول التالي الذي يبين شرائح القروض السكنية وأنواعها وتفصيلاتها :

الغاية من القرض	الحد الأقصى للقرض	الفائدة	مدة القرض	القسط الشهري	الشروط العامة
شراء مسكن جاهز أو شراء مسكن على الهيكل + إكمال أو بناء مسكن جاهز	١٥٠٠٠٠٠ل س	٨,٥٪	٥ سنوات	٢٧١٢٥ ل س	مع شرط الادخار المسبق لدى المصرف
		٩٪	١٠ سنوات	١٣٦٢٥ ل س	
		٩,٥٪	١٥ سنة	٩١٢٥ ل س	
شراء مسكن جاهز لإنهاء العلاقة الإيجارية	٨٠٠٠٠٠ ل س	٨,٥٪	٥ سنوات	١٤٤٦٦ ل س	بدون شرط الادخار
		٩٪	١٠ سنوات	٧٢٦٦ ل س	
		٩,٥٪	١٥ سنة	٤٨٦٦ ل س	
شراء مسكن لمكتتب بالمؤسسة العامة للإسكان	١٢٠٠٠٠٠ ل س	٨,٥٪	٥ سنوات	٢١٧٠٠ ل س	بدون شرط الادخار
		٩٪	١٠ سنوات	١٠٩٠٠ ل س	
		٩,٥٪	١٥ سنة	٧٣٠٠ ل س	
شراء مسكن جاهز للمنذرين بهدم مساكنهم	٥٠٠٠٠٠ ل س	٨,٥٪	٥ سنوات	٩٠٤٢ ل س	بدون شرط الادخار
		٩٪	١٠ سنوات	٤٥٤٢ ل س	
		٩,٥٪	١٥ سنة	٣٠٤٢ ل س	
بناء مسكن جاهز	١٠٠٠٠٠٠ ل س	٨,٥٪	٥ سنوات	١٨٠٨٤ ل س	بدون شرط الادخار
		٩٪	١٠ سنوات	٩٠٨٤ ل س	
		٩,٥٪	١٥ سنة	٦٠٨٤ ل س	
إكمال مسكن معد للسكن	١١٠٠٠٠٠ ل س	٩٪	١٠ سنوات	٩٩٩٢ ل س	شرط الادخار مسبقاً
إكمال مسكن معد للسكن	٩٠٠٠٠٠ ل س	٩٪	١٠ سنوات	٨١٧٥ ل س	دون شرط الادخار
إعادة إكمال مسكن	٦٠٠٠٠٠ ل س	٩٪	١٠ سنوات	٥٤٥٠ ل س	دون شرط الادخار
قرض تدعيم مسكن	٤٠٠٠٠٠ ل س	٩٪	١٠ سنوات	٣٦٣٤ ل س	دون شرط الادخار

بين مطرقة الأجور «الشحيحة» وسندان الإنفاق «المتزايد».. المواطن خاسر دائماً!

◄ حسان منجه

هل تساءلت حكومتنا يوماً عن حجم الفجوة الحاصلة بين متوسط إنفاق الأسرة السورية والدخل المتاح لها، والتي يتوقف على أساسها انخفاض أو ارتفاع المستوى المعيشي لهؤلاء السوريين؟

هناك شرائح اجتماعية كبرى تراوح معيشتها بين الفقر العادي والمدقع، وبشكل خاص بعد إطلاق المكتب المركزي للإحصاء بياناته في العام ٢٠٠٩ القائلة إن وسطي إنفاق الأسرة السورية يتراوح بين ٢٥– ٣٣ ألف ليرة شهرياً، وهذه البيانات تشير اليوم أيضاً إلى أن متوسط الأجر الشهري للعاملين عموماً في سورية خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ استقر عند حدود ١١ ألف ليرة شهرياً، هذا المتوسط الذي يجب أن يكفي حاجات أسرة سورية مؤلفة من ٥ أشخاص، لأن عدد المشتغلين في سورية يبلغ ٤,٩ مليون حتى النصف الأول من العام ٢٠٠٩، أي أن ٢١٪ فقط من السوريين يعملون وفقاً لبيانات مسح قوة العمل الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء، وهذا يتطلب ضرورة فتح باب النقاش على مصراعيه مجدداً ليس لطرح حجم هذه الفجوة فقط، بل يستدعي ضرورة البحث عن سياسات اقتصادية تنطلق من حاجات المواطن السوري أولاً وليس آخراً، أو تغيير هذه السياسات الانفتاحية التي تزيد الفجوة يومياً بين حجم الدخل المتوفر والإنفاق المطلوب..

الفارق بين حجم الدخل وإنفاق السوريين معلن إذاً ومسلم به بالأرقام، ولكن هذه الأرقام بحاجة إلى تدقيق، فاستناداً للأرقام القياسية لأسعار التجزئة في سورية حسب دورات بحث ميزانية الأسرة ١٩٩٦ – ١٩٩٧ ، فإن المواد الغذائية كانت تشكل ٦٠٪ من سلة أسعار المستهلك، والمقدرة بأسعار المواد الغذائية اليوم بـ١٤٤٠٠ ل.س، وذلك استناداً إلى تفاصيل الوجبة الغذائية التي أقرها مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات الذي دعا إليه الاتحاد العام لنقابات العمال عام ١٩٨٧ ، بينما تبلغ تكلفة الحاجات الضرورية الأخرى، بما في ذلك إيجار منزل حوالي ٩٦٠٠ ل.س، والتي تشكل ٤٠٪ من حجم سلة الاستهلاك المقدر بـ٢٤ ألف ليرة سورية شهرياً، أي أن حجم هذا الفارق الناتج (١٣ ألف ل.س) – المتطابق مع الحسابات الحكومية – يصل إلى ١١٧٪ مقارنة مع الدخل المتاح حالياً، ولكن هذا لا يعكس الحقيقة لسبب بسيط وهو أن تكلفة الإيجار وحده تصل إلى ٣٠٪ من حجم سلة الاستهلاك انطلاقا من أسعار اليوم، بينما لا تشكل هي سوى ١٥٪ من السلة السورية المعتمدة، أي أن هناك خللاً في تقسيمات سلة أسعار المستهلك المعتمدة لدينا، وهذا سينعكس بالتالي على مجمل مكونات السلة الاستهلاكية وحجمها بالكامل.

وإذا أردنا الانطلاق من تقسيمات سلة الاستهلاك عالمياً، حيث إن الأسرة تصرف ٤٠٪ على حاجاتها الغذائية، و٦٠٪ على الحاجات الأخرى (غير الغذائية)، واستناداً إلى ١٤٤٠٠ ل.س التي تشكل إنفاق الأسرة السورية على الحد الأدنى من الغذاء، فإن إنفاق الأسرة السورية على المواد غير الغذائية يجب أن يبلغ ٢١٦٠٠ ل.س (٦٠٪ من مجمل سلة الاستهلاك)، وهذا يوصلنا إلى أن متوسط إنفاق الأسرة الضروري على الحاجات الغذائية وغير الغذائية يكون ١٤٤٠٠ + ٢١٦٠٠ = ٣٦ ألف ل.س، أي أن حجم الفجوة بين الدخل والإنفاق تصل إلى ٢٥ ألف ل.س، أي نحو ٢٢٧٪ مقارنة بالدخل الحالي، وهذا يتطلب بالتالي زيادة كتلة الرواتب والأجور للعاملين في سورية بنسبة تصل إلى أكثر من ٢٠٠٪ لردم الفجوة الإنفاقية الضرورية، مفترضين حفاظ الأسعار على استقرارها في الأسواق السورية، وهذا مستحيل بتقديرنا إذا لم تفعل الحكومة وأجهزتها الرقابية وقراراتها للحفاظ على استقرار الأسعار بعد كل ارتفاع للرواتب...

إن التدليل على انخفاض كتلة الرواتب والأجور ليس فقط من خلال اعتماد الفرق بين الرواتب والإنفاق، بل الوضع الطبيعي، كما هو في الكثير من دول العالم، يفترض أن تشكل كتلة الرواتب والأجور ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لكي يكون هناك توازن بين كتلتي الإنفاق والأجور، فما هي الحال لدينا إذاً؟!

استناداً إلى أن هناك ٥ مليون مشتغل في سورية الذين لا يتعدى متوسط أجرهم الشهري ١١ ألف ليرة فقط، فإن هذا يعني أن كتلة الرواتب والأجور تساوي ٥ مليون × ١١ ألف = ٦٦٠ مليار ليرة (١٣ مليار دولار)، وإذا علمنا أن الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٩ بلغ نحو ٢٤٠٠ مليار ليرة، فإن هذا يعني أن الرواتب لا تشكل في أحسن حالاتها ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدلل بشكل لا يدع مجالاً للشك على عمق الفجوة الكبيرة بين الرواتب المعتمدة والمطلوبة..

تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بألف دولار	الترتيب العالمي
تركيا	١٢،٩٥٥	٧٩
لبنان	١٠.١٠٩	٨٣
إيران	١٠،٩٥٥	٨٨
الأردن	٤،٩٠١	٩٦
تونس	٧،٥٢٠	٩٨
سورية	٤،٥١١	١٠٧

يبين هذا الجدول حجم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد مقوماً بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، حيث احتلت سورية المرتبة ١٠٧ بين ١٧٧ دولة في العالم، فهذا التقرير وعلى رغم معرفتنا أن أرقامه لا تعبر عن التوزيع الفعلي للثروة في هذه البلدان، بل إنها تشكل الإطار النظري للتوزيع المفترض فقط، إلا أنه يعكس بكل تأكيد الفارق الكبير بين ما يجب أن يحصل عليه المواطن السوري من الناتج المحلي وما يحصل عليه أكثرية السوريين فعلاً على أرض الواقع، والذي لا نجد له مبرراً سوى التعمق والاختلال الواضح في توزيع الثروة لدينا المتزايد يوماً بعد آخر، حيث ساهمت السياسات الاقتصادية المتبعة في توسع هذا الاختلال وهذه الفجوة، كما أن هناك فارقاً غير مبرر بين حصة الفرد السوري من الناتج المحلي ونظرائه في الدول الأخرى، والتي تصل إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بتركيا التي قد نتفهم تفوقها علينا لتمتعها بالكثير من الموارد التي لا نملكها، لكننا لابد أن نتساءل عن سبب ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في لبنان وتونس والأردن مقارنة بالفرد السوري، وهم الذين لا يمتلكون الموارد الطبيعية (النفط مثلاً) التي ينعم بها اقتصادنا، ولا الموارد البشرية المتاحة التي تعجز حكومتنا العتيدة حتى اليوم عن تأمين حقهم في فرصة العمل المناسبة..

الحل هو

إفلاس النظام الرأسمالي العالمي وانهياره

◄ ستركوه ميقري

بعد الأزمة العاصفة التي تهدد اليونان بالوقوع في هاوية الإفلاس جاذبة معها كلاً من البرتغال واسبانيا وايرلندة وأيسلندا إلى أخر المسبحة إلى هذه الهاوية، أعطى جون لبسكي صورة قاتمة للأوضاع في الدول المتقدمة التي تعاني من مديونيات لم تسجل منذ الحرب العالمية الثانية.

فقد وصلت في اليابان إلى نسبة ٢٢٩٪ من ناتجها المحلي وهذا الأمر ينطبق على ايطاليا التي تجاوز مجموع ديونها ٢٠٠٪ وهي تسمى الآن بـ«رجل أوروبا المريض». وهناك دول رأسمالية عديدة وقعت في هوة المديونية سابقاً ولم تستطع أن تتجاوزها مثل تركيا والمكسيك والأرجنتين، وكذلك يجب ألا ننسى الأزمة التي أصابت الدول التي سميت بالنمور الآسيوية وكادت أن تعلن إفلاسها بعد المضاربات المالية التي قام بها الملياردير الأمريكي اليهودي سورس وتبلغ مديونية كوريا الجنوبية الآن ٤٢٥ مليار دولار .

وتشير آخر البيانات إلى أن الديون المتراكمة على أمريكا لا تقل عن ١٣ تريليون دولار وإذا أضفنا لهذا الرقم الديون المخفية سيرتفع إلى ٢٢ تريليون دولار تقريباً.

إن مشكلة المديونية أصبحت سمة بنيوية ملازمة لكل الدول الرأسمالية في العالم سواء كانت من الأكثر تعقلاً أو الأكثر إسرافاً، وإن لم تكن هذه السمة ظاهرة بهذا الشكل الفاقع في النظام الرأسمالي العالمي رغم وجودها فيه تاريخياً إلا أنها برزت في مرحلته الامبريالية حيث الاحتكارات الضخمة والشركات العابرة للجنسية والتمركز الشديد للثروة بأيدي قلة من الأغنياء فأوجدت فيه تشوّهات بنيوية، مرتبطة به وأصبح غير قادر على العيش دونها.

إن نمط الاستهلاك الذي شكله النظام الرأسمالي يعتبر السبب الرئيسي لهذا التجلي، فإن آليات النهب المرتفعة لدول الجنوب من قبل الشمال الرأسمالي والتي تتمثل حالياً بمقص الأسعار والقروض بفوائد ربوية والتبعية التكنولوجية وهجرة العقول سمحت له بتأسيس نمط للاستهلاك على مدى نصف قرن لم يكن خلاله قادراً على ترشيد الإنفاق والذي أصبح مفرطا في بعض البلدان، كأمريكا مثلاً. وقد خفف هذا النمط إلى حد كبير من التوترات الاجتماعية التي يسببها التناقض الأساسي بين العمل ورأس المال، وكان لا بد للحفاظ على هذا النمط من نفقات إضافية هائلة تتمثل في إنشاء الجيوش وتسليحها والدخول في أحلاف كالناتو مثلاً. وبسبب أن النهب الجائر للطبيعة ولدول العالم الثالث وصل إلى حد لا يمكن الاستمرار به كما كان سابقاً، وبسبب الأزمات البنيوية والدورية العامة التي أصابت النظام الرأسمالي العالمي والتي تتبدى بالبطالة والتضخم وعجز الميزان التجاري وعجز الموازنة كان لا بد من الاستدانة عبر قروض مختلفة خارجية وداخلية. وتعتبر سندات الخزينة الشكل الأمثل لها وهي قرض لمدة طويلة يحقق لمشتريه الحصول على عائد سنوي، وسندات الخزانة تطرحها الدولة عبر البنك المركزي للاقتراض من المؤسسات والأفراد وتنظم هذه العملية عن طريق وزارة المالية.

إن خفض معدلات المديونية إلى ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو المعدل الذي سبق الأزمة، يتطلب تحقيق فائض في الموازنة يوازي ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٠ من عجز بنسبة ٤٪ في ٢٠١٠. أي يتطلب نمواً سنوياً لا يقل عن ٨٪ وهي نسبة تصلح بالكاد لخلق أعداد الوظائف المطلوب أن يوفرها الساسة في بلادهم.

وقد حاول بعض الخبراء الاقتصاديين والماليين في العالم حل هذه المشكلة واقترحوا رفع نسبة التضخم الذي سيؤدي إلى تآكل الديون المستحقة لكن الخبير الاقتصادي كوتاريلي يقول: إن «التضخم لن يستطيع حل المشكلة» ويضيف أنه يمكن زيادة التضخم لـ١٢، بل و٢٠٪، لكن ذلك يضع الاقتصاد بحلقة مفرغة من حلقات التضخم.

ولم يبق أمام النظام الرأسمالي العالمي سوى حل واحد هو الحرب والتي بدأتها أمريكا بما يسمى الحرب على الإرهاب وباعتبار أن التناقضات بين المراكز الرأسمالية ماتزال محتداً حول تقاسم مناطق النفوذ. وكانت الحرب العالمية الأولى والثانية تعبيراً عن إعادة تقاسم مناطق النفوذ بين المراكز الامبريالية على أساس التوازنات الناشئة حينذاك.

وباعتبار أن شكل الحرب العالمية الثالثة لن يكون عادياً بل نووياً وإذا عرفنا بأن القنبلة النووية تعادل المئات من القنابل الذرية فإن الحرب القادمة ستكون الأخيرة وستؤدي إلى فناء البشرية، وباختصار فإن الرأسمالية وصلت إلى طريق مسدود وإن كانت البداية سقوط اليونان في هوة الإفلاس فإن هذه الهوة واسعة وقادرة على استيعاب إفلاس باقي الدول الرأسمالية التي لن ينجو منها أحد، وتشير الوقائع والمؤشرات إلى أن الأزمة التي تعصف بالنظام الرأسمالي ما زالت في بدايتها وهي مرشحة للتفاقم لاحقاً، وارتفاع أسعار العقارات عالمياً ليس سوى غطاء كاذب للانتعاش. لذلك فإن البلدان الغنية والفقيرة التي تسير على درب الرأسمالية لن تنجو من المديونية إلا بالقضاء على النظام الرأسمالي العالمي وانهياره. ولا حل آخر لمشكلة المديونية هذه إطلاقاً.

■■

مصر تتحوَّل إلى الفاشية..



◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة

أصابني ما هو أكثر من الملل من كثرة ترددادي لقضايا تشخيص الواقع المصري الكئيب. غير أن وقائع خطيرة ومفزعة تقع كل يوم، تدفعني دفعاً إلى معاودة الخوض في الأمر.

ألف موظف «سوبر» في مصر:

يوجد في مصر ١٠٠٠ موظف يتقاضى الواحد منهم– بطريقة رسمية– مليون جنيه مصري شهرياً، أي ما يساوي أكثر من ١٨٠ ألف دولار. أتكلم عن أجور وليس عن «دخول». أتكلم عن موظفين بالدولة وليس عن رجال أعمال مصريين دخولهم تبلغ أرقاماً فلكية.

للمقارنة فقط، فإن راتب رئيس الولايات المتحدة هو ٤٨ ألف دولار شهرياً. رئيس وزراء بريطانيا راتبه ٢١ ألف دولار شهرياً. الصين راتب رئيسها ٢٧ ألف يوان سنوياً تساوي ٣٢٦٢ دولاراً إضافة إلى مكافأة تعادل راتب شهر واحد. أما رئيس زامبيا الذي يحاربه الغرب كله بسبب مواقفه الوطنية–التقدمية فإنه يتقاضى ما يقل عن ١٣٥٠ دولاراً شهرياً.

لكن المقارنة الأدق هي بين الألف «موظف سوبر» وبين موظفين بأحد أهم إدارات مجلس الوزراء المصري، «مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار»، الذين خرجوا في مظاهرة منذ أسابيع قليلة مطالبين بزيادة رواتبهم التي تصل بالنسبة لبعضهم إلى ٩٩ جنيهاً شهرياً و٢٠٠ جنيه وهكذا، كما أنهم محرومون من أية تأمينات (اجتماعية أو صحية) أو أية علاوات.

أية أن الواحد من «الموظفين السوبر» يتقاضى ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف) ضعف راتب موظف بمجلس الوزراء، في وقت لا نرى فيه أي أداء لهذه الحكومة سوى الجباية والفساد.

مصر تتحول إلى الفاشية:

الحدث الأخطر هو مطالبة بعض أعضاء «مجلس الشعب»، ومن تحت قبة البرلمان، بإطلاق النار على المظاهرات!!

لم تخرج هذه المطالبة من ضابط شرطة. ولكن من نواب «الجماعة الحاكمة»، من قلب المؤسسة التشريعية للطبقة غاصبة الثروة والسلطة، وقبيل الانتخابات بشهور.

ربما يخرج بعض الشيوعيين المرتدين أو السطحيين ليقولوا إن الفاشية كظاهرة طبقية–سياسية لا تتوافر شروط قيامها في مصر، وأنها نشأت في أوربا في ظل نمو الاحتكارات، وتحت وطأة أزمة رأسمالية عاتية.. الخ، لأن هؤلاء لا يؤمنون ولا يدركون بأن الظواهر الاجتماعية تتطور، كما تتطور الأفكار بدورها. ولذلك تتجمد معرفتهم عند مرحلة معينة، فيما عدا الترويج لتطوير الماركسية، ليس لتعميق جوهرها الثوري، وإنما لإفراغ هذا الجوهر الثوري من مضمونه. وأرى أن مقومات ظهور الفاشية في مصر متوافرة:

في مصر الآن احتكارات في مجالات عديدة (الصناعة– التشييد–الاتصالات... الخ). وهي احتكارات نشأت وتبلورت في «حاضنة رأس المال الاحتكاري» الصهيو- امبريالي. وتعيش في كنفه وحمايته، وترتبط به ارتباطاً عضوياً من موقع الاندماج والتبعية، وفي مرحلة الانحطاط المطلق للنظام الرأسمالي العالمي، الذي لا يتورع عن أي فعل من أجل استمرار بقائه.

لذلك فإن تعزيز الفاشية في مصر مرتبط بدور وظيفي في الداخل وفي الاقليم كله. وهو القمع المادي والروحي لأي مقاومة أو ممانعة للكيان الصهيوني والامبريالية خاصة الأمريكية، وفي تكامل مع الفاشية الصهيونية الموجهة داخل فلسطين ضد العرب أصحاب الأرض، كما ضد الشعوب العربية والإسلامية. كما أن هذا التحول الخطير يجري تحت وطأة ردة وطنية– قومية، اقتصادية– اجتماعية، ثقافية، ديمقراطية.. الخ أنتجت أزمة عميقة وشاملة، وسخطاً شعبياً واحتجاجات هائلة ومتصاعدة (وان كانت مبعثرة)، وهو ما يصيب السلطة بالهلع.

المستقبل.. كيف يكون؟

الخطر داهم. لا يقلل منه الرياء الأمريكي والغربي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما لا يقلل منه صدور بعض تصريحات استنكار من مسؤولين مصريين ضد المطالبة باطلاق النار على المظاهرات التي تتصف (حتى الآن) بالطابع السلمي. ذلك أن بذور الفاشية قد وجدت موضوعياً في مصر، وبدأت ثمارها في الظهور. وبرعاية وإدارة وقيادة من لجنة السياسات في حزب الجماعة الحاكمة، التي تمثل القيادة السياسية وقمة النخبة الطبقية للبرجوازية التابعة الحاكمة، حيث قامت بتشكيل جهازها الإداري وعلى رأسه الألف موظف «سوبر»، ومن يليهم من النصف والربع «سوبر» الذين يقومون بالمهام الموكولة لهم داخل المؤسسات الحكومية. كما قامت بتشكيل جهازها الإعلامي والدعائي المتمثل بأعداد هائلة من الإعلاميين في الصحف وقنوات التلفزيون الحكومية والخاصة، إضافة إلى القمع الروحي للشعب بالتنسيق والتعاون مع السعودية لبث سموم تحريم مقاومة الظلم الاجتماعي، وتحريم مساندة قوى المقاومة الباسلة للكيان الصهيوني وكذا الاحتلال الأمريكي، سواء في فلسطين أو لبنان أو العراق أو سورية أو إيران أو أفغانستان...

ولذا فإن الطريق مفتوح أمام سيادة وهيمنة الفاشية بحكم سرعة وتيرة التطورات العالمية هذه الأيام، وبفعل المساندة الصهيو–امبريالية. وهو ما يجعل الخطر حالاً وليس متوقعاً، لأنها موجودة موضوعياً بصرف النظر عن إرادتنا أو وعينا، طالما بقي هذا النظام الرأسمالي التابع الذي لا يجد مفراً من التحول إلى الفاشية الصريحة كأحد أهم ضمانات بقائه.

الاستحقاق الحتمي والعاجل هو التغيير الجذري:

إن استمرار الحال على ما هو عليه سوف ينتج وضعاً معقداً وخطراً للغاية على مستقبل الوطن. يتمثل ذلك في:

ازدياد زحف الفاشية واتساع هيمنتها وصولاً إلى تكريس «الدولة الفاشية» بمعناها العلمي. أي بتجاوز مرحلة «الممارسات الفاشية» المحدودة، خصوصاً في ظل التواضع المزري لمطالب الاصلاحيين الذين يركزون على مجرد تعديلات قانونية ودستورية شكلية، دون طرح موضوع «نظام الملكية» الرأسمالي المتوحش، وكذا طرح طبيعة النظام الاجتماعي القائم، وهي القضايا الأساس في أي عقد اجتماعي، بما يؤكد حرص هذه النخبة الإصلاحية (كجزء من نخبة التكيف) على استمرار النظام القائم شرط الحصول على قضمة من الكعكة.

وحيث أن الفاشية في مصر لا تستطيع أن تتسلح بشعارات «الشوفينية» أي التظاهر بالتطرف في الوطنية، لأنها تابعة ذليلة مفضوحة من ناحية، ولأن الطبقي والوطني والقومي... الخ جميعهم مترابط، لايمكن إخفاء أو طمس ترابطه أو الوعي به، من ناحية ثانية، فإن وضعها سوف ينطوي على تناقض رئيسي، يتوقف على أسلوب حله مصير الوطن ذاته. والأسلوب يتحدد في خيار من اثنين:

خيار بقاء الحال على ما هو عليه، وهو ما سوف يفضي بالضرورة إلى مصادرة أية إمكانية لتطور سلمي للبلاد، أي إلى انفجار شعبي عفوي (بغير قيادة)، شديد العنف والاتساع بكل ما يحمله من ويلات ومخاطر ربما لعقود قادمة.

أما الخيار الصحيح الذي يفضي إلى تجنب هذه المخاطر، وكي يتم إنقاذ الوطن والشعب، فإن الاستحقاق الحتمي والعاجل هو إقامة «التحالف الوطني الشعبي» الذي يمكنه التصدي لقيادة التغيير الجذري في مصر، وتحقيق التطور السلمي والمستقل، وصياغة وتحقيق مشروع نهضة، تعود به مصر إلى أشقائها العرب والمسلمين وكل قوى التحرر، وتتخلص به من التبعية، وتتصدى للامبريالية والصهيونية، وتسير باتجاه التحرر الوطني والعدل الاجتماعي والديمقراطية الحقة.

ولا سبيل غير ذلك.

■■

التطهير والتهجير سياسة صهيونية ثابتة

◄ محمد العبد الله

لم يكن القرار الصهيوني الذي يحمل الرقم ١٦٥٠ نبتاً شيطانياً جاء خارج المألوف في الممارسات العنصرية لعصابات القتل والإجرام الصهيونية، ولامتداداتها الجديدة الآخذة شكل «حكومات». فقد تأسس هذا الكيان على إيديولوجيا عنصرية، تقوم على طرد وقتل السكان الأصليين، لإحلال جماعات بشرية جديدة، قادمة من دول متعددة، وخارجة من منظومة ثقافات متباينة/ متناقضة، جمعتها تحت مظلة واحدة، أفكار الحركة الصهيونية، التي وظفت دورها داخل مشروع «ديني» قائم على الأساطير المزيفة، ليؤسس لتلك الجماعات الغازية «الدولة الموعودة» على أشلاء وجماجم أصحاب الأرض. وهذا ماعبّر عنه القادة المؤسسون لتلك «الدولة». يكتب «دافيد بن غوريون» في مقدمة كتاب تاريخ الهاغاناة عام ١٩٥٤ قائلاً: «في بلادنا، هناك فقط مكان لليهود وسوف نقول للعرب أخرجوا، فإذا لم يخرجوا وإذا قاوموا فسوف نخرجهم بالقوة». أما وزير الحرب الصهيوني الأسبق «موشيه دايان» فيؤكد في عام ١٩٧٣: «لا أرى كيف يمكن أن نقيم دولة يهودية دون أن ندوس على المحاصيل: سيادة محل سيادة، ويهود يقيمون في مكان أقام فيه العرب».

وقد جاء الكتاب الهام «التطهير العرقي في فلسطين» للباحث والأكاديمي «إيلان بابيه»، ليفضح الممارسات الوحشية الصهيونية. وتأتي أهمية المعلومات، التي تضمنها هذا المرجع الاستثنائي، لكون مؤلفه عاش الواقع بكل تفاصيله، ونبش في تاريخ الأفكار العنصرية التي صاغها قادة تلك المجموعات الغازية. يقول «بابيه» (إن فكرة التطهير العرقي ولدت مع نشوء الصهيونية التي خططت لتطبيق برنامجها في غضون ستة شهور لكنها تمكنت من ذلك في كثير من الأحيان بأقل من ذلك بكثير) مؤكداً بالأرقام والدلائل على أن هذه السياسة المنهجية قد دمرت ٥٣٠ قرية وأفرغت ١١ مدينة من سكانها.

إن القرار المعروف باسم ١٦٥٠ ليس بالجديد، لأنه صدر عام ١٩٦٨ وتم تعديله وتطويره بشكل مستمر، ليأخذ ترجماته



العملية الآن، بحيث صار يشمل كل من دخل الضفة الغربية بصورة ترى إسرائيل أنها غير شرعية، «بدخوله بتصريح زيارة لفترة محددة ومخالفة ذلك، أو زواج من غزة أو من الخارج». وهذا مايؤكده مدير مركز الخرائط للدراسات العربية بالقدس «خليل التفكجي» بقوله (إن جعل القرار عسكرياً يعطي الحق للحاكم العسكري اعتبار أي منطقة بالضفة تحتاج تصريحاً لدخولها والإقامة بها، مشيرا إلى أن «إسرائيل» ما زالت تتعامل مع الضفة كمنطقة عسكرية بتقسيماتها المختلفة «أ» و«ب» و«ج» حسب اتفاق أوسلو)، مشدداً على (أن القرار العسكري يسمح للاحتلال باقتحام مناطق مدن الضفة في أي وقت واعتقال المخالفين وطردهم أو محاكمتهم، حتى وإن كان المواطن يحمل بطاقة هوية ويقيم بالمنطقة دون تصريح أو إذن إقامة من الاحتلال، حيث يغرم ويحاكم من هو مخالف من الضفة بينما يتم ترحيل الوافدين من الخارج أو من غزة). كما أن خطورة هذا القرار العسكري تتوضح من خلال التعريف الجديد لموضوع «التسلل»، حيث إن الأوامر السابقة تعرّف التسلل بدخول أي شخص من خارج الأراضي المحتلة لها، وتحديدا من الدول (المعادية لـ«لإسرائيل» كالأردن وسورية ولبنان). أما الأمر الجديد فيعتبر متسللاً أي شخص حتى لو بحوزته هوية- وُجد بمنطقة داخل الأراضي المحتلة وهذه المنطقة تطلب تصريحاً لا يملكه. ويكمن تلمس الخطر المحدق بعشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين بمن يشملهم تعريف «التسلل»، حيث صار يتهدد كثيراً من الفلسطينيين- من حيث اعتبار المناطق التي يسكنونها عسكرية- في أية لحظة يرى فيها القائد العسكري المحتل، خطراً يهدد «أمن الكيان» وأن المقيم بها دون تصريح ساري المفعول يعتبر متسللاً.

جاء القرار الصهيوني الجديد، ليضيف لسلسلة الإجراءات الاحتلالية العنصرية، حلقة جديدة في خطة التطهير العرقي، ستكون في حالة نجاحها، المقدمة لتنفيذ السياسة القديمة/ الجديدة الهادفة إبعاد وطرد المواطنين العرب من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨، لقيام الدولة اليهودية «النقية»! ولهذا فإن التصدي للقرار الجديد لن يكون بسياسة «الاتصال الهاتفي مع الإدارة الأمريكية لمناشدتها الضغط على الحكومة «الإسرائيلية» لوقف تنفيذ القرار» كما جاء على لسان أحد قادة سلطة رام الله المحتلة، ولا بالطلب- فقط- من منظمات إقليمية ودولية التدخل لإقناع حكومة العدو بإلغاء الأمر الصادر. إن مايؤكده أكثر من مسؤول في تلك السلطة بأن أحد بنود اتفاق أوسلو، ينص على أن الضفة الغربية وقطاع غزة، منطقة جغرافية واحدة، بحيث يتحرك السكان عليها بحرية، وهذا يتناقض- كما يشددون في تصريحاتهم الصحفية- مع الاتفاق العتيد!

لقد أغفلت قيادة المقاطعة في رام الله المحتلة، وتابعتها حكومة تصريف الأعمال الفياضية، بأن الرد على هذه الإجراءات يتطلب أولاً وقف التنسيق الأمني والتحلل من الاتفاق الكارثي، الذي نعتقد أن هكذا سلطة وحكومة عاجزة عن تحقيقه. ولهذا فإن المواجهات الجماهيرية الواسعة لمجابهة هذا القرار أصبحت أحد أهم أشكال الرد عليه، لأن تصاعد هذا التحرك الشعبي وتأطيره وتصعيده، سيكون الموقف الوطني الذي سيجدد حيوية المشروع التحرري الفلسطيني في مقاومته للاحتلال، ولسياسة التطهير والتهجير، وللتنسيق الأمني معه.

■■

مؤتمر واشنطن النووي والإرهاب



محمد الجندي

ربما أتى مؤتمر واشنطن النووي في النصف الأول من نيسان ٢٠١٠ متأخراً جداً بالنسبة لهدفه المعلن، وهو الحيلولة دون انتشار السلاح النووي لقد أصبح النادي النووي مزدحماً بأعضائه أما بالنسبة للهدف غير المعلن، فالأمر يختلف هناك تأليب الدول ضد إيران، وقد نجح «السيد» أوباما كثيراً، أو قليلاً، في ذلك، ولكن هل نجح في تشكيل تحالف لضرب إيران؟ هناك حلفاء في الجيب، فالإدارات العربية تأمرهم الإدارة الأمريكية، وأهميتهم تأتي من كونهم جزءاً من إستراتيجية الضربة إذا ما حصلت وهناك أغلب إدارات دول الاتحاد الأوربي، الملتفة بحميمية حول الإدارة الأمريكية، وتنصرها ظالمة أو مظلومة طبعاً هناك إدارات بلدان أخرى عديدة في الجيب، وأهميتها هي في أن تؤلف جوقة ترتيل، إذا كانت بعيدة عن الشأن الاستراتيجي

وباعتبار الضربة، إن حصلت، قد تكون لها أبعاد دولية واسعة، فلا يدري المرء موقف الإدارتين الروسية والصينية منها. إذا حصلت منهما الإدارة الأمريكية على الموافقة، فهناك خطورة كبرى تنتظر المنطقة والعالم. لا شأن للعقوبات في الموضوع، فبالون العقوبات هو نوع من جس النبض، والدعوة إلى الموافقة أخيراً على الضربة.

ربما يظن الإستراتيجيون الأمريكيون أن بإمكانهم صنع هيروشيما جديدة في دقائق وينتهي الأمر: استسلمت اليابان من قبل، واليوم يستسلم الجميع. قد يتم الاستسلام، ولكن ماذا عن المضاعفات الإيكولوجية والدولية؟ هل يستطيع الإستراتيجيون إياهم حسابها؟

بصرف النظر عن الملف النووي الإيراني المتروك ليد الإدارة الأمريكية «الأمينة»، فقد حذر «السيد» أوباما من وقوع السلاح النووي بيد الإرهاب، وربما اعتبر اليد الإيرانية إرهاباً.

صحيح، فالسلاح النووي في يد الإرهاب هو خطير جداً، ويمكن أن يوسع إلى حد كبير دائرة المجازر البشرية. ولكن أليس السلاح النووي في يد الإدارة الأمريكية خطيراً جداً. لقد رفعت كارثة هيروشيما وناغازاكي في ١٩٤٥ نصباً كبيراً للخطورة المتمثلة بحيازة العسكرية الأمريكية للترسانات الرهيبة. ربما الإرهابيون يترددون بشكل أو بآخر في استخدام السلاح النووي، إذا ما حصلوا عليه، أما الإدارة الأمريكية، فلا تتردد، ولم تتردد.

أيضاً، هل الوسيلة الوحيدة لإنهاء الإرهاب هو قتل الإرهابيين؟ لننسى أن الإدارة الأمريكية هي التي خلقت الإرهاب التكفيري، وهي التي استخدمته، وتستخدمه في كل مكان في العالم عبر تمويله وتحريكه بشكل مباشر أو غير مباشر. غير أن «الإرهاب» غير المرضي عنه لدى الإدارة الأمريكية، ينطوي على رد فعل ضد تلك الإدارة، أو ضد حلفائها. ولإنهاء ذلك الإرهاب، يكفي إنهاء الفعل، لينتهي رد الفعل.

ثقافة القتل والقمع والإفقار المنتشرة في كل العالم هي التي تخلق مختلف ردود الفعل، الإجرامية، أو «الإرهابية»، أو السياسية النضالية. وردود الفعل هذه باقية مادام الفعل باقياً، وسيبقى الأمر في تفاقم إلى أن ينتهي الفعل، أي ينتهي القتل والقمع والإفقار، أو ينتهي الإنسان، لأن انتصار القتل هو نهاية للإنسان.

يمكن نظرياً ولمصلحة الاقتصاد نفسه، أن تتخلى الإدارة الأمريكية وشركاؤها الاستعماريون عن العدوانية، وأن تساعد بدلاً من ذلك على التطوير، للمناطق، التي لا تزال لم تخرج إلى التاريخ ويعيش سكانها على الصيد، وللمناطق، التي ما يزال الناس فيها يسيرون كيلومترات من أجل جرة ماء، وللمناطق، التي لايجد فيها البشر مأوى سوى المغائر أو الخيام، أو المقابر، وللمناطق التي لا تعرف من وسائل النقل سوى الكتف أو الدواب، لو تفعل الرأسمالية الدولية مثل ذلك، فإنها تزيد ثروات العالم بشكل لا يستطيع المرء تصوره، وتخرج الإنسان من القمقم، وتقضي في الوقت نفسه على الإرهاب.

ألم يخرج سكان الجزيرة العربية عبر استثمار البترول من القمقم الصحراوي؟

لكن مع الأسف، التحول من العدوانية إلى التطوير لدى المركز الاستعماري الدولي هو غير ممكن، لأن الاستثمار بالثروة هو بطبيعته تحرك عدواني، سواء ضد الأفراد، أو ضد الشعوب، أو ضد البلدان. والرأسمالية الدولية ترى أنها هي صاحبة الحق بثروات العالم، أي بالثروات، وباستعباد من يملك تلك الثروات، وبالاستيلاء على مكامنها. ولكي يتخلى الاستعمار عن العدوانية يجب أن يتخلى عن حق التملك، وينتقل إلى حق الشراكة، الأمر غير الممكن.

لذلك تبقى ثقافة القتل والقمع والإفقار هي السائدة، لأن الإخضاع يتطلب كل ذلك، يتطلب القتل والقمع لمن ينشز، والإفقار لمن يستسلم. طبعاً الحديث هنا هو عن الشعوب، لا عن الأفراد، فالأفراد المستسلمون ينالون أجراً، مادامت خدماتهم مفيدة، ويُصفَّون عندما تنتهي فائدتهم، على غرار شاه إيران وماركوس الفلبين، وبوكاسا وغيرهم.

الشعوب التي تستسلم، تزداد آلامها، ويزداد الضغط عليها أكثر فأكثر، يتفاقم الفقر، تنتشر في بلدانها الجريمة والعصابات، وقد تندلع المجازر، وتتراجع تاريخياً إلى الوراء، الخ.

الأمثلة الثالثية والأوربية هي أكثر من واضحة، بل ينطبق الأمر نفسه على شعب الولايات المتحدة، الذي تنخر مجتمعه البطالة والتمييز العنصري والجريمة، والهبوط المستمر للمستويات المعيشية.

الإنسان بحاجة إلى الدفاع عن نفسه ضد العدوانية الاستعمارية قبل كل شيء، وحينئذ يستطيع أن يقي نفسه من جميع الأخطار.

مؤتمر واشنطن النووي لن يستطيع أن يمنع لا الاستمرار في انتشار السلاح، ولا وصول السلاح إلى «الإرهاب». أما السلاح الإيراني فسيبقى دفاعياً، ولن يهدد الأمن الأمريكي، إلا إذا اعتبرت الإدارة الأمريكية أن أمنها هو فقط في احتلال الشرق الأوسط وتمزيقه.

■■

المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية

حركة «عابرة القارات» ضد «مفترسي الأرض»



فرانز تشافيز

حث رئيس بوليفيا ايفو موراليس شعوب الأرض الأصلية في مؤتمرها العالمي في مدينة كوتشابامبا البوليفية، على شن حملة عابرة للقارات ضد الرأسمالية بوصفها «أكبر عدو مدّمر للأرض»، ومن أجل الدفاع عن «حقوق الأرض الأم».

وشارك في مؤتمر السكان للشعوب الأصلية أكثر ١٠.٠٠٠ مندوباً من ٢٤٠ منظمة غير حكومية وحركات شعبية وشخصيات بارزة، إلى جانب وفود السكان الأصليين من مختلف أنحاء العالم.

ونُظّم المؤتمر، الذي انعقد في ٢٠ إلى ٢٢ الجاري، كبديل لقمة التغيير المناخي في كوبنهاغن في ديسمبر الماضي.

وأجمع المشاركون على حتمية الدفاع عن «الأرض الأم» وإدانة أزمة الرأسمالية و«منطقها المفترس والعنصري» الذي يتبلور على صورة «زيادة الوجود والقواعد العسكرية في مختلف أرجاء العالم، والغزو، والاحتلال».

وأشاروا للحروب واحتلال الأسواق والأراضي والعسكرة للتحكم بمصادر الطاقة والمياه والتنوع الحيوي، باعتبارها الوسائل التي تعتمد عليها الرأسمالية لحل أزمتها الذاتية.

وتصدرت جدول أعمال المؤتمر سلسلة من القضايا منها تنظيم «استفتاء عالمي» بين الشعوب بشأن قضايا الاحتباس الحراري، وصياغة خطة عمل لتأسيس «محكمة عدل مناخية» واعتماد التزامات جديدة للتفاوض عليها في إطار الأمم المتحدة.

كما تناول المشاركون ضمن قائمة الأولويات مسألة الديون المناخية الواقعة على الدول الصناعية والمستحقة لشعوب البلدان النامية، ومهاجري التغيير المناخي ولاجئيه، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس، ونقل التكنولوجيات، والتمويل، والغابات، والرؤية المشتركة لشعوب الأرض الأصلية في مختلف أنحاء العالم.

وصرحت خبيرة البيئة كارمن كابريليس من حملة ٣٥٠.org العالمية أن «الشعوب الأصلية والمنظمات الاجتماعية كانت خامدة الصوت لفترة طويلة من الزمن. إنها حركة نمت في شبه صمت في المناطق الريفية والحضرية».

وشرحت أن «معرفة» الشعوب كمزارعين أو مربي ماشية قد قادتها إلى التعرف على تغيير الظواهر المناخية التي تعتمد عليها في العيش.

أما العالم الاقتصادي البوليفي المتخصص في القضايا البيئية ستانيسلاو زالبيكي فقد أكد أن مؤتمر شعوب الأرض الأصلية يتميز بأنه ينعقد بمبادرة منها وفي خدمتها، على عكس المؤتمرات الدولية الأخرى.

وذكر زالبيكي أن هناك في أوربا حركات سياسية ترفض نمط التنمية المضر بالبيئة، لكنها لا تعبر عن التوجه المضاد للرأسمالية ولا تنأى بنفسها عن المؤسسات المالية العالمية. أما في بوليفيا على سبيل المثال، فتقف السياسات في وجه الرأسمالية والتصنيع الملوث.

أما عن الرئيس ايفو موراليس، فقد حاز شعاره «الأرض أو الموت» على إجماع واسع بين المشاركين في المؤتمر، وهو الشعار الذي حث بموجبه على تأسيس «حركة عابرة للقارات» للدفاع عن «الأرض الأم».

وأكد موراليس أن «الرأسمالية تعتبرنا (نحن الشعوب) مجرد مستهلكين وأيدي عاملة، ومن حقنا أن نجزم بأن الرأسمالية هي عدوة الأرض». وأضاف أن «الرأسمالية هي أكبر عدو للبشرية، ورمز لعدم المساواة وتدمير الأرض»، مشدداً على حتمية «التضامن والإنصاف واحترام حقوق الأرض الأم».

أما الناشطة الأمريكية ليندا فيلاردي من ولاية نيو مكسيكو جنوب الولايات المتحدة التي خصصت ٤٠ عاماً من حياتها للدفاع عن شعوب الأرض الأصلية، فقد شددت على ضرورة العمل السريع ومقاطعة المنتجات الملوثة. وشاطرت الدعوة إلى إلغاء الرأسمالية، مؤكدة أنه ليس جميع الأمريكيين من أنصار النمط الاستهلاكي.

بدورها اتهمت الناشطة الأمريكية المكسيكية كاتيا ايسكيفيل الرأسمالية بالانتهاكات والخروقات لأن المال قد استخدم لاستغلال البشر وجرح كرامتهم.

نشرة «آي بي إس»

«عنزة ولو طارت»!

◄ حمزة منذر



أثناء الحرب الباردة كانت بعض القوى السياسية في المنطقة وبلادنا تخفي انحيازها لموقف الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء «المقارنة» بين الموقف السوفييتي وموقف واشنطن من الصراع العربي- الصهيوني، لتخرج تلك القوى باستنتاج أعرج جوهره أن «كلا الموقفين لا يخدم القضية الفلسطينية»، وأن الولايات المتحدة «تقع تحت تأثير اللوبي الصهيوني»، لذلك وبرأي هؤلاء- لابد من مساعدتها لتتغلب على التعنت الصهيوني سواء داخل الولايات المتحدة أو داخل «إسرائيل الصهيونية» في فلسطين المحتلة.

❖ من واجبنا هنا التذكير بأن أول خطوة قامت بها واشنطن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي هي قيادة حملة عالمية- بالترغيب والترهيب- لإلغاء القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم /٣٣٧٩/ في العام ١٩٧٥ والذي اعتبر الصهيونية العالمية حركة عنصرية وشكلاً من أشكال التمييز العنصري، وقد قدمت الرجعية العربية «مساعدةً» كبرى للولايات المتحدة في الوصول إلى إلغاء القرار مقابل وعود شفهية أمريكية بإيجاد «حل» للصراع العربي- الصهيوني و«الضغط» على الحكومة الإسرائيلية من أجل الانسحاب من الأراضي العربية «عبر المفاوضات»!

❖ بعد اكتمال عقد «مؤتمر مدريد» وضمن الصيغة الملغومة «الأرض مقابل السلام» باشرت الولايات المتحدة بترتيب المفاوضات السرية بين «القيادة الرسمية الفلسطينية والكيان الصهيوني في أوسلو»، ونعرف جميعاً ما تلا ذلك من تقديم التنازلات تلو الأخرى على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، ولم يكن اجتياح الأراضي الفلسطينية الخاضعة «للحكم الذاتي» عام ٢٠٠٢ موجهاً ضد السلطة في رام الله بقدر ما كان موجهاً ضد المقاومة الفلسطينية التي شبت عن الطوق وأدركت مخاطر مسار أوسلو على القضية الفلسطينية برمتها. ولا بأس من التذكير بأن الجنرال الأمريكي دايتون هو من يشرف- ومنذ أربع سنوات- على التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وأجهزة السلطة في رام الله لإخماد المقاومة الفلسطينية في الضفة والقطاع!

❖ بعد كل الذي حدث من احتلال العراق، إلى اغتيال رفيق الحريري في لبنان، وحربي تموز وغزة والتهويد الزاحف للأراضي الفلسطينية، والالتزامات الأمريكية الرسمية بالحفاظ على أمن الكيان الصهيوني، والتهديدات الأمريكية- الإسرائيلية المبطنة والصريحة ضد سورية، يحاول البعض النفخ في «قربة أوباما المثقوبة» ويجد الأسباب التخفيفية لتراجع إدارة أوباما عن الوعود المعسولة بإيجاد «حل» للقضية الفلسطينية، ولعل الأكثر غرابةً أن تأتي تلك الأسباب التخفيفية من جهات وأقلام «يسارية» تدعي أن «تل أبيب شرعت باستنفار كل طاقاتها وقوى الضغط التي تملكها لمجابهة أي تغيير جدي في مواقف هذه الإدارة (أوباما) واستغلت في سبيل ذلك صعوبات الأزمة الاقتصادية العالمية والتحديات الناجمة عن الحرب في أفغانستان والوضع في العراق.. ويبدو أن شبكة الضغوط التي أطلقتها حكومة نتنياهو قد أعطت النتائج المطلوبة بسرعة غير متوقعة»!!

❖ يبدو لنا أن الذي توقع عكس ما آلت إليه الأمور من وضوح في العلاقة بين «الثكنة» الإسرائيلية والمركز الإمبريالي- العدواني في واشنطن هو إما واهم وينقصه الحد الأدنى من المعرفة ويصر على طريقة «عنزة ولو طارت» بأن الكيان الصهيوني هو من يقود الولايات المتحدة وليس العكس، وإما غير مستعد ومهزوم وغير قادر على تحمل تبعات قول الحقيقة بأن الولايات المتحدة عدوة الشعوب على طول الخط والكيان الصهيوني أكبر أدواتها لتحقيق مشروعاتها الاستعمارية قديمها وجديدها في المنطقة وفي العالم.

❖ لقد استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ٨٢ مرة في مجلس الأمن منها ٤٣ مرة ضد مشروعات قرارات تدين الكيان الصهيوني وتطالب بفرض عقوبات عليه من جراء الجرائم الموصوفة التي يقترفها ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة، كما قدمت الولايات المتحدة للكيان الصهيوني في الخمسين سنة الماضية ١٨٠ مليار دولار كمساعدات عسكرية واقتصادية ناهيك عن الشراكة في الصناعات العسكرية الدقيقة وتكنولوجيا الفضاء!

❖ من هنا فإن أي حديث أو تفسير لموقف أوباما خلال المؤتمر النووي في واشنطن على أنه «مؤشر استسلام أمام تعنت الحكومة الإسرائيلية العنصرية، وهو انقلاب في الموقف الأمريكي غير مبرر وغير مفهوم» لا يختلف في شيء عما تسوقه دول الاعتلال العربي التي تتهم المقاومة بـ«المغامرة» وتجد نفسها مجبرةً على خلق الذرائع والأعذار لأي موقف عدائي أمريكي ضد شعوب هذا الشرق العظيم بحجة تمرد الكيان الصهيوني على ولي نعمته واشنطن. وهكذا من المعيب أن نفاضل بين سندان الإمبريالية الأمريكية ومطرقة الاحتلال الإسرائيلي، في حين المطلوب الإقلاع نهائياً عن الأوهام القائلة بإمكانية تحييد الولايات المتحدة عن حليفتها «إسرائيل الصهيونية»، ومن يستمر في هذا الجرم لن يحصد إلاّ الخذلان والسراب.

h.monther@kassioun.org

سورية وبركان أيسلندة بين الـ«لن» والـ«لم»

قبل أن تتحدث الأخبار عن شبه انحسار في السحابة القاتلة لبركان أيسلندة، جاءت أخرى حول وصولها إلى شمال تركيا، في حين سارعت الأرصاد الجوية السورية في ٢٠/٤/٢٠١٠ إلى إطلاق خبر يقيني لافت في غرابته أوردته «سانا موبايل» وهو يقول: «سورية لـن تتأثر بالسحب البركانية الناتجة عن بركان أيسلندا»..!

بالطبع الجميع يتمنى ويتطلع لأن لا تتأثر سورية، لا بشمالها القريب جغرافياً من تركيا، ولا بجنوبها البعيد نسبياً، ولكن الغريب هو اعتماد الخبر للـ«لن» المفرطة في تطميناتها إلى حد الفزع من حدة المفارقة، والنافية الجازمة للمستقبل ومجاهيل الطبيعة واحتمالات أية انفجارات أخرى أو حتى تقلبات اتجاه الريح وسرعاتها فيما يتعلق بالسحابة الحالية وعمر جزيئاتها في الجو، وليس الـ«لم» المتعلقة بـ«منذ ارتفاع السحابة وحتى الآن، والحمد لله، مثلاً»..!

الخطير في الأمر أن الغبار البركاني يحتوي على جسيمات ضئيلة من الزجاج والصخور المفتتة التي يمكن أن تتلف محركات الطائرات وهياكلها، ولكن من الممكن لها أيضاً أن تفاقم حالة المصابين بأمراض في الجهاز التنفسي وحتى الأشخاص الأصحاء لأن باستطاعتها اختراق الأجزاء العميقة من الرئتين، خاصة إذا كان حجمها أقل من ١٠ ميكرونات (واحد بالألف من الميلليمتر).

غير أن حركة الملاحة الجوية الأوربية ذكرت أن حركة الطيران تعود لوضعها شبه طبيعي الخميس الثاني والعشرين من الجاري في أعقاب تعطيلها شبه الكلي بسبب سحابة البركان التي ألحقت بقطاع الطيران العالمي خسائر معلنة قدرت بـ١.٧ مليار دولار في حين سبق لأرقام أخرى أن تحدثت عن ٢٠٠ مليون دولار يومياً.

وبينما توقفت حركة الطيران الجوي بشكل شبه كلي ببلدان البلطيق إضافة إلى تشيكيا والنمسا والمجر وشمال غرب رومانيا وبولونيا واسكتلندا وفرنسا والمملكة المتحدة وايرلندة وهولندا وبلجيكا وفنلندا وألمانيا والسويد وسويسرا وإيطاليا والنقل عبر ضفتي الأطلسي باتجاه الولايات المتحدة وباتجاه آسيا وأفريقيا، يقول علماء البراكين إن الرماد البركاني قد يعطل حركة النقل الجوي لمدة قد تصل إلى ستة أشهر إذا استمر ثوران البركان، في حين حذرت العالمة الجيولوجية الأيسلندية راينسدوتير سيغرون من أن حدوث انفجارات أخرى ممكن جداً في مستقبل قريب معربة عن اعتقادها بأن ما نراه الآن هو تنفيس لبركان «أيافيول»، وهو الثاني خلال أقل من شهر، وأننا نرى حالياً حمماً تسقط في البركان أكثر من تلك التي تخرج منه، ولم تستبعد حدوث انفجار أو أكثر بعد ذلك «على الأرجح» حتى إذا انتهى الانفجار الحالي.

■ **قاسيون**

حرب الثلاثة تريليونات دولار.. الكلفة الحقيقية لحرب العراق

◄ قراءة وإعداد: د. نزار عبد الله❖

أصدرت دار الكتاب العربي ببيروت العام الماضي كتاب: «حرب الثلاثة تريليونات دولار.. الكلفة الحقيقية لحرب العراق»، وهو من تأليف جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، وليندا بيلمز المحاضرة في جامعة هارفارد، وقد ترجمه للعربية الأستاذ سامي الكعكي..

الكتاب يسهب في شرح «الحماقة الكبرى» التي ارتكبها المحافظون الجدد بغزوهم للعراق، ويورد بالأرقام الصادمة حجم الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن الغزو، ويدعو إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق، والعودة إلى الديار بأسرع وقت حفاظاً على ما تبقى من كرامة!..



كان خطأً فادحاً..

يقول الكاتبان:

«بات من الجلي أن الغزو الأمريكي للعراق كان خطأً فادحاً، فثمة نحو ٤٠٠٠ جندي أمريكي قضوا نحبهم فيه، بالإضافة إلى سقوط ٥٨٠٠٠ ما بين جريح أو متأذ أو مصاب بمرض خطير، ناهيك عن ٧٣٠٠ جندي جرحوا أو تأذوا أو أصيبوا بمرض خطير في أفغانستان. وقد عاد مئة ألف جندي أمريكي من الحرب وهم يعانون من اضطرابات خطيرة في صحتهم العقلية والنفسية، الشطر الأكبر منها سيتحول إلى بلوى مزمنة.

أما في العراق فقد دمرت طرقات البلد ومدارسه ومستشفياته وبيوته ومتاحفه، والمواطنون لا يحصلون على ما كانوا يحصلون عليه من ماء وكهرباء قبل الحرب.

كان القرار بالذهاب إلى الحرب مبنياً على عدد من المعلومات المغلوطة، قطعت إحداها بوجود صلة ما بين صدام حسين والهجمات الإرهابية في ١١ أيلول على مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون. كما أن العمل الاستخباراتي الخاطئ أدى إلى الزعم بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل مع أن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) جزموا بعكس ذلك. لقد دفع الكثيرون بأن الحرب ستنتهي على جناح السرعة، وأن الديمقراطية ستزدهر أيما ازدهار في العراق. وأخيراً كانت هناك النظرية القائلة إن الحرب لن تكلف كثيراً، وإنها ستمول نفسها بنفسها. لكن سرعان ما تبين أن هذه الحرب مكلفة جداً دماً ومالاً.. إننا نقدر أن الأكلاف الإجمالية، سواء بأرقام الميزانية أم بالمفاعيل الاقتصادية، سوف تصل إلى قرابة ٣ ترليونات دولار ستحملها الولايات المتحدة وحدها، وربما يتضاعف هذا الرقم مرتين إذا حسبت معها الكلفة التي سيتكبدها بقية العالم.

في حرب الخليج ١٩٩١ التي لم تدم سوى شهرين، قُتل (حسب المعلن) ١٤٧ جندياً وجرح ٤٦٧ آخرون في القتال المباشر، ولم تشهد قتالاً برياً واسع النطاق رغم انتشار ٦٩٤٥٥٠ جندياً في منطقة العمليات، وتولى حلفاء الولايات المتحدة (وبالدرجة الأولى بعض دول الخليج) الإنفاق على القسم الأعظم من العمليات القتالية، وإذا ما توقف عن الحساب عند هذا الحد، تبدو تلك الحرب كما لو كانت دون كلفة بالمرة، لكن ذلك لا يأخذ في الحسبان العدد الكبير من الجنود المسرحين ممن يعانون من أشكال الإعاقة الجسدية بفعل الحرب، حتى أن الولايات المتحدة تجد نفسها اليوم، وحتى بعد انقضاء أكثر من ١٦ سنة، تنفق ما يزيد على ٤،٣ مليار دولار سنوياً على شكل تعويضات مالية ومعاشات تقاعد وتقديمات إعاقة لأكثر من ٠،٢ مليون جندي مسرح قاتلوا في الحرب. لقد أنفقنا لحد الآن فعليا ما يربو على ٥٠ مليار دولار كتقديمات وتعويضات إعاقة من جراء حرب الخليج. ناهيك عن معاشات جميع العاملين الحكوميين اللازمين لتسيير تلك البرامج وفقدان الدخل لأكثر من ٠،١ مليون جندي تعرضوا لمواد كيميائية تقرن بما يسمى «تناذر حرب الخليج» يعاني ٤٠٠٠٠ منهم من إعاقات طويلة الأمد.

خرج من العراق وأفغانستان أكثر من ٠،٢ مليون رجل وامرأة معطوبين إما جسدياً أو نفسياً، وهذا الرقم مرشح لأن يتضاعف مرتين على الأقل.

تتحمّل كل أسرة أمريكية بشكل وسطي ١٣٨ دولاراً شهرياً للحربين في أفغانستان والعراق، منها ١٠٠ دولار للعراق وحده.

الحرب..والنفقات..والمتعهدون

أخطأت إدارة بوش فيما يتعلق بمنافع الحرب وبشأن كلفتها.. إن كلفة العمليات العسكرية المباشرة، من غير حساب النفقات الطويلة الأمد كالعناية بالجنود الجرحى، تجاوزت بالفعل كلفة السنوات الاثنتي عشرة من حرب فيتنام، وبلغت مرتين أو أكثر من كلفة الحرب الكورية. ستصل هذه الكلفة في بديل «الحالة الفضلى» إلى قرابة ١٠ أضعاف مثيلتها في حرب الخليج الأولى، وأكثر بثلث من كلفة حرب فيتنام، وضعفي كلفة الحرب العالمية الأولى. الحرب الوحيدة من حيث الكلفة التي فاقت هذه الحرب كانت الحرب العالمية الثانية، حيث خاض ١٦،٣ مليون جندي أمريكي حملة عسكرية دامت ٤ سنوات وبلغت كلفتها الإجمالية (بدولارات عام ٢٠٠٧ بعد تعديلها في ضوء التضخم) زهاء ٥ تريليون دولار. يومها كانت القوات المسلحة الأمريكية بقضها وقضيضها ضالعة في محاربة الألمان واليابانيين، ومع ذلك بلغت الكلفة على أساس الوحدة الواحدة من الجند (بدولارات اليوم) أقل من ٠،١ مليون دولار، بينما تكلفنا حرب العراق بصورة مباشرة ٠،٤ مليون دولار لكل وحدة واحدة من الجند. عند نشوء الحرب قال لاري لندسي المستشار الاقتصادي للرئيس بوش ورئيس المجلس الاقتصادي القومي: إن الكلفة ربما تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار، لكن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وصف هذا التقدير بالهراء. أوحى نائبه بول وولفويتز بأن الإعمار ما بعد الحرب قد يتكفل بنفسه من خلال الزيادة في عائدات النفط، وقدر مدير مكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض سوية مع رامسفيلد بأن الكلفة ستتراوح بين ٥٠- ٦٠ مليار دولار، وستقوم بلدان أخرى بتأمين جزء من هذا المبلغ، لكن مع اقتراب الحرب من نهاية سنتها الخامسة، من المنتظر أن تصل الكلفة التشغيلية للحرب لسنة ٢٠٠٨ عن ١٢،٥ مليار دولار شهرياً، بعد أن كانت ٤،٤ مليار شهرياً عام ٢٠٠٣، وإذا أضفنا أفغانستان سيكون المجموع الشهري ١٦ مليار دولار.

ازداد عدد العناصر العسكرية المنشورة في المنطقة منذ عام ٢٠٠٤ بنسبة ١٥٪، غير أن التكاليف ارتفعت ارتفاعاً صاروخياً إلى ١٣٠٪، وعلى نحو ماثل قد زادت العمليات بنسبة ٦٥٪ خلال الفترة المعنية، وتبين أن الولايات المتحدة قد استخدمت أكثر من ٠،١ مليون متعهد خاص عام ٢٠٠٦، ويشكل هذا الرقم عشرة أضعاف حجم استخدام المتعهدين خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، ويقدر البعض أن ١٠٠٠ متعهد قتلوا منذ عام ٢٠٠٣ إذ جاء غزو العراق ليتيح فرصا جديدة لشركات الأمن الخاصة، حيث حصلت شركة «بلاك ووتر سكيورتي» على عقد خارج المناقصة بقيمة ٢٧ مليون دولار لحراسة «بول بريمر الثالث»، الحاكم الإداري لسلطة الاحتلال الأمريكي في بغداد عام ٢٠٠٣، وبحلول عام ٢٠٠٧ صارت الشركة تملك عقدا بقيمة ١،٢ مليار دولار وتوظف ٨٤٥ متعهد أمن خاصاً.

إن استخدام المتعهدين هو في جوهره خصخصة للقوات المسلحة، حيث طرح الاستخدام الواسع النطاق للمتعهدين أن احتمالات الفساد والاستغلال لجني أرباح فاحشة عالية جدا. المتعهدون أكثر كلفة من الجنود، ولا يخضعون للانضباط العسكري أو الإشراف العسكري، وقد بلغت وحشية البعض منهم حد الأسطورة، وزادت في تأجيج النزاع.

يتخذ الفساد في الولايات المتحدة أشكالاً على صيغة تبرعات لحملات كلا الحزبين، ففي الفترة بين ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣ ساهمت هاليبورتن بمبلغ ١،٤٦ مليون دولار في حملات الحزب الجمهوري، و٥٥٦٥٠ دولاراً ذهبت إلى الحزب الديموقراطي، في حين تلقت هاليبورتن ما لا يقل عن ١٩،٣ مليار دولار على شكل عقود مقصورة على جهة واحدة. والأكلاف المفرطة على الحكومة تنعكس أرباحاً مفرطة لأصحاب عقود الدفاع، وهم إلى جانب شركات النفط، الرابحون الحقيقيون الوحيدون من هذه الحرب.

خسائر لا تُحتمل

أوقعت العبوات الناسفة أكثر من ١٥٠٠ إصابة قاتلة في صفوف الأمريكيين.. وصرفنا منذ العام ٢٠٠٤ أكثر من ٣٠ مليار دولار على تدريب القوات الأهلية في العراق وأفغانستان.. هذه النفقة لم تكن محسوبة ضمن التكاليف التقديرية الأصلية للحرب، إذ تثمن الحكومة حياة شاب في ذروة قوته على الكسب مستقبلاً بأكثر من ٧ مليون دولار.

لقد تم نشر ١،٦ مليون جندي أمريكي حتى تاريخه، وهؤلاء مؤهلون لتلقي الرعاية الطبية، وقد تلقى ٣٩٪ من جنودنا الذين قاتلوا في حرب الخليج الأولى تعويضات على إعاقاتهم الجسدية، وهنا يجب ألا ننسى أن الولايات المتحدة استدانت معظم الأموال المستخدمة لشن الحرب، وسيتوجب علينا تسديد هذا الدين مع الفائدة. يبدو لنا أن رقم ٣ تريليون ككلفة إجمالية للحرب رقماً حكيماً، ولا يعكس الكلفة الباهظة على العالم، خاصة العراق.

تتحمّل كل أسرة أمريكية شهرياً كوسطي ١٣٨ دولاراً للحربين في أفغانستان والعراق، منها ١٠٠ دولار للعراق وحده. قدرنا في بديل «الحالة الفضلى» أن عدد القوات المنشورة للتعاطي مع النزاع سيصل إلى ١،٨ مليون جندي حتى العام ٢٠١٧، أما البديل الثاني والواقعي أكثر، وهو البديل «الواقعي المعتدل» فسيتطلب نشر ٢،١ مليون جندي حتى ٢٠١٧، وستتعدى نفقات تشغيله ٩١٣ مليار دولار سنوياً، منها ٦٦٩ مليار دولار للعراق وحده بحلول العام ٢٠١٧، أما تعويضات الإعاقة فنتنبأ بأن يطالب ٠،٨٥ مليون جندي بها، والتي تقدر الكلفة طويلة الأمد لتأمينها بـ٣٨٨ مليار دولار.

تحتاج القوات المسلحة لإعادة بناء جميع فروعها إلى قرابة ٣٧٥ مليار دولار، ولفترة زمنية لا تقل عن ١٥ سنة. ويحتاج سلاح الجو إلى ٤٠٠ مليار دولار على مدى العقدين القادمين لشراء طائرات جديدة. في عام ٢٠٠٧ كانت هناك أكلاف حرب متوارية داخل الإنفاق الدفاعي، فمثلاً أنفقت الولايات المتحدة ٥٢٦ مليار على الاحتياجات الدفاعية، علاوة على ١٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وقد أشار المدققون إلى حسابات وزارة الدفاع، فوصفوها بـ«المضللة» و«الناقصة» و«غير الوافية بالمراد»، وقد ازدادت ميزانية البنتاغون أكثر من ٦٠٠ مليار دولار على نحو تراكمي منذ غزو العراق، وأنفق البنتاغون في الأشهر التي سبقت آذار ٢٠٠٣ مبلغ ٢،٥ مليار دولار على التخطيط للغزو.

أعباء كبرى

ثمة أعباء على فروع الحكومة الأخرى مثل وزارة العمل المعنية بدفع مبالغ التأمين وتعويضات العمال بالنسبة للمتعهدين، ووزارة الإسكان والتطوير المدني، ووزارة الزراعة الخ.. من المتوقع أن تصل مدفوعات الفائدة على القروض من أجل الحرب إلى تريليون دولار عام ٢٠١٧، ولا تتضمن هذه الميزانية كلفة الاقتصاد والكلفة الناجمة عن أسعار النفط الصاروخية وتباطؤ النمو الاقتصادي بسبب عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة العجز المالي المتصاعد.

أما عن الأضرار اللاحقة بالجنود الأمريكيين في العراق، فأكثر من ٠،٢٦٣ مليون عولجوا في المرافق الطبية الخاصة بالجنود المسرحين. و٠،١ مليون جندي يعالجون لأسباب تتعلق بالصحة النفسية، و٥٢ ألف جندي ثبت بالتشخيص تعرضهم لاضطرابات الضغط العصبي.. وثمة ٠،١٨٥ مليون جندي يلتمسون المشورة وخدمات إعادة التكيف، وبحلول كانون أول ٢٠٠٧ كان ٠،٢٢٤ مليون جندي قد تقدموا بطلبات للحصول على تقديمات العجز الجسدي/ الذهني.

بلغ عدد المحاربين القدامى الأحياء في أمريكا زهاء ٢٤ مليون نسمة، منهم قرابة ٣،٥ مليون وعائلاتهم يتلقون تعويضات عن العجز والإعاقة. وكانت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ تدفع سنوياً قرابة ٣٤،٥ مليار دولار كتعويضات إلى محاربين قدامى، منهم ٠،٢ مليون من حرب الخليج الأولى، و٠،٩١٦ مليون فرد من حرب فيتنام، و٠،١٦١ مليون فرد من حرب كوريا، و٠،٣٥٦ مليون فرد من الحرب العالمية الثانية. من أصل الجنود الـ١،٦ مليون الذين نشروا حتى الآن في العراق وأفغانستان، سرح من الخدمة ٠،٧٥١ مليون حتى كانون ٢٠٠٧، وهؤلاء جميعاً أهل للمطالبة بتقديمات الإعاقة.

تتراوح الكلفة الكلية للرعاية الطبية وتقديمات الإعاقة وتعويضات الإعاقة من الضمان الاجتماعي إلى الجنود المسرحين في بديل الحالة الفضلى، بين ٤٢٢ مليار دولار و٧١٧ مليار دولار في البديل الواقعي المعتدل، منها ٣٧١ مليار دولار في بديل الحالة الفضلى، و٦٢٩،٧ مليار دولار في البديل الواقعي المعتدل في العراق. والباقي في أفغانستان.

أكلاف اجتماعية لا تدفعها الحكومة

خرج من العراق وأفغانستان أكثر من ٠،٢ مليون رجل وامرأة معطوبين إما جسدياً أو نفسياً، وهذا الرقم مرشح لأن يتضاعف مرتين على الأقل.

الجنود الذين تضرروا ضرراً بليغاً ويتعذر توظيفهم بعد الآن، يتكبدون خسارة اقتصادية توازي من قتل منهم، لأن الاقتصاد سوف يخسر ناتج عملهم، لذلك ينبغي أن نعزو إليهم «قيمة حياة إحصائية» ٧،٢ مليون دولار.

ما إن تطأ أرض العراق بقدميك حتى تجد نفسك في قلب المعركة، إذ تتعرض قوات الدعم المنشورة للرضات النفسية أيضاً.

٢٠٪ من أسر الجنود الذين جرحوا أو باتوا عاجزين لاعتلال ذهني مثلاً، اضطر واحد منهم لترك وظيفته ليغدو مشرفاً على البيت بشكل كامل. هنالك كلفة اقتصادية تتجاوز ٥٠ مليار دولار حتى في بديل الحالة الفضلى على كاهل الأسر المضطرة للقيام بمثل هذه التضحيات.

تتجاوز الكلفة الاقتصادية لحرب العراق النفقات في الميزانية ٢٦٢ مليار دولار في بديل الحالة الفضلى، و٣٦٧ مليار دولار في البديل الواقعي المعتدل..

إبان كارثة كاترينا، كان ٣٠٠٠ من أفراد الحرس الوطني التابع لولاية أريزونا و٤٠٠٠ من أفراد الحرس الوطني التابع لولاية ميسيسيبي مرابطين في العراق يوم ضرب الإعصار البلاد. إن الكلفة الاقتصادية لنشر أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط خارج البلاد، هي أكبر بكثير من أي فرق بين ما يدفع إلى هؤلاء الأفراد وما كان يمكن أن ينتجوه لولا ذلك. إننا نخسر الخدمات القيمة للغاية التي يؤمنونها في الحالات الطارئة.

الهرب.. الهرب!!

تباهى توماس فولي المانح الجمهوري المعين في آب ٢٠٠٣ رئيس لجنة تطوير القطاع الخاص في العراق، أنه سوف يخصخص جميع المشاريع التي تملكها الدولة في غضون ٣٠ يوماً. لقد تقلص إنتاج الهيروين في ظل حكم طالبان، ثم صارت منذ احتلالها أمريكياً المورد الأكبر لسوق الهيروين العالمية!.

من جهة أخرى، فإن الكلفة المترتبة على ارتفاع أسعار النفط على حلفائنا في الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا واليابان وغيرهما.. قد تصل إلى ١،١ تريليون دولار في البديل الأكثر واقعية، وقد جنت شركات النفط الأمريكية أرباحاً هائلة من وراء الحرب، كذلك الدول المنتجة للنفط. لقد بينت الحرب العراقية أن دولة تصرف على الدفاع قدر ما تنفقه سائر البلدان مجتمعة تقريباً، عاجزة عن فرض مشيئتها على بلد لا يتجاوز عدد سكانه عشر عدد سكانها وإجمالي الناتج المحلي فيه يمثل ١٪ من إجمالي ناتجها المحلي. أقامت الولايات المتحدة مئات القواعد العسكرية في العراق منذ ٢٠٠٣ تضم ملاعب رياضية ومخازن تجارية ومطاعم، بينما يعاني العراق من نقص حاد في المياه النقية والكهرباء والرعاية الصحية. ارتفع عدد هجمات الرافضين للاحتلال من ٦٢ هجوماً يومياً في مطلع ٢٠٠٥ إلى ٩١ هجوماً في أواخر ٢٠٠٧.

تبلغ الكلفة الإجمالية لحرب العراق على الاقتصاد الأمريكي وحده من دون احتساب الفوائد أكثر من ٤ تريليون دولار في البديل الواقعي المعتدل. لقد تحمل العراق الوطأة العظمى من الأضرار. وقد عصفت الحرب باقتصاد ومجتمع البلاد وأحالتها جميعاً إلى خراب.

لو أخّرنا الرحيل فسيكون رحيلنا أشد إذلالا ومهانة، وسنكون مذعنين أذلاء، لأن النسبة الكبرى من العراقيين بمختلف أطيافهم يعارضون الوجود العسكري الأمريكي، خصوصاً وأن الدراسات تظهر أن عدد القتلى من العراقيين يناهز نصف مليون، وهناك ٢٦٠٠٠ «متمرد» مزعوم في سجون أمريكية، و٣٧٠٠٠ آخرين في سجون عراقية.

إن قرارنا المتسرع بغزو العراق عام ٢٠٠٣ له استتباعات طويلة الأمد سوف تدفع ثمنها عدة أجيال قادمة من الأمريكيين.. والخلاصة البديهية أن هذه الحرب لم تكن لمصلحة الاقتصاد الأمريكي ولا لمصلحة الاقتصاد العالمي».

رأي المعد

لقد دفع العرب عموماً، والعراق خصوصاً، ثمنا باهظاً للغزو الاستعماري الأمريكي- الأوروبي- الصهيوني، بيد أن المقاومة العراقية جعلت العدو يدفع ثمن جزء من جرائمه حتى الآن، والمقاومة الشعبية في بقية الجبهات العديدة المفتوحة: فلسطين، لبنان، الصومال تفعل ما بوسعها في هذا الاتجاه مضحية بكل ما تملك لمواجهة جبروت الاستعمار.. إنه ثمن كبير جداً نضطر لدفعه بسبب الاستبداد والفرقة، لكنه أقل بكثير من ثمن الاستسلام الذي يدعو له عملاء الغرب الرأسمالي من ملوك وسلاطين وحكام.

● د. نزار عبد الله: اقتصادي سوري

الليبراليون الفقراء

◄ منار ديب

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي أصابت أعداد متزايدة من المثقفين العرب حالة فقدان ذاكرة جماعية، فانكب البعض على التراث، وراح البعض الآخر يشيد بفضائل البرجوازية الوطنية، وفي هذا السياق حدث الانفجار الإعلامي على هيئة صحف ومجلات ومراكز أبحاث وفضائيات كان لها أن تستعين بمثقفين قدم معظمهم من اليسار.



وإمعاناً في الانتقام من الماضي والتبرؤ منه من جهة ولإرضاء رب العمل الجديد من جهة أخرى، صرنا نجد خطابات تعبر عن عداء سافر لكل ما هو اشتراكي، لم يكن ذلك نابع من خيارات فكرية أصيلة، تراوح الأمر بين ركوب الموجة والارتزاق، تصفية الحسابات والنكاية، لكن بعد مدة صار الأمر طبيعة ثانية، صار الممثلون الجدد لليبرالية التي بعثت من القبور يتكلمون عن ما يبدو كأنه اقتناع، إذ بعد عدد كاف من السنوات تمكن هؤلاء من ترتيب أوضاع اقتصادية مميزة لأنفسهم، فصاروا يتحدثون بلسان طبقة لا ينتمون إليها أصلاً.

تجلى ذلك محلياً في شكلين: محللون ومعلقون يكتبون في قضايا السياسية الدولية في منابر غير محلية في الغالب، انخرطوا بقصد أو بغير قصد في الترويج للسياسات الأمريكية في المنطقة، وتلميع صورة ما يعرف بالاعتدال العربي، وتخفيف حدة العداء لإسرائيل وتقديم خدمات مجانية في هذا الصدد، وتظهر قلة حساسيتهم اتجاه إسرائيل في عدم إشارتهم لها، أو تناول ممارساتها المحدود في كتاباتهم، هكذا صارت مفردات كالصهيونية والاستعمار (وهو الذي عاد للظهور بشكله الكلاسيكي) والإمبريالية تنتمي إلى قاموس أهيل عليه التراب.

أما الشكل الآخر: فنجده فيما يعرف بالصحافة الخاصة حيث تحول صحافيون كانوا يكتبون في كل شيء إلى صحافيين اقتصاديين متخصصين وبعد الموجة الأولى من التغني بأمجاد البرجوازية الوطنية ذات السجل غير المشرف في تعميم التعليم وتوفير الخدمات الصحية، والذي يعني ضمناً الكفر بمجانية التعليم والصحة التي مكنت جيلهم من البقاء على قيد الحياة والوصول إلى الجامعات بدل الاكتفاء برعي الغنم في أراضي البك المترامية الأطراف في أحسن الأحوال، انتقلنا بعد ذلك إلى تلميع رجال أعمال يبدو رجالات البرجوازية الوطنية على بؤسهم طبقة من الآلهة بالنسبة لهم، هكذا صرنا نجد أبناء الفقراء يتغزلون باقتصاد السوق، لأنهم هو وحدهم كأفراد حققوا شيئاً من الخلاص الفردي، وبذلك فقدوا وظيفتهم كمعبرين عن رأي عام واكتفوا بأن يكونوا نخب تابعة تساعد على تمرير سياسات اقتصادية جائرة، وبهذا لم تعد الصحافة توصل صوتاً أو تعكس صورة مجتمع بل تقترح وتهيئ لكي تفرض. وانتهينا لأن نجد كاتباً نشأ في أحياء البؤس يستقتل في الدفاع عن الليبرالية، ولاجئاً فلسطينياً ضد المقاومة، فوصلنا إلى ما سماه فرانز فانون «بشرة سوداء وأقنعة بيضاء»، وغاب الربط البديهي بين الاقتصاد والسياسة، بين التبعية والمقاومة، بين الاستغلال والكومبرودورية. ثمة من لا يمكن أن يجري تصديقهم بعد الآن، وثمة من يكتب لغير القارئ. ■■

ربما ..!

موسيقى شرقية

لا أراك إلاّ وأسمعُ مقاماً. في وجهك الأسمر عودٌ وقانونٌ ونايٌ ودفوفٌ، لا تجتمع كلّها إلا لتتعازَفَ مكبَوتات هذه الأرض المبتلاة بالحرمان.. على الخد الأيمن نام "الرست" بوداعة، وعلى الأيسر تتاءبَ "البيات" بالعدوَى. في الشفتين تخدّرَ "النهاوند" وبات يهذي. العينان الاحتفاء الكبير لـ"الصبا" بصباك الذي لا ينفذ. ما على الجبين هو "الحجاز" أكليلاً غيرَ مرئيٍّ إلاّ للسميعة. وفي الذقن التقى "العجم" و"الكرد" ولا يزالان يتحاوران... لهذا كلّه لا أراكِ وحسب، بل أسمعُ المقامات وأسلطن!!

حين أستعرضُ الصور، صورَك، تقّدم كلٌّ منها عزفاً منفرداً لإحدى الآلات.. مرّة يعربد العوَدُ في نفسه فيجلب إليّ المدنَ الضائعة مدينةً.. مدينةً، ويمنحني، أنا الذيَ لا أتحرّك، خبرات كبار الرحالة. مرّةً ثانيةً يتحدّث البزقُ مندوباً عن كلّ أهل الهوى، في كلّ مكان وزمان، فيهبني المادة اللازمة لتأليف كتاب "مصارع العشّاق" بمنّظور جّديد. ومـرااااااااااااااااات تلوَ المرات تكويني الربابة، أعجوبةُ الزمانً، بوتر واحد فقط توقّف الوجدَان على قدميه وتركضَه محموماً في البريّة.

في الوجه: صداحُ أمّ كلثوم بـ"الآهات".. قدود صباح فخري.. نداوة فيروز الصباحية.. مقاماتُ محمد القبانجي ويوسف عمر جنباً إلى جنب مع صدعات قلب ناظم الغزالي.. الغصنُ، اليمينُ الغليظةُ التي حلّف بها وديعَ الصافي عصفوراً.. ما قاله يرغول طحيمر لأهالي المخيمات، ولاحقاً ظلّ في أمانة القصب.. ربابة عبد اللّه الفاضل التي انتقمتْ من تمرباش واخترعت العتابة في اللحظة ذاتها.. بحةُ فهد بلان.. حفيف الـ"دشت" على بزق أميره محمد عبد الكريم..

في الوجه: المجهول من عود زرياب، وقانون الفارابي.. غير المكتشف من أغاني الأمهات التي تصلح للفراق وللأعراس في آن.. الدلعونة، الميجانا، الموليا، أبو الزلف، الهوارة، الماني الماني، ظريف الطول.. إلخ إلخ، باختصار في هذا الوجه الأغاني الشعبيّة كلُّها..

وماذا بعدُ؟؟؟

ماذا بعدُ ووجهكِ الموسيقى الشرقيّةُ كلّها؟؟

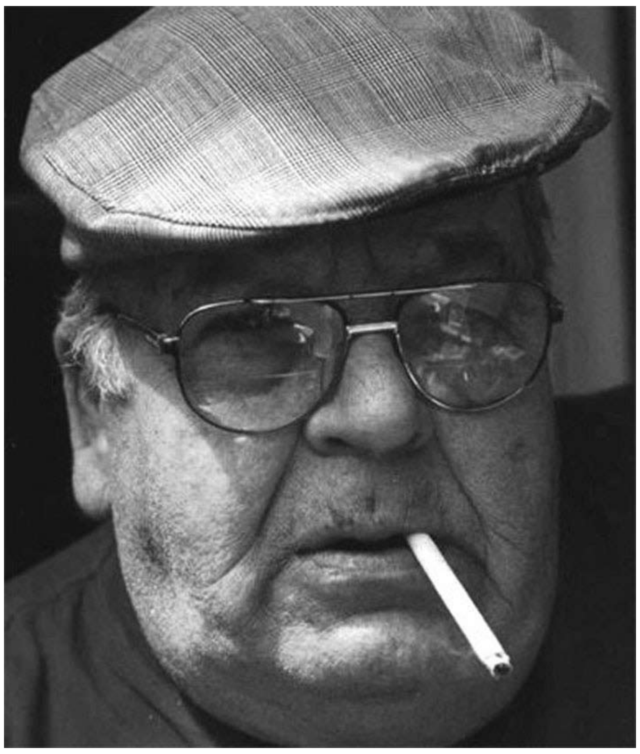
■ رائد وحش

raedwahash@kassioun.org

الذكرى الرابعة لغياب محمد الماغوط:

شاعر الحزن البريّ والمطر والأرصفة

◄ جهاد أبو غياضة



تقوم الحياة بتركيبها الإيقاعي الدرامي على مزيج ملحمي لجملة من المتقابلات، أو المتضادات البنيوية الأساسية التي بمجرد انتفاء أحدها يختل الإيقاع، ويضطرب إلى حد تغير الطبيعة في كثير من الأحيان، كالولادة والموت.. الخير والشر.. الحب والكره.. السخرية والجدية.. والأهم الفرح والحزن. فكما نحن تواقون إلى الفرح لمتابعة مسيرة الحياة نحن بحاجة عضوية إلى الحزن لندرك كنه الحياة ورسالتها.

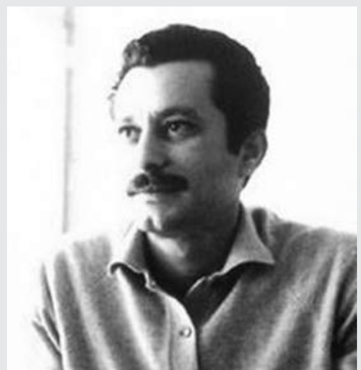
من هذه الزاوية بالذات، أطل علينا «البدوي الأحمر- محمد الماغوط» بكل عذاباته الطائشة وخيباته الساخرة لمرارة الألم، ليرينا العالم بأدق تفاصيله البسيطة، ويعري شؤوننا الصغيرة معتمداً على الصدمة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ودون أي تنميق أو تأطير وزني، أو قافية، ليخرجنا من قمقم التابوهات الموروثة؛ علنا نتوب عن شطحات الوقوف على الأطلال، وندرك بأنها ما «بانت سعاد»، وأن «هريرة» لا تستحق الوداع.

أطل الماغوط بكل مفردات نتاجه الثري والمترامي الأطراف كالصحراء تماماً باتساعها، وبما تلقيه في النفس من غربة ووحدة وذعر، ورغبة في التسكع اللامهتدي إلى طلل مرتفع، أو هضبة أعيت الماغوط أن يجدها في هذا الشرق لينصب عليها راية الاستسلام أمام عصر مغرق في جاهليته حد الفجيعة، ومرة أخرى ليصدمنا حين يخبرنا بأن هذا الشرق «غرفة بملايين الجدران».

الماغوط الذي قاده انتماؤه السياسي الذي كان مرده الفقر، ومجرد «مدفئة» وجدها في مكتب «الحزب السوري القومي الاجتماعي» في السلمية إلى غياهب السجون أكثر من مرة، ثم إلى مغادرة وطنه وحرمانه من متابعة تحصيله العلمي؛ ليستوطن التسكع فوق خارطة الزمن، ويأوي إلى الأرصفة باعتبارها عرشه وفراشه الوثير، لم تكن تشغل فكره ورأسه (الممتلىء حتى آخره بالأحلام والأمنيات) هموم أزمة الشعر الحديث، والحداثة اللفظية، وقواعد شعر النثر الغربية، وربما لم يستطع أن يفرق حتى التهمه السرطان بين «بودلير» و«رامبو»، ولكنه ودون أن يدري غدا احد أهم رواد قصيدة النثر العربية، والمفصل الصعب الأكيد فيها، هكذا دون أن يستند منجزه إلى خلفية ثقافية أكاديمية؛ بل إلى مزيج غريب صنعته حدة الحياة وقساوتها، وخطوات السجان التي صارت (أثار قلمه) الذي خطه على ورق السجائر. ليصبح الصعلوك الأهم في عصر الحداثة الذي زين مشهدنا الثقافي المعاصر بأزقته الخلفية المهشمة المناظر، والحائرة الدلالة، وبالفقراء والجياع والمنتظرين الذين أحبهم وكرههم أيضاً.

رحل الماغوط و«حبه كالإهانة لا تنسى» لنكتشف نحن جيل الشباب عاماً بعد عام معنى كلامه: «هناك لعنة اسمها الماغوط» ولنسأل جميعاً: هل يا ترى رحل حزننا؟ ■■

«معارج الإبداع»:
قصص ومقالات ودراسات لغسان كنفاني تنشر لأول مرة



◄ د. أسامة الأشقر

هذا الكتاب يرصد البدايات الأولى لتكوين حالة إبداعية تجاوزت شخصها إلى فرض حالة استدارت حول مكوّناتها الموضوعية القائمة على الموضوع الأم فلسطين وفي هذا الكتاب سيقدّم الأستاذ عدنان كنفاني الشخصية الفنية لشقيقه غسان من جديد، ولن يقدمها هذه المرة انطلاقاً من زاوية النقد والتحليل والسيرة الذاتية وإنما بالانطلاق من العتبات الأولى ومفردات المسار الابتدائي، وهي فرصة ذهبية لا تقدر بثمن للنقاد والمحللين أن يعيدوا رسم رؤيتهم النقدية لأدبنا الفلسطيني المقاوم من خلال رمز أدبي قدم روحه في سبيل كلمته، فقد أتيح لهم أن يطلعوا على أعماله في مرحلة النضج والاكتمال لكنهم لم يقفوا على مراحل التشكّل، وهنا تأتي الفرصة في دراسة تطور الحالة الإبداعية لدى الأدباء الراسخين

وغسان كنفاني الفتى اليافع هو غسان كنفاني الأديب الناضج في انتماءاته الفكرية وانحيازه العاطفي، وهو يمثل مدرسته التي اقتنع بها ودافع عنها في مرحلة كانت السيادة فيها للتيار القومي بمذاهبه المختلفة، الذي ما لبث أن تطامن دوره في بعض الأمصار بعد ذلك بظهور تيارات فكرية أخرى فرضت نفسها بقوة في الساحة الفلسطينية والعربية

هذا الكتاب صورة توثيقية لبدايات غسان كنفاني الأدبية والفكرية سجّلها لنا بأمانة ومسؤولية محرّر هذا الكتاب الأستاذ الأديب عدنان كنفاني دون تغيير أو تدخّل استغرق فيها أعمال شقيقه الأدبية والتشكيلية والسياسية بين عامي ١٩٥١ – ١٩٦١م مما لم ينشر من قبل، أو نُشر خارج أعماله الكاملة، وقبيل ذيوع اسمه واشتهاره، ولاسيما بعد اغتياله ■

ركن الوراقين

عصر الوصول



هذا الكتاب الذي ذاع صيته (المؤلف: جيريمي ريفكين، ترجمة صباح صدّيق الدملوجي) هو من الكتب التي تبحث في الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على الترابط من خلال الشبكات، وأولها الإنترنت، من أجل بلوغ المعرفة التي هي الأساس الأهم في النجاح الاقتصادي وفقاً لرأي المؤلف.

وهو يكشف أيضاً جشعَ الرأسمالية التي سيطرت على معظم موارد العالم المادية، وتريد اليوم تحويل موارده الثقافية، بما فيها الشّعبية، إلى سلع تباع وتشرى، وتخضع للاستثمار، بما فيه من مخاطر قد تؤدي إلى اضمحلال الثقافة نفسها، وربما إلى موتها.

يذكر أن جيريمي ريفكين باحث أميركي ورئيس مؤسسة الاتجاهات الاقتصادية (EconomiTrends) في واشنطن.

كمواويل



بعد مجموعة قصصه القصيرة «كومة الرماد» يدخل علي الراعي عالم القصة القصيرة جداً في مجموعة حملن عنوان «كمواويل» التي صدرت عن دار «بعل»... المجموعة التي تضمن ثلاثة أقسام هي: «مواويل الحب»، «مواويل الحياة»، «مواويل بعيدة»، تستند إلى فكرة الموال كشكل شعري يقدم حالة إنسانية في شكل غنائي مكثف، لكن المواويل التي يكتبها الراعي مواويل سردية ساخرة تتأمل تفاصيل الحياة حيناً، وتشاكسها حيناً أخر.

حين كنت حيواناً منوياً



صدرت مجموعة الشاعر طارق حمدان عن دار «أزمنة» في عمان، وهي مجموعة مختلفة بدءاً من عنوانها الساخر ومروراً بالنصوص التي تضج بالسخرية من كل شيء، في محاولة لرصد حالة الكائن الإنساني المندحر منذ كان نطفة وحتى تحقق وجوده. وضمن الخريطة التي يرسمها حمدان من قصائد تركز على فكرة أو حالة، بلغة بسيطة وسلسة قريبة من لغة الحياة، تتضح معالم هذا الكائن الذي خسر كل شيء إلا صوته طبعاً.. من المجموعة نقتطف: «ننام كل يوم/ لنستيقظ مدهشين في اليوم التالي/ مندهشين/ أننا مازلنا على قيد الحياة/ ستتنسى الحياة إيقاظنا، سننسى أنفسنا في نومة ما».

مهرجان «المونودراما» بلا مونودراما

◄ سناء عون



ببرنامج منوع ومحمل بالأنشطة افتتح مهرجان المونودراما المسرحي العربي السادس في مدينة اللاذقية السبت الفائت. في البدء عرضت مادة فلمية عن أعمال المهرجان، وتلتها مادة فلمية عن مكرم المهرجان الفنان عبد الرحمن أبو القاسم، ليبدأ بعدها ممثلاً في عرضه المونودرامي «بيان شخصي» الذي ألفه بمشاركة مؤنس حامد وإخراج جهاد سعد. يلعب العرض على الوتر الوجداني في ضمير المشاهد العربي، عبر تلك اللغة التي نعرفها جيداً والتي لم تعد تقدم للقضية الفلسطينية شيئاً سوى الندب على واقع عربي، يزداد انقساماً وضياعاً يوما بعد يوم، ويعيد الأوجاع التي حفظها العرب منذ ستة عقود ونيف، فهو تارة ينتقد الإعلام العربي والمثقف السياسي، وتارة ينتقد رجل الشارع، ليكون بيانه الشخصي، كما هو عنوان العرض، صرخة وجع على واقع عربي متشرذم.

ومن رحلة التيه الفلسطينية إلى رحلة التيه العراقية التي لا تقل وطأة، فقد جاءت الفرقة العراقية الأكاديمية إلى اللاذقية حاملة عرضها المونودرامي «سندباد» (تأليف ظفار فياض الفرجي، تمثيل زياد الهلالي).. ظهر العرض منذ البداية هزيلاً بنص غير مكتمل ولا يحمل رؤية كاملة للحالة العراقية المثخنة بالعذاب، من حروب واحتلال ومناف.. كل ذلك جاء من خلال شخصية غير مقنعة من حيث سياقها، ومتواضعة من حيث الأداء، وحتى عناصر السينوغرافيا لم توظف بشكل جيد. الديكور اقتصر على دمية كبيرة: رجل ثلج.. تكون منفوخة في بداية العرض، وفي نهايته (تبنشر) وتصبح مثل قطعة بالية، والأرجوحة التي لم يكن لها دور، والبوالين التي قذفت، والدمى المتحركة التي كانت تطلق في الهواء، كلها كانت لكي تسرد لنا الطفولة السعيدة لطفل عراقي، والتعبير عن الحنين لتلك المرحلة في حياة تلك الشخصية المهزومة. المشكلة أن كل ذلك لم يوظف فكريا، ولم يغادر إطار الشعار، وهذا ما يجمع العرضين الفلسطيني والعراقي، وهنا يفرض علينا السؤال نفسه: ما هي الآلية التي يتم من خلالها انتقاء الأعمال المشاركة في «مهرجان المونودراما العربي» الذي وصل إلى دورته السادسة؟؟ هذا السؤال برسم إدارة المهرجان..

رافقت عروض المهرجان فعاليات منها مشروع «اللاذقية بيتي» الذي يتضمن حملة تشجير. ومشهدية «عربة المسرح» التي تزامنت انطلاقتها مع عربة مسرح أخرى في رام الله. تناولت العربة المسرحية تطلعات وانكسارات وهواجس مجموعة من الشباب. ليبوح كلٍ منهم بحلمه المسرحي الذي يتمحور حول حب المدينة ممزوجا بحب المسرح، التحدي الذي يواجه مثل هذا النوع من العروض هو الوقوف أمام جمهور الشارع المفتوح على أيٍ احتمال، وجغرافية مسرحية شارعية. وقد لاقى العرض نجاحا وأبرز قدرات أدائية لبعض الشباب. العربة اللامونودراميا هي الحدث المسرحي الذي بقي الأهم بين العروض بين ما قدمه مهرجان المونودراما، حيث استقطب الكثير من المارة وأصحاب البيوت المجاورة إلى مشاهدة العرض والإصغاء إلى الحوارات. مشهدية «عربة المسرح» (فكرة وإخراج ياسر دريباتي، وكتابة علي صقر، مروان دريباتي، وياسر دريباتي) تقدم تحية للمسرح في مدينة اللاذقية من شباب المدينة.

من العروض التي قدمت: «جيتك اليوم» (المغرب) لعبد الحق الزروالي، ومن السعودية «يوشك أن ينفجر» تأليف فهد رده الحارثي وتمثيل سامي الزهراني وإخراج إبراهيم عسيري، ومن سورية «حديقة الحيوان» إعداد وتمثيل وإخراج حسن عكلا، و«الشريط الأخير» عن نص لصموئيل بيكت، تمثيل محمد آله رشي وإعداد وإخراج أسامة غنم..

النسخ العربية لبرامج تلفزيون الواقع

◄ نبيل محمد

إن البنية التقليدية الكلاسيكية قيمياً في مجتمعاتنا والتي ما زالت في إطار الحفاظ على الذات في مواجهة موجة التغيير القادمة من الآخر، ما زالت ضمن سياق لا يسمح للبعض حتى بالاطلاع على المادة الإعلامية الغربية التي تسوقها وسائل الإعلام العربية ضمن إطارات نسخ عربية، ومن هنا برزت جدلية دخول برامج تلفزيون الواقع إلى الإعلام العربي، ليقف المشاهد العربي إما كمتفرج ومستهزئ من هذه الثقافة الدخيلة مع إخفاء المتعة الذاتية في مشاهدتها، أو بموقف حاد رافض كليا لهذه الثقافة الغربية، ولكن المفعول التراكمي وتكرار هذه البرامج ضمن سياقات مختلفة، وتعرف المواطن عليها وعلى دورها في بلدان منشئها، أدى إلى تخفيف حدة الوقوف في وجهها، بل وإلى متابعتها بشكل يومي، وجعل بعض برامجها حديثا يوميا وخصوصا لدى الجيل الشاب، وهذا ما وجدناه سابقا لدى برنامج «الهوى سوا» على شبكة ART والذي لاقى معارضة كبرى في البداية، ثم برنامج «الأخ الأكبر» على شاشة Mbc، وما نشاهده حاليا في فصول برنامج «ستار أكاديمي» الذي تقيمه فضائية LBC، والذي يحقق شهرة لا تضاهيها شهرة برنامج في العالم العربي.

ولكن إذا أمعنا النظر في تركيبة تلفزيون الواقع وفق النسخ العربية التي نطّلع عليها، والتي تختلف عما يقدمه الغرب ضمن نظام تلفزيون الواقع، وبعض أنواع التنشئة الاجتماعية القائمة على هذا النموذج، نجد أن الواقع بعيد عما تراقبه الكاميرا إذا ما أسقطنا هذا الواقع على منازلنا، فهل نحن نعيش كما عاشت الفتيات في الهوا سوا؟ وهل نشهد مجتمعا مختلطا كما يقدمه «ستار أكاديمي»؟ وإن لم يكن كذلك فهل هذا الواقع الذي تسوق له شركات الإنتاج، هو محاولة محاكاة مستقبل قريب يتم السعي لتحقيقه، للوصول إلى مجتمعات تعيش واقعها كما الواقع الذي يقدمه التلفزيون؟ وهل من المفروض علينا أن نحلم للوصول إلى هذا المستوى من الواقع الحياتي المعاش؟ فتكون اهتماماتنا وأحاديثنا وطبيعة علاقاتنا قائمة على قيم سريعة استهلاكية، وعلى علاقات عابرة يجمعها هدف واحد كما هو «ستار أكاديمي».

يقال عن برامج تلفزيون الواقع في فرنسا بأنها تكتشف أدق تفاصيل حياة الأجيال، فما هي التفاصيل التي يكتشفها في حياتنا ستار أكاديمي وسواه؟ وما هو مستوى الحس العالي الذي نصله من خلال برامج «التلفزيون الحميمي، تلفزيون الحقيقة، تلفزيون الواقع»؟ في الحقيقة النسخ العربية أبعد ما تكون عن أهداف تلفزيون الواقع الحقيقية، إن قلنا بأنه بالفعل يحتمل وجود أهداف إيجابية أكثر من المضامين السلبية التي يحملها في بنيته.

إن شاشاتنا من خلال تلفزيون الواقع، تحاول أن تطرح تساؤلات لدى الجيل الجديد من خلال السيطرة على عواطفه، وجذبه نحو متابعة واقع الحياة من منظورها، في محاولة لإثارة عواطفه، ومقارنة نفسه مع من يراه أمام الكاميرا، وتدعي تلك البرامج أن الأشخاص الذين تقدمهم، هم بيننا، ونجدهم في حياتنا بشكل يومي، وحياتهم هذه حياة طبيعية، إلا أن التعقيد هو الذي يسكن حياتنا نحن، لذا فمن الواجب التطبع وصولاً إلى الطبع العادي من خلال ما تقدمه برامج تلفزيون الواقع في نسخها العربية، معتمدةً على أساليب عاطفية، تسوق من خلالها لقيم العاطفة والحب والجنس وفق مفهوم غربي يهدف للسيطرة الفكرية على اتجاه الأجيال الجديدة، وتصوير الحرية والديمقراطية وفق مفهوم ساندويش الهامبرغر، لتضع الشاب العربي أمام تساؤلات هذه القيم الكبرى، وتقدم له أطراف الخيوط من خلال البرامج الغربية، التي في النهاية لا تحقق سوى الغربة الاجتماعية، ولا يتلامس مفهومها مع المفهوم البنيوي الحقيقي للحريات العامة والمجتمعات القائمة على أساس ديموقراطي، لتحقق تلك البرامج الهدف الأكبر في التأثير على الأجيال الجديدة والهدف الثاني وهو الربح المادي.



فإذا كانت شركة إندمول الهولندية والتي لا نعرف مدى ارتباطها بالمؤسسات الصهيونية أقامت برنامج ستار أكاديمي وروجته على ٥٠ بلداً حول العالم، حيث لاقى البرنامج رواجا كبيرا، وإن كانت الفكرة الأساسية للبرنامج هي البحث عن مواهب غنائية جديدة، فهذا لا يعني أن نقدم الحياة الواقعية في منطقتنا وفق مفهوم تلك الشركة عابرة القارات للمجتمع الإنساني وطبيعة الحياة ضمن جدران المنزل الواحد.

شو يعني

؟

ما معنى أن تدفع عند كل شارة مرورية أو مفترق طرق، وأنت في طريقك من أو إلى العمل، خمس أو عشر ليرات سورية؟ من هم هؤلاء الذين يقاسمونك قروشك القليلة.. ولماذا.. وكيف.. وما ذنبك أنت؟؟؟؟

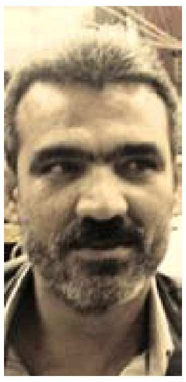
لاريسا طريفي: النظر إلى الواقع بعين أخرى

تقدم الفنانة الشابة لاريسا طريفي معرضها الأول «نقطة بداية» في صالة «ناي آرت كافيه» في اللاذقية، حيث تتعدد مشهدياتها إلا أنها تشدها كلها بخيط أسلوبي يوحدها بالألوان الأنثوية. ترسم طريفي عالما داخليا يخص ذاكرتها البصرية بتلك البساطة التي تجعلك لا تفكر بطريقة تعاملها مع السطح بقدر ما يأخذك المشهد، فالسطح لديها هو سطح فقط، غالبا ما تحذف البعد الثالث، البعد العمقي، لتجعل من السطح ببساطته مساحة لإعادة الخلق كما في رسمها للمراكب أو البيوت التي تشاكس فيها الواقع بعين أخرى..

يذكر أن الفنانة لاريسا هي خريجة الأدب الإنكليزي، وتعمل في مجال تصميم الغرافيك، وقد تخرجت من مركز الفنون التشكيلية في اللاذقية.



بين قوسين



الأغنية.. والصراع الطبقي!

◄ جهاد أسعد محمد

عرفت المدن العربية اتساعاً كبيراً في العصر الحديث بسبب التزايد السكاني الطبيعي والهجرات الكبرى المتواصلة من الريف إلى المدينة، الأمر الذي أحدث تغيرا بنيويا في طبيعة المدن والأرياف على السواء، ونتجت عنه تشوهات كبيرة، اقتصادية- اجتماعية ونفسية وبيئية وعمرانية في كل منهما... وقد واكبت معظم الفنون والآداب والدراسات السوسيولوجية والأنتربولوجية هذا المستجد الهائل، وعبرت عنه من زوايا نقدية وإبداعية متعددة ومتفاوتة العمق..

لكن اللافت أن غالبية التجارب والمشاريع الغنائية العربية الحديثة التي يمكن أن يعتد بها لتميزها النسبي من حيث الشكل والمضمون، وخاصة في بلاد الشام والعراق حيث المدن الأقدم على وجه المعمورة، لم تلتفت لهذا المعطى الديمغرافي الجديد بانعكاساته وتأثيراته المعاشية، وظلت تفوح من لغتها وصورها وتعابيرها وإيقاعاتها ومقاماتها رائحة الريف، وأنصع الأمثلة على ذلك تجربة الرحابنة بامتداداتها وتشعباتها في لبنان، والغالبية الساحقة من التجارب الغنائية العراقية، والتجارب الفردية المتعددة في سورية...إلخ.. أما في مصر التي تربت الأغنية الحديثة فيها وترعرعت في البلاطات والقصور، فعدا عن تجربة سيد درويش العظيمة المنبجسة من رحم الأغنية الشعبية المصرية، المطموسة عربيا بل ومصريا، ظلت معظم التجارب الغنائية المعروفة معزولة عن التطور الاجتماعي- الاقتصادي، وبقيت أغراضها محصورة في المعاني المجردة التي لا تتجاوز الحب والهجر والشوق والأسى الذاتي...، وبالتالي لم تكن في يوم من الأيام معنية أو مفتوحة بشكل واسع ومؤثر على المستجدات المجتمعية الريفية والمدينية..

فلماذا غابت المدينة عن منجز عمالقة الموسيقى والغناء العرب؟ لماذا ظل الرحابنة وفيروز يتغنون بالقمر والحقول والينابيع والطيور والأشجار فيما المدن تكبر وتتوسع وتشتد التناقضات والصراعات فيها لدرجة الدمار؟ لماذا لم يغنّ مطربو العراق سوى للحسناوات والبوادي والقرى، والتناقض الاجتماعي الجاري في المدن خصوصا، الملوث طائفيا وقوميا على أشده؟ لماذا انشغلت الأغنية السورية على قلة القيّم منها، بالفلا والجبال والأنهار والبيادر وسنابل القمح فيما أحزمة الفقر تحاصر المدن الكبرى وعلى رأسها دمشق، ثم أفرطت بريفيتها أكثر وبشكل ساذج، عندما انفتحت مؤخرا على الرديء من أغاني الأقاليم؟ لماذا هذا التغافل المتعمد عن مستجدات الواقع وتحولاته وتناقضاته وصراعاته؟ ألم تكن الأغنية تاريخيا ابنة المواسم والطقوس ومواقع العمل وطبيعته؟ إذا لماذا حصل هذا الاغتراب القسري فيها؟ لماذا الهروب من تفاصيل الحياة المعاصرة وأزماتها: الفقر، البطالة، الخوف من المستقبل، الفساد، الازدحام، التلوث، ضيق الهوامش، الغلاء؟ أهو قصور في وعي وإدراك الواقع الجديد، أم هو ميل طوباوي للتمسك بطهر عالم لم يعد من الممكن أن يبقى طاهرا؟

ما قد يبعث على بعض الأمل في لوحة الأغنية الريفية المصرة على البقاء سيدة للغناء، بعض المشاريع والتجارب الفنية المدينية المتميزة، وأهمها تجربة زياد الرحباني الممتدة منذ ثلاثة عقود والمستمرة بقوة، والتي تعد تجربة مدينية بامتياز، كونه الوحيد المعاصر ربما، الذي غنى لتفاصيل مدينية خالصة كغلاء المطاعم وانقطاع الماء والكهرباء والتمايز الطبقي والصراعات المجتمعية.. لكن ما يقلق بشدة اليوم في زمن «الكليب»، أن الأغنية الغارقة في أزمة انفصالها عن حاجات الناس وأحاسيسهم، الهابطة في المجمل باستثناءات قليلة، والتي لم تعد تُسمع وحسب، بل أصبحت تُرى أيضا، أخذت تؤدي دور المثبط الاجتماعي، وراحت عناصرها: اللحن الرديء والإيقاع الرديء والكلمة الرديئة، تشد أزرها بصريا بالعري والسيارات والقصور الفارهة واللوحات الراقصة، معتمدة على إثارة الغرائز بدل مخاطبة الروح والمشاعر، لإلهاء الناس عما يمكن فعله لتغيير واقعهم السيئ.

mjihad@kassiou.org